دكتور سيف الدين عبدالفتاح

عقلية الوهن

دراسة لأزمة الخليج

رؤية نقدية
للواقع العربى
فى ضوء النظام
العالمى الجديد

دار القارئ العربى

١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

عقلية الوهن

دراسة فى أزمة الخليج

الطبعة الاولى

دار القارىء العربى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م

١٤ ش عبد الله دراز - أرض الجولف -

مصر الجديدة

الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل

عقلية الوهن

دراسة فى أزمة الخليج

رؤيه نقدية للواقع العربى

فى ضوء النظام الدولى الجديد

دار القارىء العربى

١٩٩١

قــــال رســـول اللـــه صلى الله عليه وسلم:

«يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، قــــال قـــائـــل: أومن قلة نحن يومئذ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنتم يــومئذ كثيــر، ولــكنــكــم غثـــاء كغثـــاء السيـــل.

لينـزعـن الله من صـدور أعـدائكم المهابـــة منكم، وليلقين الله في قلوبكم الوهن، قالوا: وما الوهن يا رسول الله، قال: حب الدنيا، وكراهية الموت».

رواه أبو داود

مقدمة

منذ اندلاع أزمة الخليج الأولى، وبالقطع قبلها، برزت فكرة المصالح كما تحددها النخب السياسية كفكرة حاكمة ، وكان نصيب الإسلام من ذلك أن أخضع إلى تلك المواقف السياسية النابعة من فكرة المصالح بلا ضبط أو حد، فتنازعته الاتجاهات واستأثر بالحديث باسمه الخصوم والفرقاء ، ورغم شيوع هذا الاستخدام ، فإن الإسلام كان الحاضر الغائب ، حاضر كما يريد أصحاب المصالح ووفق مايهوون ، وغائب بالحقيقة والجوهر في رؤية المواقف ووزنها وتبين الصواب في كومة الأحداث المتراكمة . فكانت أزمة الخليج الأولى والثانية المجال الذى برز فيه جوهر علاقة المسلمين بإسلامهم وتصورهم له، سواء أكانوا حكاما أم علماء أم شعوبا ورعية.

وعلى جانب التحليل السياسي برزت مئات الأبحاث «ترطن» بلغة السياسة - كما آلت على لسان متخصصيها - وتتحدث عن أزمات المنطقة ، تتخذ موقفا ما، وقد تحاول جاهدة تفسير الأحداث ولكنها لا تجمع في الغالب بينها، وقد تتملكها الحماسة فتتساءل عن سيناريوهات متعددة ومتنوعة يمكن أن تتخذها أزمة الخليج أو تنتهي عندها، فالنهج إما قاصر جزئي يعالج الأحداث في تفاصيلها دون نظم بينها، أو عاطفي مندفع يختزل الأزمة في الموقف، ويعبر عن الموقف بعبارات الشجب والإدانه أو التأييد اللفظي، ومنهج الشجب اختلط بالمشجب الذى نعلق عليه الأخطاء وننهي به الأزمات، وهو في تارة ثالثة نهج جامد بارد يعالج قضايا تمس الأمة في القلب ومصيرها في الصميم، باعتبارها قضايا غريبة وأجنبية عنها، يتخذ منها موقف الراصد أو الواصف باسم الموضوعية وتكريس العلمية. وأخرجت بعض دور النشر كتباً وكتابات تسب شخصاً بعينه، وكأنها لا ترى في الأزمة إلا شخصا، تستحسن بهذا أن تمارس لغة النفاق التحليلي أو تقحم الإسلام وفق إنتقائية أقرب ما تكون إلى الاستظهار والانتهازية واقتناص الدليل.

وفى ظل هذه الحال التى تشير إلى توظيف الإسلام من ناحية للمصالح والأهواء، أو معظم الأبحاث السياسية التى انطلقت مباشرة إلى الحدث منذ غزو الكويت بمختلف الأساليب البحثية والمداخل المنهاجية من ناحية ثانية، كان على الباحث - وقد أفزعه ذلك النظر العليل إلى الإسلام، والنظر المحايد البارد الذى يفضى إلى قصور وتقصير فى الوصف والتحليل - أن يشير إلى رؤية تعتمد أحد المفاهيم المحورية وهو «عقلية الوهن». ولايمكن الإدعاء - من خلال الاعتماد عليه - الكمال فى التفسير أو الاكتمال فى التقويم، ولكن يُشار إلى هذا المفهوم المتميز باعتباره يملك قدرة تحليلية أكبر وأعمق، ومقدرة تفسيرية أدق وأشمل.

عقلية الوهن إذن كمدخل تحليلى ، ليست شعارا يطلق، ولا انغماسا فى التحليل التآمرى كما تشير بعض مستويات الوصف والتفسير فى هذا البحث، وليست مفهوما يشير إلى أزمة بعينها وقد تحيزت فى المكان وتجددت فى الزمان، ولكنها رؤية متفحصة لواقع متراكم ـ تاريخيا وإنسانيا .. رؤية لهذا الواقع فى امتداداته المكانية والزمنية والإقليمية والعربية والدولية، فى تشابك وتفاعل لايهمل واحدا منها، كما لا يغفل علاقات التفاعل بينها جميعا .

هذه الرؤية وفق قواعد التحليل السياسى - وكذا عناصر الرؤية الإسلامية - يمكن وصفها بالعلمية جوهرا وتحقيقا ، من حيث لا تفتئت على قواعد التأصيل السياسي، ودون أن تعنى حيادا باردا أو مهنية مريبة تتعامل مع واقع الأمة، فضلا عن أزماتها الطارئة والمزمنة وفق مفهوم للموضوعية لا يعى الفرق بين الهوى والذاتية فيها من ناحية، والهوية والخصوصية منها من ناحية أخرى، فالهوى سقوط والذاتية تعصب وتحيز، تارة يكون ضد الذات وتارة أخرى معها وتارة ثالثة لا معها ولا عليها بدعوى البعد عن الأحكام القيمية.. إنه تحيز تقليد وتبعية ودخول فى جحر الضب المنهجى لايتجاوزه وباليقين لايراجعه، الأمر فى حقيقته وجوهره حالة من الأمر الفُرط من الناحية البحثية والمنهجية وجملة من الناحية العلمية.

أما الهوية فهى التزام ووعى وكفاحية، لاتقف أمام الأحداث متثائبة وتسمى ذلك

موضوعية، أو تتوجه إليها باردة وتسمى ذلك حيادا، أو تقف عند حد الرصد فحسب وتسمى ذلك مهنية، فالامر المنهجى والهم البحثى مثقل بمجموعة من الأساطير المنهجية التى اتخذت من العلم ثوبا لها، بل احتكرت وصف العلمية والمنهجية والموضوعية، بل وربما اغتصبته لتحليلاتها. والأمر أخطر من ذلك بكثير، فالمنهج ميزان، بل ميزان حساس لا يتطلب منا فحسب ضبط الميزان، ولكن التأكد كذلك ماذا بكفتى الميزان .. فقضايا الأمة الخطأ فيها كبير والإثم فيها جسيم والحساب عليها عسير.

هذا المدخل المقترح ليس من أهدافه – ولا ينبغى له ـ أن يتخطى مجموع المناهج والمداخل الأخرى التى قد تتبعها بحوث سياسية، ولكن يتحفظ على بعض جوانبها، ويتخطى التحفظ والنقد والمراجعة إلى نظمها فى مفهوم كلى واحد، له من العناصر المتعددة ومستويات التحليل المتنوعة ما يحقق شمول الرؤية وعمق التحليل وكلية التفسير ودقة التقويم.

كما ينبغى الاشارة الى مقصد نقد المناهج المتناولة والمداخل المتداولة، فإن هذا النقد لا ينصب عند تلك المناهج فى ذاتها فحسب، ولكنه يتطرق إلى استخداماتها فى المعالجات البحثية لواقع متشابك وأزمة بعينها، قد يكون القصور المنوه عنه من قبل مستخدميها وليس قصورا فيها.

وهذا المفهوم: «عقلية الوهن» لا يعول على مجرد تحليل العوامل النفسية التى تتعلق بشخص هنا أو هناك، أو بزعيم سياسى لدولة أو أخرى، بل يتعلق بالعقلية الجمعية للأمة العربية المرتبطة لزوما وتلازما بالكيان الاجتماعى الحضارى العربى، والتى تتحدد، من خلال مستوياتها وتفاعلاتها، مدى الفاعلية من عدمها، وهو يدعى أن هذه «العقلية الجمعية للأمة» تصلح لأن تكون وحدة للتحليل السياسى، حتى لو بدا فى أعراضها حقائق التجزئة والتفتيت أو عناصر التمايز والخصوصية .

كما أن هذا التحليل النابع من استخدام مفهوم «عقلية الوهن» – ورغم استناده إلى أصول إسلامية – يسمح بهامش كبير يُمَكِّن من الاختلاف معه أو مع بعض مكوناته، كما أن قابلياته للنقد والتحفظ واسعة ممتدة، فهى رؤية تعبر فى جوهرها عن

اجتهاد فكرى بشرى قاصر بطبيعته، وعن ظاهرة لازالت فى أطوار التكوين. وكما يشير علماء الجرح والتعديل فإن «المعاصرة حجاب»، بما تعنيه تلك الكلمات من آثار ودلالات عن المستوى المنهجى، إلا أن قابليات هذا المدخل للنقد لا تعنى بحال وصفه سلبيا دون حجة أو نقده دون سند أو الإشارة لمناطق القصور فيه دون برهان.

وهذا المدخل المنهجي «عقلية الوهن» لا يبدأ بالسؤال : مع من ؟؟ لأنه سؤال وَهِن تفرزه عقلية الوهن، يتساءل عن اعتداء وَهِن على وَهِن، ويختزل حقيقة الحدث وتشابكاته فى تساؤلات فرعية (هل أنت مع الكويت ؟ أم مع العراق ؟). وربما يكون هذا السؤال ليس هو السؤال الصحيح الذى يمكن البدء به، ولكن إن كان من بد للإجابة عليه فإن الباحث يعلن إلتزامه بأنه ضد عقلية الوهن.

من السبب فيما حدث ويحدث ؟! سؤال صحيح إجاباته عليلة كليلة، تعبر عن خلل شديد فى الموقف العقلى والمنهجى!، خلل يتسرب الى فهم جوهر علاقاته السببية، وضباب فى فقه خريطة الأولويات، والتغافل عن الوسائل والأدوات، وإهمال للأسباب -جملة وتفصيلا ـ وكذلك تعاضدها وتداعيها، تواقفها وتفاعلها.

أزمة الخليج بإرهاصاتها وسوابقها، بتفاعلاتها، وتطوراتها، بآثارها ونتائجها ليست أزمة بالمعنى المتعارف عليه من مصطلح الأزمة بدلالاته السياسية فحسب، ولكنها أخطر من ذلك، إذ تمثل فى حقيقة أمرها أزمة من الناحية الأكاديمية والبحثية أيضا، بل هى جملة وفى التحليل الأخير أزمة من الناحية الفكرية والحضارية.

أزمة الخليج بتراكماتها وتشرذم المواقف بصددها إلى حد تفتيت المواقف جعلت الجميع فى حيرة من أمرهم، الأكاديمى قبل الجمهور، والمتخصص قبل المهتم، والمثقف قبل الأمى، فقد استخدم فيها ببراعة منقطعة النظير منهج الحجة ونقيضها، فدراسة أزمة الخليج والتركيز على البعد الدولى فيها قد يدفع البعض إلى اتهام البحث والباحث تارة بالتهرب، وتارة بالانتماء لعقلية التآمر التى لم تعد تحسن إلا إحالة أخطائها جملة- سببا وصنعا ونتيجة ـ على الخارج أو البعد الدولي، والتركيز على البعد العربى أو(النفسي) قد يدفع البعض إلى اتهام هذه الطريقة بالغفلة عن علاقات التبعية بين

الذات والنظام الدولى. بين العرب والعالم الخارجي، الحجة والنقيض تصلح فى هذا الصدد ضمن لعبة الاتهامات، تهجم على حجتك حسب المواقف التى يمكن أن تتخذها ، وهى فى نهاية أمرها مورثة للاختلاف مبقية عليه وعلى عناصره ، رغم أنه متوهم فى حقيقته ولا حجة له فى الجوهر.

وواقع الأمر أن البدء بالنظام الدولى ليس هروبا أو تهربا، بل رؤية ترى من الأفضل البدء بمعالجته، ونقد أسسه فى تكويناته التراثية أو فى تخليقاته الجديدة التى يُرغب أن تكرس قواعدها فى أقرب فرصة وأقل وقت، إنها رؤية لا تحاول الهروب بأزمة الخليج، أو التهرب منها أو التغافل عنها لما هو أهم «نظام دولى جديد يتخلق»، ولكن هى نظرة للنظام الدولى من منظار الخليج، ينتقد هذا النظام الدولى بكل تشوهاته ولا يهمل القابليات العربية الذاتية التى تتمثل فى الغيبة العربية أو حضور هو كالغيبة، وسواء أكانت الغيبة أصلية أم غيبة رغم الحضور، فإن أسبابها فى كثير من الأحيان ـ إن لم يكن فى كلها ـ قد صنعها العرب أنفسهم حتى أصبحت تلك صناعتهم التى لا يجيدون سواها .. هى بالقطع ليست صناعة عمران وليست مسيرة استخلاف وليست حركة شهود، بل هى صناعة الاستخراب ـ إن جاز ذلك لغة وعقلا ـ صنعت على أعيننا فى مصانع التبعية والفرعونية السياسية، والاستقلال الزائف، والتفتيت والتجزئة، ومصانع الشرعية المحتكرة وتشكيل الرضا الكاذب، حتى صارت هذه الأمور صناعة عربية.

والنظرة وفق مدخل عقلية الوهن لا ترى فصلا بين خارج وداخل إلا لمقتضيات الدراسة، ولكنها تعى التفاعل بين الأمرين حتى تحسبهما واحدا. تحاول رؤية نظام دولى يتخلق ولكن فى قابليات الغيبة العربية أو فى بيئة من الحضور الغائب. ترى ما آلت إليه المنطقة العربية كموضوع للفعل أو واقع عليها الفعل (مفعول به) أورد للفعل أو الإنفعال، ولكنها – فى الأغلب الأعم – ليست فاعلا.

هذه الرؤية تجعلنا نرجع البصر مرتين، مرة على الحدث وتداعياته، ومرة ما قبل الحدث وامتدادته الزمنية، لكى ننظمها فى عقد واحد.

هكذا بدأ الغزو العراقى للكويت، وتعالت الدعوات إلى السلاح وعلا صراخها،

ودعوات السلام تتناثر تخرج من فيه إلى فيه، ولكن هذه المعزوفة يقبض على بداياتها وخواتيمها ونغماتها قائد ماهر بلا نشاز ، وعلى كلتا ضفتى الأطلسى ترتفع الأصوات حاثة قوى الائتلاف الذى تجمع على أن يبدأ العمل ، وتحت عنوان الإجماع الدولى والشرعية الدولية وحفظ السلام والأمن والاستقرار. فهل حقيقة أن كل ما ترمى إليه هذه الحمى الحربية أو الدعوات السلامية هو فرض حرمة احترام القانون الدولى المسماة بالشرعية الدولية، أم حماية مصالح آنية تتمثل فى حماية النفط وضخ عوائده فى بنوك العالم الغربي؟.. الهدف أوسع وأسمى من هذا وذاك ، الهدف تحديد «عالم ما بعد الحرب الباردة»، ووضع حجر الزاوية لنظام عالمى أكثر سلما كما يدعي.

وكانت المنطقة العربية معملاً للتجارب، ومكانا أمينا لدفن نفايات الحرب الباردة، وصارت المنطقة العربية وفق علاقات القوى والوهن مفعولا به.. لم تستطع إلا أن تلعب هذا الدور، واقع عليها الفعل بالقوة والضرورة، وغدت الدول العربية ـ فرادى وتجمعات إقليمية ـ مفعولا به لفعل واحد، مفعولا به أول وثان وثالث .. إلخ والمنطقة العربية غالبا ـ مكانا وزمانا وإنسانا – صارت مفعولا مطلقا.

وفشلت النظم العربية، وكذا النظام الاقليمى العربي، أن يكون فاعلا أو حتى مفعولا لأجله، بل أنها – وببراعة الوهن – لعبت دور نائب الفاعل، فاعله حاضر بالقوة والتأثير، إلا أن نائب الفاعل – ووفق علاقات التبعية وبحكم علاقات الوهن ـ كان ملكيا أكثر من الملك، وبرزت معظم القوى فاعلة بمستويات مختلفة، إلا أن ردود الفعل العربية وكذا الإسلامية اقتصرت فى غالبها على المفعولية والانفعال، تهنأ بوضعها هذا وتتصرف فى أحيان كثيرة ضد مصالحها، وغالبا مناقضة لمبادئها المعلنة والمضمرة، وهى إن طلبت الدواء لأدوائها أخطأت فطلبت الداء بحكم عقلية مركبة لم تكن سوى عقلية الوهن، وأرض العرب حبلى بالمشاكل عامرة بالازمات تحملها وهنا على وهن، تحملها كرها وتضعها كرها .. لكن لم يحن وقت الفصام!، لأن الإرادة العربية غابت دائما أبدا، أو إن شئت الدقة – غالبا ـ إذا ماكان الأمر يتعلق بتحديد مصائرها، وتركت دائما أو غالبا زماماتها بيد غيرها، ومن أسلم زمامه كان سهل القياد لين التوجيه.

وغاية أمرها فى سلوكها وحركتها أن تتعامل مع مشاكلها بالوأد، تدفنها حية فى سياق لغة من النفاق السياسى العربي.. غاية أمرها أن تتحدث عن تناسى الخلافات العربية والبدء بالصفحات الجديدة، فتكتشف بعد برهة من الزمن التاريخى والحضارى أنها كسابقتها، وتفتح الصفحات تلو الصفحات، يخط غيرها بقلمه فى كتابها.. ولا تملك مشاكل المنطقة وأزماتها المؤودة إلا أن تتساءل: بأى ذنب قتلت ؟؟ ودفنت حية بلا حل أو حتى شروع فيه.. وفى كل مرة لم تكن سوى عقلية الوهن

هل يمكن بعد كل ذلك أن نتساءل ذات السؤال: مع من ... إن الإجابة وفق عناصر مدخل عقلية الوهن تبدو أنها ليست مع العراق أو دول الخليج المنمنمة، ولكن الأمر المتيقن أن العالم هبت عليه رياح تغيير كبيرة وهو يصاغ فى الغيبة العربية وغالبا ضد العرب: أمة ودولا ونظما وتجمعات وتنظيمات.

هل يمكن بعد ذلك أن نعالج أزمة الخليج كحدث منقطع من الزمان، وعلى منطقة بعينها - منطقة الخليج - مهما أسمينا ذلك بمسميات علمية ومنهجية، مثل تحليل المناطق، أو تحليل أزمة هى خروج عن انتظام، لأن كل ذلك فى الحقيقة هو الأعراض لا الجوهر، والجوهر يكمن هناك فى تلافيف عقلية الوهن التى ربما تكررت بسببها وولدت من أحشائها الأزمة والمرض تلو المرض، وفى كل مرة تغلبت عقلية الوهن لتعاود إفراز ذراريها فى شكل مشكلات قديمة ـ جديدة، وأزمات متجددة..!!

وفى ظل تواتر تاريخى يؤكد على معايشة عقلية الوهن للأزمات والتعايش معها، برزت متوالية الوهن الهندسية تتسارع خطاها.. هكذا تكون سنن التغيير سواء كانت فسادا أو إصلاحا، تتراكم فى شكل متوالية هندسية لا حسابية، وهكذا معادلات التغيير والتغير ليست جمعا بين عناصرها ولكنها وفق قاعدة التفاعل لا تكون إلا حاصل ضرب.

والتواتر التاريخى للأزمات ومتوالية الوهن الهندسية المتصاعدة، تجعل السنة الحاكمة للفعل الحضارى لا تسير فقط نحو الوهن أوتكريسه، بل تدفع هذه الأمة تحت خط الوهن، إنه طول الأمد والوهن .. فأين العرب من عقلية الوعى والعزة.. سؤال

يفرضه جوهر الكيان الحضارى والعقل الجمعى العربى، حتى وإن بدا هنا متشرذما!!، سؤال تفرضه حقائق البناء الحضارى، حتى لا يتحول الحديث عن عقلية الوهن إلى مرثية من المرثيات، أو كلمات شجب وإدانة، أو بكاء على الاطلال.

سيف الدين عبد الفتاح

إبريل ١٩٩١

الفصل الأول

عقلية الوهن: مراجعة نقدية لمداخل ومناهج تفسير الواقع العربي وأزمة الخليج

الفصل الأول

عقلية الوهن: مراجعة نقدية لمداخل ومناهج تفسير الواقع العربى وأزمة الخليج

يهدف هذا الفصل ضمن ما يهدف إليه، إلى عرض الخطوط الأولية والأساسية لمدخل ومنهج مغاير يحاول دراسة أزمة الخليج، هذا المنهج فى حقيقة الأمر، يعتبر المنهج الغائب ضمن مناهج ومداخل متعددة يمكنها دراسة الأزمة خاصة، ودراسة الواقع العربى عامة، وتدعى تلك المداخل وهذه المناهج قدرة تحليلية وتفسيرية، إلا أن هذه المناهج جميعا- على جدواها، وبإفتراض جدية مستخدميها - قد غضت الطرف أو تكاد عن رؤية منهجية أصيلة في رؤية الأحداث : جذورا وتطورا ومآلا.

هذه الرؤية لا تكتفى أن تردد بعد كل أزمة اختلف ميدانها أو تعددت أطرافها وتواترت المرة تلو المرة، بأننا نعيش زمن «الاهتراء العربى» أو فى «زمن الانحطاط» أو فى «الزمن الإسرائيلى الأمريكي» أو «الزمن الردئ» أو «حالة الإنهيار والتفتت فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية» أو حالة الوضع العربى التى تتسم «بالاستسلام الشامل» (١) أو أن «النظام العربى قد كف عن الوجود» (٢) بل تضع ذلك كله فى نصابه وتحاول أن تستقصى له نصيبه من الوصف والتفسير والتأويل والتحليل.

فالحديث عن عقلية الوهن يهدف - ضمن ما يهدف إليه - إلى وصف واقع يشكل بظواهره المتراكمة وعناصره المتشابكة واقع هذه العقلية.. إذ تبرز تساؤلات تلح بصفة دائمة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بأزمة ما.. لا يُمَل من طرحه كأنه اللازمة التى تطرح فى مطلع كل حادث وحديث أو فى خاتمته.. وأهم هذه التساؤلات سؤال مفاده : ماذا علينا أن نعمل؟!

هذا التساؤل سواء بدأنا به أم انتهينا، يحمل معه ضمنا موقفا غامضا عن الموقف العقلى إزاء المشاكل والأزمات، وجملة حيال الأحداث التاريخية والحاضرة، ذلك أن طرحه أو ترديده لايحمل بالضرورة تحديدا واضحا للعقيدة الموقفية، من أن كل ذلك فى مبتداه ومنتهاه، بل وفى تكويناته يجرى بسنن، سنن يمكن الكشف عنها، ويمكن على أساس من فهمها والوعى بها السيطرة على المشكلة ومواجهة الأزمة، وتسخيرها بجهد الإنسان ووعيه(٣).

وفى هذا السياق يجدر تفسير عقلية الوهن بأشكالها ومظاهرها، بعناصرها ومستوياتها من خلال السنن بشكل يحدد فعلها وفاعليتها، وإطرادها ومدى ترابطها، وتواترها وتتابعاتها فى التفسير المنهجي المنظم للأحداث : تتابعا وتكرارا، تواترا وتراكما، بدءا بسنة الإبتلاء، التى لا ترى حال الأزمة إلا إختبارا ومحكا لوعى الإنسان والتزامه، وإنتهاء بسنة الاستبدال التى تشير إلى الإخفاق الحضارى للإنسان فى وعيه وحركته، ومرورا بمجموعة من السنن تشكل فى حقيقتها منظومة متكاملة متداخلة: سنن التغيير وتوابعه، وسنن الدفع ولواحقه، وسنن التنازع وآثاره، وسنن التعاون وثمراته، وسنن التداول وحركاته، وسنن نزع الملك وهبته وشروطهما، وسنة تولى الظالمين بعضهم بعضا، وسنن القوة وحقائق الوعى وشروط العزة، وغيرها كثير، هى فى حقيقتها نسق من السنن الالهية، سواء أكانت سننا كونية أو تاريخية أو نفسية أو اجتماعية، كلها وفى مجملها سنن تحكم العملية الحضارية فى تكويناتها ومقاصدها وحركتها، وتشكل فى تماسكها وتفاعلها مدخلا منهجيا، ومنظورا ممتدا للاضطلاع بالعمليات المنهجية فى تتابعها من وصف وتحليل وتفسير . ثم تصير عملية التقويم الخاتمة اللازمة والمنطقية، إذ تمثل محصلة لهذا الفهم، الذى يشير إلى حقائق العلم النافع المرتبط دائما وأبدا بالعمل الصالح .

وإجمال القول فى هذا السياق أن نؤكد على أحد مظاهر عقلية الوهن، بل وربما شرطها الأساسي، الذى يكمن فى ألا نرى أن للمشكلة أو الأزمة أو الحدث التاريخى والحضارى – فى امتداداته الماضية والحاضرة وآثاره المستقبلية – منظومة من القوانين الحاكمة ونسقا من النواميس الضابطة، ومجموعة من السنن الكلية الشاملة المضطردة، وهو ما يعنى بدوره تفسيرا خاطئا للأحداث والوقائع لايمكن الوصول معها وبها إلى نتائج. وغاية الأمر فى كل ذلك أن يشكل هذا كله مانعا للوعى بتلك القوانين والنواميس والسنن، ومن ثم عدم التعامل معهابفاعلية أو تسخيرها. بل إن منظور عقلية الوهن حينما يضرب بجذوره وتتكرس قابلياته وتتوطد عناصره، قد يصل إلى حد تنفيذ مقصود الغير، حتى لو وقعت آثار ذلك بالسلب والضرر على الذات، وطالما تعرف ذلك

الغير على تلك السنن وتفاعل معها أعطته، فعطاء السنن شامل غير محصور أو محظور.

وهذا المنظور الذى يشتمل على مدخل عقلية الوهن ومنهج السنن، ليس إلا محاولة بحثية لسبر غور الأسباب الكامنة خلف الظواهر، والعلل الدفينة وراء الأعراض، والأسباب الأصيلة للأزمات والأحداث التاريخية، وإنه لبديهى أن إمكانات هذا المنظور فى التفسير تحمل فى طياتها مقترحا ومشروعاً حضاريا للحل، أو مواجهة الأزمات والاقتراب لحل مشاكل الواقع المعاصر بكل تشابكاتها، وتجئ صحته بقدر صحة ما استند إليه من تحليل.

ومن هنا كان الجهد البحثى ممتدا، بدءا من ضرورة العودة إلى الجذور وليس الوقوف عند الحدث أو عليه، وملاحظة الاتجاهات الأساسية التى تحكم الوضع وتتحكم فيه دون الغرق فى تفاصيل هنا أو هناك، سواء تعلقت هذه التفاصيل بنظام دولى يتسم بتفاعلاته المتشابكة فى عناصره وأحداثه، أو تعلقت بشروح للسياسات العربية الراهنة، وكانت أزمة الخليج فى سياقها الدولى والعربى - بكل مستوياتها - مجال تطبيق هذا المنظور، وهو لا شك تطبيق أولى يحتاج بدوره إلى مزيد من تعميق وتأصيل، ومتابعة بحثية دائبة.

المبحث الأول

رؤية نقدية لمداخل ومناهج تفسير الواقع العربى وأزمة الخليج

المنهج هو الطريق الموصل للمقصد، وبقدر اكتمال المقصود وبيانه يكون المنهج المؤدى إليه كذلك، والمنهج ودراسته لايمكن أن يكتملا إلابمعرفة ما يمكن تسميته بـ «ماقبل المنهج» أى الأساس الذى لا يقوم إلا عليه، فالمنهج ينقسم إلى شطرين، شطر فى تناول المادة، وشطر فى معالجة التطبيق.(٤)

فالمنهاجية تعتبرعلم بيان الطريق، والوقوف على الخطوات أو الوسائط أو الوسائل التى يتحقق بها الوصول إلى الغاية والمقصد على أفضل وأكمل ما تقتضيه الأصول والأحوال.(٥)

وأهم وظائفها: الوضوح والتنظيم والضبط. وفقدان أى وظيفة من تلك أو القصور والتقصير فيها، يفقد المنهجية ـ أو يكاد ـ جوهرها ومعناها.

ومن الضرورى الإشارة فى هذا السياق إلى حقائق الوعى المنهجي، الذى يعد فقدانه أو التغاضى عنه انحرافا بالمنهاجية ووظيفتها(٦)، كما أن غياب المنهج وفقدانه الضوابط يؤديان الى حالة من الفوضى الفكرية والثقافية والعلمية، وهو ما يتمثل فى ضياع المقاييس وكثرة التكرار والإجترار والاجتزاء وضياع الرؤية الشاملة، فضلا عن عدم البصر بالأولويات، ويبقى المطلوب دائما ــ والحال هذه ــ إشاعة علوم المنهج فى الأمة بشكل عام، واستمرار تناولها بالبحث والدرس والنقد والموازنة والترجيح، والمراجعة وإعادة البناء، حتى يشكل البحث فى المنهج وعنه وبه مناخا عامايئشأ ويُنشىء عليه عقل الأمة ــ إن جاز ذلك التعبير ـ ويشكل جوهر وعيها، ومن اللازم بحق الهوية الحضارية أن نقف مع مفاهيم الأمة الأصيلة لنصلها بواقع الحياة بعد أن خفت تأثيرها، وأصبحت ــ أو تكاد ــ تجريدات بعيدة عن الواقع، ومقولات نظرية ومنظومات محفوظة ــ بفعل المتعاملين بها ومعها ــ لا تلد فقها ولا تدخل واقعا .

ولاشك أن هذه الدراسات المنهجية الرامية لتحقيق هذا المقصود، ليست مقدسة

..سها أو غير قابلة للنقد أو المراجعة، بل ترجى لمقاصدها وتكتسب قيمتها بما تقدمه من نتائج تنعكس حضاريا وثقافيا على حياة الأمة وكيانها الحضاري، لأنها فى خاتمة المطاف ليست إلا من علوم الآلة التى تكتسب للاستخدام، كما أنه ليس من المرغوب وليس من المطلوب إتباع منهجية التلفيق، أو تقليد المناهج الغربية تقليدا بلا مراجعة أو وعي، لأن هذا الموقف أو ذاك قد يؤدى بنا إلى اخفاق على المستوى المنهجى، تعقبه اخفاقات أخرى تترك آثارها على الحركة والممارسة، وتسهم فى تكريس التخلف واعادة انتاجه، لأن هذه المنهاجية فى شكلها التلفيقى أو المقلد غالبا ما أخطأت جوهر المنهج ذاته حينما قاست الواقع الحضارى للأمة بغير مقياسه الصحيح.

ومن ثم تبدو عملية الوعى المنهجى ذات عناصر متعددة ومتفاعلة تبدأ بالوعى بمادة هذه المناهج، ومصادر التنظير المنهجى الأصيل، والوعى بالإمكانيات المنهجيـــة الغربية المتاحة ومراجعتها، والوعى بشروط التطبيق المنهجى والتعامل مع الصعوبات الناتجة عن التطبيق.(٧)

فى هذا السياق تصير هذه الرؤية النقدية للمناهج المتاحة لدراسة الواقع العربى وأزماته عملية ضرورية، وخاصة أزمة الخليج، وهذه النماذج المختارة للمراجعة يتبين منها أنها لا تتعلق بأزمة الخليج فحسب، بل تتعداها إلى دراسة الواقع العربى بكل تنوعاته ومستوياته، ذلك أن أزمة الخليج ـ وذلك ما نحسبه ـ كانت نموذجا مثاليا للأزمات التى تشير إلى الأساليب المنهجية المختلفة لمعالجة الواقع العربي، فكانت تلك الأزمة بتراكماتها مناسبة لمعالجة ومراجعة بعض قضايا المنهج، والتى تتعلق بالاقتراب لدراسة هذا الواقع.. فضلا على ذلك فإن ما سنقدمه ليس إلا نماذج للدلالة على ضرورة المراجعة فى إطار رؤية منهجية ـ نحسبها واعية رشيدة ـ تؤسس المعيار، وتقدم – ما أمكن – البديل الأصيل، الذى لايتخطى هذه المناهج أو يقفز عليها، بل يجمع بينها متجنبا بعض نقائصها، سواء كانت فى صلب المنهج أو فى تطبيقاته. مراجعة هذه النماذج الغالبة والمسيطرة فى فهم الواقع العربى وأزماته عملية ضرورية تقف ناقدة لمفهوم الشخصية القومية كاقتراب منهجي، ومدخل المصلحة القومية، ومدخل الأزمة

الدولية ودراسة أزمة الخليج، ومنهج تحليل الأحداث، والمنهج الفقهي ـ الذى نسميه منهجا تجاوزا ـ فى محاولة تقصى العلاقة بين الفتوى والأزمة، وفكرة السيناريوهات المتعلقة بالدراسات المستقبلية وأزمة الخليج، وكذا مراجعة المدخل السيكولوجى لدراسة الواقع العربى باعتباره متقاطعا مع المنظور المقترح الشامل، المتمثل فى عقلية الوهن ومنهج السنن .

أولا : المنهج الفقهى : الفتوى وأزمة الخليج:

من الأمور الغاية فى الأهمية أن تعالج قضية «الفتوى» فى تعلقها بأزمة الخليج، ومن الأهم أن تعتبر الفتوى كعملية تخريج للحكم الشرعى لواقعة ما، ومن المتيقن أن الفتوى باعتبارها كذلك لا يستطيع أحد أن يتحفظ عليها، لأن ذلك قيام بتلك الوظيفة الشرعية، فإن هذا أمر – فضلا عن ضرورته ووجوبه – يعد مهمة من أخطر المهام، تعبر فى فحواها عن التزام بشرعة الإسلام لا العبث به على حد تعبير البعض، هذا هو الواجب واللازم، وهذا ما يجب أن يكون. إلا أن واقع الفتاوى بصدد هذه الأزمة ليعبر فى معظمها عن رؤية معينة لشرعة الإسلام تجعل منها مخزونا من الأدلة، يمكن لكل طرف مهما تعددت الأطراف المتنازعة ـ وفى إطار عملية إقتناص الدليل ـ أن يجد فيه ما يسند وجهة نظره المسبقة (٨)، وهو أمر إذ تتأكد خطورته حتى فى مجال الفتاوى الفردية، إلا أن الأمر يصير أكثرخطورة بصدد قضايا الأمة، ومن ثم فتاويها (٩).

وإن التحرز فى الفتوى إن كان واجبا فى فتاوى الأفراد، فإنه أوجب وألزم فى فتاوى الأمة، يتحرى حال التعقد والتشابك لقضايا الأمة ومن ثم لفتاويها، التى تعد مع جوانبها وتفاعلها محددات موضوع الفتوي، والتساؤلات المطروحة بصددها ؟ وهل تلك التساؤلات الصحيحة المفضية إلى الرأى الصواب ؟ أم أن تلك الأسئلة قد حيكت بصيغة تفرض الجواب؟ وهل يجب طرح هذه التساؤلات وحدها أم لابد من استكمالها؟ بل ماذا عن ترتيب التساؤلات ذاتها؟.

منظومة من الضوابط تعالج أمور ما قبل الفتوي، فهل للمستفتى مأرب ومصلحة؟ وماذا عن طرح أسئلة بعينها وإغفال أخرى؟ وماذا عن طلب الفتوى وموضوعها وماذا عن منهج تناولها والوصول بها إلى إجتهاد بذل فيه غاية الوسع الذى لا مزيد عليه؟؟ (١٠).

إن هذا الأمر يتطلب مواجهة شاملة لحِرَفِيَّة طلب الفتاوى من النظم السياسية، حينما تكون فى مصلحتها فتطلبها بشكل معين، لتؤدى إليها بشكل معين، يدبح هذا الأمر تحويل الإفتاء إلى مهمة ووظيفة رسمية تخرج الفتاوى لتسوغ وتبرر وتستظهر لا لتتعرف على حقيقة حكم الله فى الحادثة أو الموضوع فهذا جوهر مقصودها (١١) .

أمر الفتوى حينما يتعلق بالأمة يتطلب دراسة متكاملة وفق أولويات معينة ومنضبطة بدءا من فقه الواقع ومرورا بفقه الحكم، ثم اعتبار فقه التنزيل، والتفاعل بينها جميعا فى إطار عملية إجتهادية وبحثية واعية، تأخذ فى اعتبارها، حجم المشكلة والمترتبات عليها، وجذورها وبيئتها وأطرافها وتداعى المشكلات وتراكمها وتشابكها، بل يجب فى هذه الفتاوى ألا تصدر بعد اتخاذ المواقف السياسية تدبجها فى سياق عملية التعبئة السياسية لإضفاء شرعية على موقف هنا أو رأى هناك وإنما من الأفضل والأوفق والأوثق أن تصدر قبلها، فلا تحتكم إلى الشرعة إلا فى حال الافتقار لا حال الاستظهار والمنتصر لرأى ما أو موقف سياسى بعينه.

فتاوى الأمة ــ شئنا أم أبينا ــ تحتاج إلى فقه حضارى شامل لأحوال الأمة يعتبر الحكم الفقهى فيها ثمرة للمعرفة المتبصرة بهذه الأحوال وامتداداتها الحضارية (١٢) تجعل من الاجتهاد بصددها بحوثًا ممتدة ذات حلقات متعددة متكاملة من فقه الحكم والواقع والتنزيل، لاتستقل عن بعضها ولا ينبغى لها ذلك، بل تتداخل حلقاتها فى تساند، وتتأكد روابطها وفق منظومة إجتهادية واعية بخصوصية القضية، وخصوصية المنهج، هذا التكامل والتعاضد والتساند والتداخل والترابط لا يتأتى إلا بما يمكن تسميته بـ «فقه المنهج» سواء فى متطلبات ومعايير كل حلقة من الحلقات الثلاث، أو فى منهج الانتقال والربط بينها، بحيث تكون الفتوى ليست مجرد «دليل يقتنص» أو فتوى مناسبات أو حكم يستظهر به وينتصر به لرأى أو لموقف سياسي، أو مؤتمرات للفتاوى

أشبه ما تكون بتظاهرات سياسية منها إلى مجامع فقهية متخصصة تعطى لقضايا الأمة حقها من «الاجتهاد الجماعي» المتكامل والواعى والممتد الذى لايسلط فتاويه على الحدث فى جزئيته ولكن على القضية فى كليتها جذورا وطبيعة وأطرافا، تطورا ومآلا، وذلك كله فى سياق منظور حضارى ممتد، يشخص علل الأمة وأدوائها، ويقدم العلاج الناجع (١٣). وفق هذا التصور، فإن تلك الفتاوى التى ظهرت وتجمعت وتراكمت بمناسبة أزمة الخليج تارة مؤيدة لدول الخليج أو بعضها، وتارة أخرى مساندة للعراق، ويطرح كل طرف التساؤل الذى يفترض أن تكون إجاباته فى صالحه فى سياق استنفار غدد الفتوى بشكل معين بل وبإجابة معينة، يسهل التعرف عليها مسبقا، والترويج لها مقدما، كل هذه الفتاوى الفورية لا يملك الباحث، إلا أن يتحفظ على طريقتها ومنهجها، وموضوعها وسؤالها، وبيئتها ومكانها، وإجاباتها ومحصلتها، إلا قليلا منها، وهو أمر يتنافى مع التناول المنهجى الواعى النزيه والملتزم (١٤).

ثانيا: مفهوم الشخصية القومية: مقترب منهجي:

من القضايا الملفتة للنظر أن بعض مسائل المنهاجية فى إفرازها تبدو كرد فعل آنى ووقتى لواقع حادث، ويعد مفهوم الشخصية القومية أو الشخصية العربية أبلغ تمثيل لهذه المقولة (١٥)، ذلك أن معظم التحليلات المختلفة التى صدرت تتبنى تفسيرا لواقع عربى من خلال خصائص الشخصية العربية سواء كانت تلك التحليلات تضمنتها كتابات غربية أم عربية قد استندت فى جوهرها إلى رؤى مسبقة تصم الإنسان العربى بمجموعة من الصفات السلبية، مرجعها فى ذلك آفاق الانحطاط الراهن للواقع العربى وشخصيته المنهزمة وواقع الأزمة، فقد جاءت هذه الدراسات فى معظمها ضمن ملابسات الهزائم العربية المستمرة والمتكررة خاصة فى مواجهة إسرائيل، كما أن بعضها قد جاء فى إطار الثورة على التخلف الاجتماعى والفكرى، والفارق بين هذه الدراسات العربية وتلك غير العربية فى هذا المجال - مع تبادلهما النظريات

والتحليلات- هو أن معظم الدراسات العربية تنطلق من تشخيص الموجود والإرتداد به إلى مسبباته فى التكوين التاريخي، أما الدراسات الغربية والإسرائيلية فتأتى ضمن محاولات هدم العربى من الداخل وتكريس ذاتية العجز القطرى فى تكوينه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تستوعب معظم هذه الدراسات التاريخ العربى والإسلامى إستيعابا صحيحا، فهى من جانب تغافلت عن الجهد الحضارى الذى بذل فى المراحل السابقة ولم تعطه وزنه التاريخى الحقيقي، ثم تغافلت أيضا عن الإطار التاريخى لذلك الجهد والكيفية التى تطور ضمنها .. وتستند كل هذه النظريات فى تحليلها للتاريخ العربى الإسلامى على بداية خاطئة، فهى فى محاسبتها للعربى المسلم على عدم التواصل الحضارى بالطريقة التى واصلت بها أوروبا مثلا مع توافر الإمكانيات لذلك .. لم تفهم منذ البدء علاقة العربى بالعوامل الدافعة والمحركة لتكوينه تاريخيا، كما أنها تهمل كيف إقتحم العربى المسلم المجال الحضارى العالمي، بأقصى ما أعطته مرحلة التحول القرآنى فى ربع قرن من مزايا سلوكية وحضارية جديدة (١٦).

غاية القول أن هذه الدراسات التى حاولت تفسير التخلف بتمثل العوامل السلبية فى تكوينها العربى ومقارنتها بإيجابيات شعوب أخرى متقدمة أو تقدمت بعد تخلف ثم انطلقت من تبين أسباب الانحدار الخاصة بالإنسان العربى عبر تحليلها ومرافقتها لأزماته المختلفة لم تعمد قط إلى مقارنة ذلك بتبين أسباب وكوامن صعود الإنسان العربى نفسه، أى من قبل أن يبتدئ فى التراجع والانحدار، وذلك كشرط علمى لفهم التجربة كاملة فى إطار وحدتها العضوية والتاريخية وتحديد (جدليتها)، وبالتالى تفهم آفاقها التحويلية، لذلك لم تدرج هذه الدراسات تجربة الصعود العربى فى مقابل تجربة الإنحدار ضمن معادلاتها فى محاولات (بعث) الشخصية العربية.

فانتهت بالضرورة ونتيجة لهذا الفراغ إلى طرح بدائل عامة هى من جملة ما يطرح عامة على نطاق المجتمعات المتخلفة فى (العالم الثالث)، ودون أن يكون لماضى هذه الأمة الذى يؤثر فى بناء حاضرها أى خصوصية تميز أوضاعها التاريخية.. على ما سواه. (١٧)

وإنه ليتحتم منهجيا وعلميا على أى منظر لحركة التاريخ فى سبيل الوصول إلى منطلقات التحرك التاريخى للشعوب أن يحيط بحركة الأمة ضمن وحدتها العضوية التاريخية... إذ لايمكن بحث الإنحدار السريع دون ربطه بذلك الصعود السريع جدا.

ولاشك أن هذه الرؤية السلبية للشخصية العربية والمسلمة قد وجدت سندها فى مقولات أنثر بولوجية حاولت تعميمها على الدول المتخلفة وكذلك مقولات استشراقية كانت تهدف إلى الدس والتشويه عليها ولها، خاصة فى علاقاتها بالغرب سواء كان هذا الأمر تاريخيا أم حاليا حاضرا، ثم برزت التنمية السياسية لتتبنى، كما تبنى على تلك المقولات رؤية أكثر تحيزا إلا أنها تميزت بطبيعة أطروحاتها حول قضايا معاصرة للواقع وما اتبعته من مداخل منهجية متجددة فى لغتها،كل ذلك فى ظل تبنيها لإتجاه إنتشارى يزكى نموذجه الغربى على كل المستويات فكريا ونظميا وحركيا. (١٨)

وتبدو رؤية السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية (الشرطية) (١٩) قادرة على استيعاب المعانى السابقة فى نقد مفهوم الشخصية العربية بصفاتها السلبية التى يحاول البعض ربطها ـ خطأ بقاعدتى الحتمية والتلازم، إذ أن السنن الشرطية تنظر إلى التفاعل الإنسانى مع السنن، ومنهجه فى ذلك؛ والمترتبات على ذلك التفاعل ونمطه والنتيجة المتحققة منه دون الانزلاق إلى التفسير الذى يضفى عى الشخصية طبيعة وصفات سلبية تحكمية، وهو أمر يجعل من « عقلية الوهن » مفهوما بديلا قادرا بالتساند مع منهج السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية بكفاءة أعلى وبنتائج أدق وتعميمات أعمق تشير إلى منهج تفاعل هذه العقلية مع السنن وما ينتج عن ذلك من أحداث وأزمات ومواقف ومواجهة. (٢٠)

ومن ثم فإن مفهوم الشخصية القومية يقف وبصورة متحيزة فى تفسير الواقع العربى،ناهيك عن تفسيراته للأزمات، إذ لا يتصور إلا التعايش مع الأزمة وتتابعاتها، دون أدنى محاولات التقويم الذى يشير إليها منهج السنن الشرطية، وفى المقابل فإن مدخل عقلية الوهن كمفهوم تحليلى ينبئ عن قدرة تحليلية وتفسيرية غير معيبة، خاصة

فى إضفاء سمات أبدية وتحكمية على الشخصية فى إطار ما يمكن أن يكون ضمن عمليات الغزو الحضارى والمعنوى، وعمليات التسميم السياسى ووقائع الحروب النفسية وتكريس الهزائم معنويا، كما أنه يرتبط وفى سياق تلك العلاقة الشرطية – بالأحداث والأفعال – تلازما، مع نقيضه وهى عقلية الوعى والعزة بكل مقدماتها وإجراءاتها، ويقينا بشروطها.

ثالثا: المدخل السيكولوجى لدراسة الوقع العربي:

على الرغم من أهمية هذا المدخل وأفضليته بين مداخل أخرى لدراسة الواقع العربي، وتناوله بأبعاده التاريخية والاجتماعية والعقدية والحضارية إلا أن بعض الدراسات التى قدمت ضمنه، من الندرة بمكان، بحيث لم تبرز غالبا دراسات تهتم بدراسة النفسية العربية كتكوين جماعى وتوجهاتها تجاه أزماتها السياسية وواقعها فى عمومية، أى اتخاذ العقلية الجمعية كوحدة تحليلة يمكن أن تكون لها آثارها فى الوصف والتحليل والتفسير بما يساعد فى تفهم أدق للأزمات وفقها أعمق لقضايا الواقع العربي.

فهذه الدراسات فى معظمها ـ وعلى قلتها ـ[٢١] لم تقدم تصورات شاملة تعكس النفسية والعقلية العربية فى أبعادها السياسية، إذ إختطت منهجا يركز عى دراسة الرأى العام بطبيعته المتغيرةالمحدودة، و لم تشر من قريب أو من بعيد الى طبيعة ظاهرة الرأى العام فى الدول المتخلفة بما يجعل دراستها أمر عسير ا من الناحية المنهجية، إذ تتطلب هذه الدراسات مناخا علميا و سياسيا مواتيا يضمن لوقائعها فضلا عن نتائجها المصداقية و التحقيق، فضلا عن ذلك فان هذه الدراسات التى نظرت للرأى العام باعتباره حاصل جمع الذرات الفردية لم تهتم بامتداد الفرد فى الجماعة أو تأثير الجماعة على الفرد، و من ثم لم تهتم بدراسة التوجهات الكلية و العامة للذهنية العربية فيما يتعلق بواقعها السياسى و مستقبل نظمه السياسية .

ذلك أن دراسة من هذه النوعية تستلزم و بصورة أخرى أدوات وأساليب أخرى غير الاستبيان و قياس الرأى العام، على الرغم من أهميتها، إلا أنها فى الوقت ذاته تتسم بكثير من المحدودية فى نتائجها و تعميماتها، وان محاولة التعرف على تشريح العقلية العربية و النفسية الجمعية المرتبطة بها لا يتم إلا من خلال دراسة أزماتها وواقعها، بما يحدد مكوناتها الأساسية، و تصور ها لذاتها، و علاقاتها بالآخر، علاوة على نظرتها لدورها و رسالتها و موقعها الحضارى بين الأمم الأخرى.

بينما لا تعد تلك الدراسات التى تعول على دراسة السمات الشخصية لزعيم هنا أو هناك وترد إليها كل أزمات الواقع أو معظمها، قادرة على تبين جوهر الاعتبارات النفسية، بل إنها تمارس ذلك فى نطاق ما يمكن تسميته بالدعاية السياسية و حرب الكلمات التى تفتقر إلى خط منهجى منظم و متمين، و لكنها تدخل فى سياق التراشق بالصفات و الكلمات بحيث لا تستأهل الإلتفات إليها من الناحية المنهجية على الرغم من ضرورة دراستها كجزء من قابليات عقلية الوهـن و التى تلعب الدور الحاسم فى تأزيم النزعات العربية العربية.

فى هذا السياق - ودون الدخول فى تفصيلات المدخل السيكولوجي، فان منهج دراسة واقع عقلية الوهن من خلال السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية، بالتطبيق على الواقع العربي، ووقائع وتطورات أزمة الخليج، إذ لا يتطابق مع هذا المدخل السيكولوجى فى طريقته ووجهته، إلا أنه يتقاطع معه فى جزئيه من جزئياته التى تتعلق بالتعرف على ما بالنفس، فمدخل «عقلية الوهن» إذ يحاول دراسة الذهنية العربية فإنه يركز على إحدى أشكالها المتواترة تاريخيا، ويقدم وفق هذا التصور مدخلا مغايرا لدراسة أزمات الواقع العربى المعاصر، مدخلا لا يمكن الادعاء باكتماله بلورة وتأصيلا كما لا يعد ضمن أى من المداخل السابق الاشارة إليها أوتلك التى سيشار إليها لاحقاً، والتى سادت فى تحليل الواقع العربى وأزماته، بامتداداته التاريخية والحاضرة والمستقبلية، كما تتأكد من خلال هذه الدراسة مجموعة من الخطوط الأساسية لدراسة الواقع العربى فى سياق تفسير الأزمات، تكرارها ونمطيتها، تراكمها وتواترها، يربط

بين الأزمة وجذورها، ويعرف للأزمات منطق تداعيها وقانون توافقها، وعناصر تفاعلها وتراتبها، ومن ثم يحقق هذا المدخل - كما سنتعرض لذلك ببعض من التفصيل - الاقتراب من الواقع العربي ودراسته من خلال مفاهيم أصيلة ومناهج مقترحة، لعلها تمثل المدخل الناجع للكشف عن أدواء الواقع العربي بلا مواربة حتى يمكن الوصول بها إلى الحل لا التأزيم وإلى الشفاء لا الانتكاس، وذلك في سياق تفهم أصول منهاجية التغيير التي تجعل من تغيير ما بالنفس القاعدة، وتعرف حدود عملية التغيير الفردي والجماعي والعلاقة التفاعلية بينهما جميعا، وتأخذ عناصر الواقع ومساراته بالاعتبار اللازم لفقهه، والوعي بمناهج التعامل معه.

رابعا : مدخل المصلحة القومية

يتوارد على الذهن دائما مفهوم المصلحة القومية باعتباره محددا لسلوك الدول المختلفة في علاقاتها ببعضها البعض، سواء اتخذت تلك العلاقات شكل التعاون أوالصراع أو الأزمة، حتى صار هذا المفهوم إطارا متفقا عليه لتحليل هذه العلاقات لا يستثنى من ذلك باحث في العلاقات الدولية أوالعلاقات العربية، وحتى أنه أصبح المفهوم الوحيد القادر – في عرف من تبناه – على تبرير وتسويغ الاختلاف في السياسات، حتى لو كان هذا الاختلاف من النقيض الى النقيض للدولة الواحدة، فأدى بنا هذا إلى متاهات تحليلية لا تضبط المواقف وتقوم السياسات ولكن تنضبط بها – أي المصلحة كما يحددها النظام السياسي – المواقف والسياسات أو – إن شئت الدقة – تسوغ وتبرر بها تلك السياسات على الرغم من غموضها، بما يتيح اغتصاب هذا المفهوم من صاحب القوة والسلطة وفق علاقات القوى داخل المجتمع السياسي الداخلي والاقليمي والدولي، ومن نافلة القول أن يشار إلى طبيعة هذا المفهوم من حيث واقعه الحضاري والسياسي، إذ يحصر هذا المفهوم في سياق وصفه بالقومية، وذلك في إطار اعتبار الدولة القومية الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، والتي تلتزم بالحدود الاقليمية

والحضارية فى مراعاتها لتلك المصالح إلا أنها لا تتورع – وفق علاقات الاستعمار القديم والجديد، وحقائق الاستئثار التى تسود العلاقات الدولية محكومة فى جوهرها بعلاقات القوى ـ عن انتهاكها فى حق الغير خارج هذه الحدود، وذلك كله فى سياق نظرة عنصرية تصبغ مفهوم المصلحة، مستخدمة فى ذلك مقولات أشبه بالشعارات السياسية منها إلى المفاهيم المنضبطة مثل الاعتماد المتبادل، ومجتمع عالمى واحد(٢٢).

وتبدو أهم الانتقادات الموجهة لمفهوم المصلحة متمثلة فى غموض محتواه، مما يشكك فى حجيته، وكذلك فيمن يحدده؟، فغموض مفهوم المصلحة القومية فى إطار العلاقات الدولية والتعامل السياسى الخارجى من حيث تأسيسه والمعيار الذى يعود إليه فى تحديد ذلك، خاصة أن هذا الامر غالبا ما يتلازم مع الحديث عن تحديد الأهداف والصالح العام، والمصالح العليا للدولة أو للنظام السياسي، هذا الغموض وعدم الضبط يفسر التحولات والتبدلات السياسية ليس فحسب فى اطار مواقف الأفراد أوالجماعات والأحزاب السياسية فحسب، ولكن أيضا فى إطار الدولة والنظام السياسى ككل(٢٣). ذلك أنه اذا كان من البديهى أن يكون لكل دولة مجموعة من المصالح الخاصة، فإن انفراط عقد ما هو مصلحة وماهو غير ذلك، فضلا عن محدودية مفهوم المصلحة وعدم شموله، لايؤدى فى هذا الإطار، ومن جراء اختلاف المصالح وتميزها وربما تناقضها – إلى السير فى طريق تقنين القوة ولكن – على العكس – التأكيد على القوة ذاتها كقانون، وتصير المصلحةُ قرينة بالقدرة على تحقيقها، ومؤدى ذلك أن الدولة إذ تحرص على تحقيق مصلحتها الذاتية، إنما تمارس سلوكا يقوم على اساس حسابات نفعية محضة للمزايا والخسائر الناجمة عن إتيان هذا السلوك، ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد ثمة منهجا فى دراسة العلاقات الدولية يركز على فكرة المصلحة القومية للدولة، ويجعل منها القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأى دولة من الدول، ويقوم هذا المنهج على تحديد أهداف سياسية واجتماعية وكذلك مجموعة من التبريرات المفتعلة أوغير الواقعية التى تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات وذلك كوسيلة للتمويه، سواء كان هذا التمويه للرأى العام فى الخارج أوفى الداخل(٢٤)، ولا

شك أن الدول إذ تدير علاقاتها مع بعضها البعض، إنما تحرص ـ أساسا وخاصة فى عالم لم يصل بعد الى درجة معقولة من الوحدة والتنسيق الحقيقى لا المظهرى يكفل وجود منطقة واسعة من المصالح والأهداف المشتركة – على تحقيق مصالحها الخاصة بقطع النظر عن تحديد هذه المصالح وتعيينها، وإذا كان هذا وصفا للوضع الدولي، على ما هوعليه، فإن الوضع الأكاديمى لايقل اضطرابا عن هذا الوضع الدولي، خاصة فى تحديد هذا المفهوم الذى يتسم بالغموض والهلامية بما يؤكد أن إمكاناته المنهجية فى تقويم الوقائع تبدوقاصرة، بحيث يصير المفهوم – مع تعارض الفهم له – مؤديا إلى تسويغ الممارسة دون مناقشة نقطة البدء أوالاصل فى تأسيس المعيار للحكم على الوقائع والتصرفات باعتبارها داخلة فى حد المصلحة من عدمه(٢٥) .

وهو ما يعنى أن منهج التعرض لقضية صياغة المصلحة القومية قد شابها قصور أساسى فى المفهوم، إذ تحرص كل دولة على تحقيق مصالحها الخاصة، كما يراها ويدركها صانعوالقرار فى فترة معينة، وتتعارض إلى حد كبير مع مصالح الدول مع بعضها البعض، بل والمصالح المشتركة لمجموعة إقليمية مثلا، بل ومصلحة المجتمع الدولى التى تتسمى بالامن والاستقرار الدوليين ، حيث تظل قضية صياغة مضمون ما يسمى بالمصلحة القومية أوالامن الدولى رهنا بالنخبة أوصناع القرار أو –بعبارة أدق– محتكرى القوة، بغض النظر عن معيار صارم لقياس ما يمكن أن يدخل تحت هذا المسمى، بما يراعى فى اعتباره المصلحة بامتداداتها وشمولها للمعمورة بأسرها(٢٦) .

وهوأمر يضفى على المنهج واستخدامه فى التحليل والتفسير والأحداث والأزمات هالة من الغموض، بما يجعل عملية التفسير تحكمية وتقديرية أكثر منها علمية منضبطة(٢٧).

وتظل أزمة الخليج – التى نشبت بمنطقة الخليج – نموذجا تختلط فيه المواقف، إذ تعد هذه المنطقة وبحق « منطقة مصالح»، بالمعنى الواسع لكلمة مصلحة، بدءا بالمصالح الفردية والذاتية ومرورا بمصالح الدول وانتهاء بمصلحة النظام الدولي، وهوما أدى إلى

تناقض حاد فى الرؤى، يعتبره الباحث فرعا على اختلاف مفهوم المصلحة ذاته وغموضه، مما يضيف صعوبة إضافية إلى استخدامه فى تفسير أزمة الخليج - دون استبعاده - لطبيعتها المعقدة والمتشابكة والتى تتداخل فيها المستويات الثلاثة من المصالح (فردية ذاتية، ودول إقليمية وقومية، ونظام دولى)، كما أن تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل (الدولة القومية، والسيادة، وكذلك الحدود الاقليمية ...الخ) (٢٨) يجعل من هذه المفاهيم – وبحكم الممارسات العربية المتواترة – مدخلا لتكريس واقع التجزئة والتفتت، خاصة اذا ما تعلق الأمر بكيان اجتماعى حضارى عربى من المفترض أن تجمعه قاعدة من المصالح المتبادلة والمشتركة، فضلا عن امكانات ضبط هذا المفهوم النظرية والمنهجية والتى تؤثر وبشكل فعال على الحركة السياسية.

خامسا: منهج تحليل الأحداث فى دراسة الواقع العربى وأزمة الخليج:

يرتبط هذا المنهج بأسماء عدد من الأساتذة الأمريكيين لعل أكثرهم شهرة هوالأستاذ الأمريكى اللبنانى إدوارد عازار، ويهدف المنهج إلى تقديم سجل شامل لسلوك الدول يمكن استخدامه لتحديد النماذج السلوكية المتكررة التى يظهر ارتباطها بظواهر، مثل التصعيد أوالاستقطاب أونشوب الحرب . وما يقابل ذلك من نماذج ترتبط بتقليص الامبريالية، والفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وما الى هذا (٣٠) .

وما يميز منهج تحليل الاحداث، يكمن فى الأدوات التى يستخدمها، فالبيانات اليومية تجمع من سجلات علنية كالصحف بواسطة أفراد مدربين، ثم يتم تدقيقها، ثم تسكينها فى شرائح مقياس يمكن من وضع أحداث من نوع معين فى شريحة واحدة، ومن إجراء قياس كمى للعلاقات بين فاعلين دوليين فى فترة زمنية معينة.

وهذا المنهج باعتباره من المناهج المستخدمة فى العلاقات الدولية الاقليمية فإن فائدته الواضحة تكمن فى قدرته على الكشف عن النماذج السلوكية المرتبطة بظواهر دولية مهمة مثل : «الحروب والأزمات والاندماج .... الخ»، كما أنه يعتمد على بيانات

علنية، ومن ثم لا يضطر الدارس المطبق له إلى الانتظار سنوات طويلة حتى تصبح وثائق الموضوع الذى يتناوله بالتحليل متاحة للدراسة، ربما فى وقت يكون الموضوع قد فقد فيه قيمته(٣١).

وواقع الأمر أن ما يعد فائدة لهذا المنهج يحمل بعض المعايب، خاصة حين يتبع منهجا كميا تتحكم العناصر الكمية فيه فى مسيرة الرصد والوصف والتحليل والتفسير.

ففى البدء يرد على هذا المنهج ذات التحفظات على الدراسات الكمية فى مجملها، وحدود القياس للظواهر الاجتماعية والسياسية والدولية المتشابكة (٣٢).

– كما أنه – لاعتبارات شتى – يحاول معالجة الأحداث متفرقة بعضها عن بعض، دون الربط بين تتابعاتها، ودون رؤيتها فى سلسلة الأحداث الزمنية المتراكمة وتطورها، كما أن قدرته على إبراز تداعى الأحداث وتواقفها(٣٣)، من حيث الفعل ورد الفعل محدود ة للغاية إذ يبرز الحدث مقتطعا أثناء الفترة الزمنية وبعدها، حتى يمكن تسكينه فى إحدى خانات المقياس المتبع.

– والحادث المقتطع يفرض بصورة أوبأخرى، رؤية تحليلية بعيدة عن معالجة الحدث فى الامتداد الزمنى إلى الخلف أى فى الماضي، وتتبع جذور الحدث التاريخية التى قد تعين كثيرا فى تفسير الأحداث المختلفة وتحليلها، أما هدف التوجه إلى الحدث المقتطع فى دائرة زمنية محدودة وضيقة، فإنه يمتنع عنه كذلك رؤية الحدث فى بيئته المجتمعية من حيث دوافعه وتأثيراته.

– كما أن هذا المنهج إذ يحاول معالجة ظواهر الفعل السياسى معبرا عنها بنوعيات متعددة من السلوكيات العلنية : قولية أوعملية ، فإنه لا يعالجها داخل بيئة النظام السياسى الداخلى فى أسلوب اتخاذ القرارات وصنعها، وخصوصيات الممارسات السياسية فى النظم السياسية العربية، والخلفية الايديولوجية والعقدية،

وبالجملة كل المحددات المختلفة للفعل السياسي والتى تشكل نقاطا مهمة فى تفسير الأحداث وتحليلها، وتبين حدتها وحجمها، ووزنها الفعلى لا الافتراضى، وحركة الأحداث وتصاعدها وأسباب ذلك وعلله، وسيادة لغة أوأخرى فى الخطاب السياسى تستخدم مفردات معينة تعبر – من حيث الوزن – عن تفاوت كبير فى الاستخدام، وهو أمر لا يمكن إغفاله عند التحليل أو التفسير.

– وهذه الملاحظة الأخيرة تسوقنا إلى ضرورة ألا نهمل طبيعة لغة التعامل، اقليميا ودوليا وحتى داخليا، والتى تتسم بقدر لا بأس به من «النفاق السياسي»، بحيث لا تعبر عن حقيقة المواقف، وذلك فى إطار افتراض يسوى بين الدوافع والمواقف والاتجاهات والحكم والسلوك القولى والفعلي، وهى فى الغالب لا تشكل فى عرف الممارسات السياسة نسقاواحدا منتظما ومتسقا فى الأداء الفعلي، ناهيك عن أساليب الضغط المتنوعة والتى تتبدل وفقا لقوة الخصم وقدراته، وكذلك عملية توزيع الأدوار فى سياق الأجهزة المختلفة التى تشارك فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى.

– وكذلك فان خصوصية الواقع السياسى العربى والذى يتسم بدرجات مختلفة من الفرعونية والسياسية كسمة أساسية للعلاقة السياسية فى النظم العربية، وكذا الانفصام بين النظم العربية ومجتمعاتها، يؤكد على ضرورة تلمس بيئة القرار السياسى وكذلك بيئة الأحداث، وذلك لأن القول المعلن والفعل الواقعى يتنوعان بل قد يتناقضان وفق تعدد جهة الخطاب ، فربما القرار السياسى لا يقصد ابتداء وانتهاء به الطرف الخارجى بالأصالة، بل قد يكون أحد مداخل ترضية الجماهير واتقاء معارضتها وهوما يعنى ازدواجا فى لغة الخطاب السياسى العربى تبعاً للجمهور المراد وصول الرسالة اليه، سواء كان داخليا أم خارجيا.

ولا شك أن هذا المنهج تقل كفاءته إذا ما استخدم فى تحليل حدث واحد مثل أزمة الخليج، إذ يهمل الجذور التاريخية، ومناسبة التفجير وغير ذلك، وهى أمور سنرى – من خلال المنظور المقترح – أهميتها الحيوية فى الوصف والتحليل والتفسير لأزمة الخليج فى ظل البيئة العربية والدولية والداخلية.

سادسا: مدخل الأزمة الدولية لدراسة الواقع العربى وأزمة الخليج:

فى إطار مجموعة المفاهيم الخاصة بمنهج النسق فى تحليل العلاقات الدولية(٣٤)، برز مفهوم الأزمة الدولية ليعبر عن أحد المفاهيم التحليلية الأساسية، وقد عرفت بكونهـــا «نوعا خاصا من التغير الجوهرى فى نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، وهذا التغير يعود إلى تغير فى نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع. ففى بداية الأزمة وتصاعدها واحتدامها تتزايد معدلا ت تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أواستخدامها ثم يحدث تغير ثان ملحوظ فى نمط التفاعل بين أطراف الأزمة فى مرحلة انخفاض حدتها وانتهائها أوتسويتها؛ مما يجعل هذه المرحلة مختلفة عن كل من مرحلة تصاعد الأزمة واحتدامها، ومرحلة اللاأزمة NON CRISIS STAG.

بينما اهتمت مدرسة صنع القرار بتعريف الأزمة الدولية باعتبارها «موقفا يهدد أطرافها تزيد فيه درجة عدم التأكد بخصوص تقدير الموقف وبدائل مواجهته، حيث تكون المعلومات المتاحة للأطراف غير كافية، وهوموقف تزيد فيه درجة القلق والتوتر بين الأطراف لأنه يعزز ضغوطا زمنية ملحوظة، ولكل ذلك فان موقف الأزمة تزيد فيه الحاجة إلى اتخاذ تحرك سريع من ناحية، كما أنه ينتج آثارا هامة على مستقبل أطرافه من ناحية أخرى.

بينما يعرف نتيجة محاولة أحد الأطراف تغيير الوضع الراهن STATUS QUO مع مقاومة الطرف الثانى لهذا التغيير، وهوما يؤدى بدوره إلى زيادة احتمالات الحرب أو إلى «حرب فعلية» (٣٦)

وبقطع النظر عن هذه التعريفات المتعددة وعناصرها ومكوناتها فانه يمكن القول بأن هذه التعريفات فى مجملها تركز على متغيرات معينة متأثرة فى ذلك بخصائص موقف الأزمة بينما تهمل متغيرات أخرى قد تكون مهمة فى تحديد هذه الظاهرة، بالإضافة إلى أنها لاتحاول رؤية الأزمة فى أبعادها الزمنية الأبعد، بل ربما لا تولى

اهتماما لمناطق الأزمة القابلة للتفجير «القنابل الموقوتة»، والتى تكون موضوعا لأزمة لا أسباب لها رغم التصريح فى السلوك القولى لأطراف الأزمة بغير ذلك.

علاوة على ذلك فإن مفهوم الأزمة، رغم قدراته الوصفية الهائلة إلا أنه قد يتضمن عناصر قيمية خاصة بمحاولاته فى الحفاظ على الوضع الراهن والأمر الواقع على علاته، مادام لا يثير نزاعا، وهوأمر يجعل التوجه لمحاولات حل الأزمة، وفق سياق الحفاظ على الأمر الواقع، ربما فيما قبلها، أومحاولة الاقتراب منها فى سياق الحفاظ على الأمر الواقع كلما أمكن، وهو أمر لا يتعامل مع جذور الأزمة وقابلياتها بل مع مظاهرها وأعراضها، سواء فى تحديد نقطة بدئها، أوفى طريقة إدارتها ومعالجتها، بل إنه قد ينظر للأزمة ابتداء باعتبارها أمرا غير مرغوب فيه، باعتبارها تعبيرا عن حالة مرضية أونقطة تحول ...

كما أن مقولة الأمر الواقع الكامنة فى مفهوم الأزمة تفتح الباب واسعا وفى إطار اختلاط تلك المقولة بمقولات أكثر غموضا - مثل « تبدل المصالح » و« احتكار القوة » إلى فتح الباب إلى الانتقائية فى معالجة الأزمات وفق مناهج مختلفة ومتعددة وبحالة تشير إلى ازدواجية فى التعامل الدولى - يفتقر إلى المعيار والضابط، والمنهج الموحد، وذلك بخلق واقع دولى جديد - وبحكم علاقات القوة - يكتسب - مع مرور الزمن وبالتقادم - صفة الأمر الواقع، بما يصعب معه التغيير وفق مقولات الحفاظ على الأمر الواقع، أوبالوقوف بشكل حاد حيال أى تغيير آخر، قد لاتراه يعبر عن مصالحها الأساسية فى محاولة لتثبيته، وهذه القوى الدولية فى هذا أوذاك لا تعدم سندا، تستثمر فى ذلك عناصر البيئة الدولية ومناطق الضعف والقوة بها.

ويتبين ذلك من مجمل التحليل « لأزمة الخليج » على سبيل المثال، وكذلك الصراع العربى الإسرائيلي، وممارسات إسرائيل المتأخرة فى المناطق المحتلة، وهوأمر سنتبين معاييه الأكيدة فى سياق هذا البحث.

سابعا: ـ استشراف المستقبل (فكرة السيناريوهات) ودراسة الواقع العربي وأزمة الخليج:

برزت الدراسات المستقبلية كاصطلاح على يد عالم الاجتماع سي. سي . جيلفان لذى يعد أول من طرح أسسا للدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحي المعاصر، عندما اقترح عام ١٩٠٣ أن يسمى هذا الحقل من الدراسة FUTUROLOGY، وهو اسم مشتق من الاصطلاح الإغريقي الذى يطلق على أحداث المستقبل . وبرزت بحوث المستقبل، لتعبر عن إضافة المستقبلية كمنهاج، إذ اعتبرها كثير من الباحثين علامة من أكثر علامات المعرفة إشعاعا فى القرن العشرين، وقيمة هذا المنهج تكمن فيما يقدمه من تفسيرات، وتيسيرات جديدة لعمليات التخطيط والبرمجة وتأمين دقتها وفاعليتها ،خاصة فى المدى الأطول.

وليس من الهدف تناول خصائص المنهجية المستقبلية، أوحدودها وشروطها، أوالطرق والأدوات الفنية التى تعمل من خلالها(٣٧)، إلا أن الاهتمام سينحصر فى الإشارة ـ مجرد الإشارة – الى طريقة السيناريوهات فى توقع المستقبل لسببين:

الأول: يتعلق بطبيعة هذه الفكرة التى تعتبر أكثر تعلقا بفكرة وأحداث الأزمة.

الثانى: أن هذه الطريقة هى الأكثر استخداما فى الدراسات السياسية بوجه عام، ومناقشة القضايا الأساسية التى تتعلق بالواقع العربي، فضلا عن مناسبتها لمعالجـــــــة « الأزمات » من خلال احتمال التوقعات لحلها .

والأمر البديهى فى هذا السياق أن هذه الطريقة لا تختلف عن طريقة التفكير العادى للإنسان عند تصوره للتوقعات المستقبلية، فكثيرا ما نشهد فى حياتنا اليومية والشخصية، التساؤل الذى يدور حول ما إذا فعلت كذا فماذا سيكون رد فعل فلان؟ ... وكيف ..؟؟ وماهى الاحتمالات ...؟؟ وكل احتمال من هذه الاحتمالات يترتب عليه تقدير لكيفية المواجهة أوالتعامل معه، وتؤدى هذه المواجهة – باحتمالاتها العديدة – إلى خلق ردود أفعال وانعكاسات تخلق بذاتها مواقف جديدة، مما يجعل من الضـــــــرورى إخضاعها لسيناريوهات تنبؤية متعددة، وهكـذا ...

فأسلوب السيناريوبهذا يمكن أن يسجل فى شكل خريطة بيانية متصاعدة ، أوعلى هيئة شجرة متفرعة، ويخرج من فروعها فروع أصغر، ومن تلك فروع أخرى متناهية فى الصغر وهكذا ... ويعبر حجم الفرع عن المدى الزمنى للمستقبل المرصود... فالفروع الكبيرة تكون للمستقبل القريب والفوري، ثم تعبر الفروع الأخرى عن المدى الزمنى اللاحق «المتوسط»، وكلما تقدمنا مع زمن المستقبل واحتمالاته بعيدة المدى ظهرت فروع الشجرة المعبرة عن هذه الفترات البعيدة زمنيا متضائلة - إلى حد كبير - بحيث لا يمكن رؤيتها أوالتعرف على تفاصيلها(٣٨). وفى هذا السياق تجد مجموعة من الدراسات التى تبحث فى الواقع العربى وأزماته من خلال أنماط منهجية بحوث المستقبل، المتمثلة فى فكرة السيناريوهات المتوقعة لأزمة، وذلك فى رسم صور المستقبل حتى ان مشروعا ممتدا سمى «المستقبلات البديلة» اضطلع به مركز دراسات الوحدة العربية برئاسة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وبالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو، ومشروع العالم العربى سنة ٢٠٠٠، الذى يتبناه ويشرف عليه أستاذ التخطيط الدكتور حلمى عبد الرحمن بالتعاون مع الاتحاد الدولى للدراسات المسقبلية فى روما. ومن بينها كذلك أيضا المشروع الذى يقوم به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ــ وحدة البحوث الاجتماعية بإشراف الأستاذ السيد ياسين بهدف صياغة نهج عربى متميز فى دراسات المستقبل يقوم على تنحية الخصائص الأيدلوجية الأجنبية الواردة فى معظم الدراسات الغربية أوالشرقية عن المستقبل العربي(٣٩).

وبغض النظر عن قيمة مثل هذه الدراسات والمشروعات البحثية، وقيمة فكرة السيناريوهات من الناحية العلمية، فإن هذه البحوث - فى معظمها - واجهت مجموعة من الصعوبات، قَصُرت - بسببها، وإلى حد كبير، وفى حدود ما أطلعنا عليه ــ فى بحث أزمة الخليج والواقع العربى جملة، مما يجعل أمر التحفظ على مسار هذه الأفكار عامة، ومنهجيتها فى بحث هذه القضايا أمراً مشروعا من الناحية المنهجية والعلمية، وأهمها:

- التعويل من جانب بعض هذه الأبحاث على الانطلاق من نقطة الحاضر الى المستقبل دون ربط كل ذلك ربطا كافيا بالحركة التاريخية فى حلقاتها الزمنية المتتابعة

(الماضى والحاضر والمستقبل)، وهوما يعكس إهمالا أوتهميشا لجانب حيوى من الزمن يؤثر فى إدراك العملية الحضارية وتطورها وفاعلياتهـــا، تتمثل فى دائرة الماضى أوما اصطلح على تسميتها بالتاريخ(٤٠).

– ظلت بعض دراسات سيناريوهات المستقبل ـ إن صح هذا الاستخدام ـ قاصرة عن تحقيق عناصر الضبط العلمى لهذه التصورات، إذ ظل بعضها فى مقام الخواطر والانطباعات أومقام الأمانى غير المؤسسة على قواعد راسخة فى الحركة، حتى صارت تتحرك فى دائرة من الافتراضات المتوهمة أوالسيناريوهات الافتراضية المحضة، وهى فى كل ذلك أهملت الفكرة الحيوية التى تشكل مقام العبرة والاعتبار كمقصد منهجى فى استخدام النماذج التاريخية (٤١) كأداة منهجية لايجب إهمالها وإقصائها لمصلحة فكرةالسيناريوهات المستقبلية، فإن فكرة السيناريوهات التاريخية والواقعية ودراستها كنماذج تاريخية – إن صحت تلك التسمية ـ لا تقل أهمية – إن لم تزد – فى تفسير الحدث وآليات صناعته، وقابلياته وظواهره وتراكماته، ذلك أن الخروج من هذه السيناريوهات التاريخية – بإشارات الى نماذج حركية يمكن أن نستنبط منها مجموعة أساسية من القواعد الحاكمة للفعل التاريخى، ومن ثم الفعل الحضارى وتشكيلاته – أمر فى غاية الأهمية من الناحية العلمية والحركية.

أزمة الخليج وفق هذا النقد الأساسى، وبهذه المعانى السابقة ليست إلا تكرارا نمطيا، لا من خلال قناعة أساسية بأن التاريخ يعيد نفسه، أوأن أحداث التاريخ تتماثل فالحدث، لايعاد بالصورة والشكل، وإن أعيد، ففى منهج الأحداث وطرق تفسيرها، وأحداث التاريخ تتشابه وبالقطع لاتتماثل تمام المماثلة، وإن دراسة السيناريوهات التاريخية لا تقل أهمية عن السيناريوهات المستقبلية، بل نستطيع وبقدر لا بأس به من الثقة أن نؤكد أن التاريخ قد يتحكم – أوعلى الأقل يؤثر تأثيرا كبيرا – فى أحداث المستقبل وطرق معالجتها، مرورا بنقطة الحاضر التى تعبر عن نقطة متغيرة الاعتبار، لا تمثل فى حقيقتها إلا عبورا من الماضى إلى المستقبل مرورا بنقطة الحاضر المتغيرة والتى كانت مستقبلا بالأمس وصارت اليوم ماضيا(٤٢).

إن فكرة السيناريوهات التى تعتمد فى جوهرها على حساب الاحتمالات معظمها

مرتبة عليها النتائج المتناسبة معها، أمر لاشك مفيد من الناحية المنهجية والعملية فى صنع السياسات الخارجية وتحديد المواقف فى إطار تحديد الفعل، وبدائله، والاختيارات وإمكاناتها، ومن ثم فإنها إذ تنشغل بحصر الاحتمالات، والمواقف فإنها قد تغفل البحث فى العوامل المتحكمة فى العملية الحضارية وتأثيراتها ذلك أن إطار التبعية – على سبيل المثال، وبحكم واقعه وتشابكاته – يستبعد اختيارات بعينها يجعل مناقشتها ليس إلا إضاعة للوقت ومراوحة فى المكان واستنفادا للجهد.

فضلا عن أن هذه البحوث – التى قد تعلى الجانب البراجماتى العملى فى الممارسة السياسية بعيدا عن المحكات النظرية التى قد تتحكم بالفعل والموقف، والتى تتضمن عناصر ماقبل الحدث لا التوجه إليه مباشرة من خلال نقطة بدء، ربما تكون ظاهرة وفى أحوال أخرى، وغالبا تحكمية – يشوبها قصورا منهجيا واضحا.

وفى هذا السياق فإن تعديل الرؤى المستقبلية – بحيث تشير إلى تكامل متوازن بين عمليات الاعتبار والمصالح، والتمييز والتمييز والترجيح، والاختيار والإمكانات، اعتبارا بالماضى على قدم المساواة مع الحاضر، واستشراف المستقبل، للتمييز والترجيح بين بدائل الممكن والمستحيل وذلك فى إطار الحركة الحضارية المستقبلية – يجعل من عنصر دراسة النماذج التاريخية – سواء امتدت إلى الماضي البعيد نسبيا أوالماضى القريب – القاعدة للانطلاق، وحقيقة الأمر فإن المنهج الخاص بالسنن الاجتماعية والتاريخية إنما يحرك عناصر التحفظ تلك، فى محاولة منه لتلمس كل جوانب الفائدة من منهج المستقبليات والإبقاء عليها فى نسق مؤكد ومنظم يجعل من السنن حاكما، والتفاعل معها لازما، والوعى بها أوالغفلة عنها شرطا، ما تحقق، كانت النتيجة سلبا أم ايجابا، سواء تعلقت تلك السنن بماض أم بحاضر أم بمستقبل، وفى هذا السياق تصير الحركة التاريخية والحضارية والمستقبلية محكومة بالسنن والتفاعل بها ومعها.

يبقى، والحال هذه ـ بعد هذا الاستعراض النقدى لنماذج من مناهج تتناول دراسة الواقع العربى عامة وأزمة الخليج خاصة – أن نحاول بيان مجموعة القواعد الأساسية إجمالا للمنظور المقترح الذى يشكل مفهوم عقلية الوهن مدخلا أساسيا للتحليل لظواهر متعددة، ومنهج فقه السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية منهجا للتفسير.

المبحث الثاني

عقلية الوهن - مدخل وصفي تحليلي تقويمي : مقدمات التأصيل

يتكون هذا المنظور الأساسي الذي يمكن استخدامه في دراسة الواقع العربي الراهن، وفي الأزمات المرتبطة به من عنصرين أساسيين:- الأول منهما يتعلق بمفهوم عقلية الوهن كمدخل تحليلي له إمكانيات منهجية متميزة، والثاني يشير إلى تكامل منهج السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية والكونية مع ذلك المدخل، إذ ان هذا الربط وذلك التكامل يزيد من الإمكانات المنهجية لمدخل عقلية الوهن بما يجعله أكثر عمقا وأكثر دقة، إذ يشير الى مجموعة السنن الشرطية التي تفسر كثيراً من الحوادث والوقائع بشكل منهجي منظم، إذ تضيف لهذا المدخل إمكانات تفسيرية وتقويمية تملك درجة عالية من التحقيق و المصداقية .

أولا: عقلية الوهن - مدخل منهجي:

يتميز مدخل عقلية الوهن بقدرته على الاضطلاع بكافة العناصر المتمايزة في العملية المنهجية: في تكاملها و كليتها، في شمولها وتداخلها، فهو مدخل يمتلك قدرة على القيام بعملية «الوصف» الذي لايقف عند حد اجتزاء الصورة أو يركز على جوانب منها بشكل انتقائي عفوي قد ينطلق من عناصر التحيز حتي في عمليات الوصف والرصد و التصنيف ، كما أنه - وفق هذا التصور - لايعتبر عمليتي الوصف والرصد محايدة تماما، بل هي في قلب عملية التحيز إن لم تضبط بمجموعة من القواعد المنهجية.

مدخل «عقلية الوهن» حينما يرتبط بالواقع العربي فإنه يؤكد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حينما يصفه، على إمكانات يمتلكها هذا الواقع من جانب وعمليات الهدر لتلك الإمكانات بكل مستوياتها من جانب آخر، وهو لايقف عند حد ما يدين هذه العقلية من مؤشرات وقرائن، بل يشير في الوصف والتحليل إلى مناقض هذه العقلية «عقلية

الوعي والعزة»، ويعدد لها شروطها ومسوغاتها وقابلياتها وخمائرها، إن الوصف – وفق هذا المدخل – شامل في عناصره، ممتد في مساحته، إذ لا يصف هذا الواقع بعيدا عن الإطار الدولي الذي يحيط به ويتفاعل معه سلبا أو إيجابيا، متنوع في إمكاناته، عميق في الربط بين عناصر الصورة، وهو إن كان كليا لا تفصيليا، ويعول على مجموعة السمات العامة والمؤشرات الحادة والقرائن الواضحة، والتي تشير جميعا إلى دلالة واضحة على وجود ظاهرة الوهن في الفعل الحضاري و التعامل مع إمكاناته ومسخراته بصورة أقرب ما يكون إلى هدر وتبديد، فإن كليته لا تفقده دقته ولا تقصى فعاليته التفسيرية والتحليلية.

الوصف – وهذه حاله – رغم أنه غير تفصيلي إلا أنه يمكن أن نعده وصفا كليا لا تشوبه شوائب الوصف الأساسية من تشويه أو اجتزاء، أو تحيز في الرصد، كما أنه لا ينخدع فيخلط «الأعراض» و«الأسباب» الفاعلة و«العوامل» الكامنة وراء صورة الوصف.

إلا أن هذا المدخل قد يجابه بنقد من الناحية المنهجية، فحواه قيامه بالوصف الذي يقع في عيب الاجتزاء والالتقاط والانتقاء، محاولا رسم صورة تؤكد عقلية الوهن وتزكي التفسير من خلالها قبل القيام بعملية الوصف حقيقة. وقد يكون لهذا الاحتجاج ما يسوغه أو بعض إسناداته إلا أن النظر الفاحص لهذا المفهوم « عقلية الوهن » كمدخل منهجي تحليلي، يجعل عملية الانتقاء هنا خارجة عن حد التحيز وعن مضمون الانتقاء وعن جوهر الاجتزاء، إذ لا يغفل الإنتقاء فيه جانب الامكانية ولا يقف عند حدودها، بل يشير الى مناهج وأساليب التعامل مع تلك الامكانية التى تشير الى سياسات متنوعة ومختلفة من جانب النظم العربية والنخب السياسية على امتداد الوطن، تتخذ من طريق الهدر وسياساته، سواء أكان جزئيا أم كليا، تتخذ أشكالا لا يمكن وصفها إلا بكونها إحدى منتوجات عقلية الوهن، ذلك أن المقومات والإمكانات والسياسات عناصر متكاملة في العملية الحضارية، لا تعمل إحداها استقلالا عن الاخرى، الامكانات لايمكن النظر اليها باعتبارها منبتة الصلة عن المقومات والسياسات، ومن ثم فإن هذا ليس انتقاء أو

اجتزاء متحيزا، بل إن النظرة التي تبرز هذا الجانب وحده وكأنه فاعل بذاته – هي التي تلعب دورا في تشويه الوصف والحقائق المترتبة عليه، وهو أمر يجب الفطنة إليه.

أما أن هذا المدخل تحليلي وتفسيري فإنما ينبع من دراسة متأنية ومتقصية للجذور العقلية والشروط النفسية، والأسباب الحضارية، فلا ينخدع بمظهر هنا أو هناك، أو ما يمكن تسميته بوهم الفاعلية، أو فاعلية الأشكال، لا الجوهر أو الإنجاز، ما بقيت الجذور وانتفت الشروط، وغاب الوعي بالاسباب، حتى لو برزت لغة النفاق السياسي التي تعول على الأقوال لا الأفعال، أو الفعل الخالي من المضمون [الأفعال المظهرية أو الشكلية]، أو الفعل الأجوف من الإخلاص والفاعلية، فخير العمل أدومه وإن قل، والديمومة تأسيس وفاعلية، وإن كل أشكال الفاعلية المتوهمة لا تستطيع – مع كثرتها وتراكمها – أن تحجب عناصر رؤية فاحصة لما هو خلف الركام.

وقد يتحفظ البعض على قدرات هذا المدخل التنبؤية أو الرؤى المستقبلية، خاصة إذا ما ارتبط بأزمة مثل أزمة الخليج، وقد يدفع البعض بتساؤل، ربما يملك كثيرا من الوجاهة في هذا المقام، مفاده: لماذا يبرز الآن الحديث عن عقلية الوهن، وبهذه المناسبة؟، أليس ذلك حديث مناسبات ؟.

وواقع الأمر فإن هذا التساؤل، مع إمعان النظر في فحواه قد يتغافل أو يتجاهل ترابط هذا المدخل لزوما وتلازما – كما أشرنا – بمنظومة السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية والذي يربط مجمل الحركة الحضارية بما يمكن تسميته بـ «السنن الشرطية»، إذ ان رؤية السنن في جوهرها لا تنظر لقضية التنبؤ في سياق كونها رجما بغيب، أو رسما لسيناريوهات افتراضية على أهمية ذلك، لكن يُنظر إليها في ضوء السنن باعتبارها قوانين كلية ونواميس ضابطة، وذلك في ضوء ترتب النتيجة على مسار الحركة الحضارية وعناصر الفاعلية فيها، فما ظلت عوامل ترسخت من عقلية الوهن – تحصلت ودون أدنى جهد واجتهاد. أو تنبؤ مفتعل. أو سيناريوهات تنتقل من نقطة الحاضر إلى المستقبل دون أن تأخذ في اعتبارها الامتدادات الزمنية التاريخية التي

تتمثل في ماض يمتد من البارحة إلى أعماق الزمن والتاريخ، تحصلت النتيجة، فإن ما نعيشه اليوم – وبمقتضى حقيقة الاعتبار – قد نجد تفسيره في الماضي بتراكماته دون الوقوف عنده، فالوقوف عنده والاكتفاء به قصور منهجي لا يقل خطرا عن إغفاله أو التغافل عنه.

وهذا المدخل – وفق مقولاته الأساسية الحاكمة – يستند إلى الحقيقة القرآنية التي تشير إلى سنة أساسية في الفعل الحضاري ونسبته إلى فاعله بدقة دون تمويه أو استقالة أو إحالة على الغير، ذلك أنه يعلم أن الإنسان – غالبا – ما يبحث عن آخر يسقط عليه أخطاءه، فيعلمنا القرآن أمرا بالقول في كل شأن حادث وحديث «قل هو من عند أنفسكم»، وأن الجزاء من جنس العمل، وأن الابتلاء سنة إلهية تتطلب كعمل ممتد ملازم لخلق الانسان ومسيرته وحركته ومعاشه، تتطلب التنبه الدائم والوعي المستمر، إذ تعد تلك السنة معملا للتجارب، تصقل فيها الشخصية الحضارية للأمة وعقليتها إن جاز ذلك التعبير - وبمقدار عقيدتها الموقفية، وفاعليتها الحضارية – تبدو الأمور ليس تنبؤا بالمعنى المصطلح عليه في العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر من كونه – في الجوهر وفى الحقيقة – ترتب نتيجة على عمل، وعلاقة السبب بالمسبب، والعلة بمعلولها، و ما استمر ذلك برزت الحصيلة. وهذه السنن مضطردة غالبة قد يرد عليها الاستثناء الذي يلفت النظر إلى سنة كونية إلهية أخرى، وهي كذلك داخلة في سنة الابتلاء كمعمل دائم ومختبر حقيقي للتربة الحضارية والفعل الحضارى.

القدرة التحليلية إذن لهذا المدخل تنبع وتترتب على نمط الوصف السابق المشار اليه كعملية منهجية ضمن هذا المدخل، الذي تبدو فيه عناصر السياسات، التي تشير إلى التفاعل بين المقومات و الإمكانات، قرينة على « الوهن» بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتعتبر الشروط الحضارية – وعلى رأسها الأسباب العقلية والعلل الذهنية والنفسية – مدخلا تفسيريا مهما يجد أصوله و أسانيده في المنهج السنني الذي يتحكم بالفهم والتفسير(٤٣).

كما نظن أن هذا المدخل يتناسب و خطورة المشاكل والأزمات التي صرنا نتعامل معها تارة بالوصف البارد والرصد المحايد، والتحليل الجامد والتفسير الساكن الهادىء، أو الحِرَفيَّة البحثية التي تدعي تملصها من الذاتية، وكأن أزمة الخليج قد وقعت بكوكب آخر لا تخصنا، ولم تضغط على نفوسنا بما فيه الكفاية حتى لينطبق عليها القول بأنها «الفتنة التي تذر الحليم حيرانا»، وكذلك فإن هذا المدخل لا يقف عند حدود العمليات المنهجية المتعارف عليها منتهيا عند حدود التفسير، فإن ذلك – في رأي الباحث – ليس إلا تهربا من قضية أكبر وهي الالتزام مهما، ادعى من «حِرَفية» أو «مِهَنية» أو «حِيَادية» أو «وَضْعية» أو موضوعية، لأن هذه الدعاوى لم تكن – وعلى حد تعبير البعضَ، إن جاز ذلك – ليست إلا مكيدة الموضوعية التي تفقد العملية المنهجية أهم عناصرها وأكثرها تركيبا وتعقيدا وهي « التقويم » التي تتطلب بدورها أن تقوم بهدم مجموعة من الأساطير وصفت بالعلمية، وهي ليست من العلمية في شيء من «مهنية وحياد و موضوعية».

وخلاصة القول إن الالتزام بقضايا الأمة الحضارية، والذي يعد في جوهره قاعدة لهوية الأمة واختصاصها، يجعل من البحث في هذه القضايا رسالة حضارية، ووظيفة كفاحية لا تنافى بأي حال عناصر الاستقامة المنهجية والضبط المنهجي والأمانة العلمية.

التقويم كعملية منهجية عنصر أساسي يتطلب التفكير به كعملية لازمة بعد الوصف والتحليل والتفسير، حيث يصير العلم بهذا خارجا عن حد العلم الذي يستعاذ منه، ذلك العلم الذي لاينفع والجهل به لا يضر. و من نافلة القول أن نؤكد على ما بدأنا به من كلية وشمول، مدخل عقلية الوهن والذي يشير الى التحفظ على المداخل و المناهج و الاقترابات السابقة، وتعديل النظرة إليها، والقيام بمراجعتها دون أن يعني ذلك إهمال البحث عن إمكانات الجمع بين مقولاتها الصالحة التي تعبر عن حقائق نافعة تفيد التحليل ومنهجيته.

ثانيا: التكامل المنهجي بين مدخل عقلية الوهن ومنهج السنن النفسية والاجتماعية:

ليس من مقصود هذا البحث التفصيل في عقلية الوهن، مضمونا وطبيعة ومستويات وعناصر، ولكن غاية الأمر تأصيل هذا المفهوم كمدخل أساسي لتفهم ما يحدث في الواقع العربي، متبعا العمليات المنهجية في تتابعها وتكاملها من وصف وتحليل وتفسير، وأخيرا التقويم. أما دراسة هذا المدخل بكل تفصيلاته فإنه جدير ببحث مستقل يتخير نماذج من الواقع تبرهن على قدراته المنهجية و البحثية (٤٥).

ومبدأ الأمر أن العقلية الواهنة، هي الكسلى، يختلط فيها الوهن والضعف والجبن، بالمهانة والترف والغفلة والسفه والتبعية والوهم.

ومن أهم مفارقات هذه العقلية، بل أهم عناصرها، أن يتم من جانب أصحابها التطلع بشوق الى تغيير الواقع دون أن يخطر في بالها أن ذلك لن يتم الا إذا حدث التغيير قبل ذلك بما بالأنفس، و نحن مطمئنون إلى ما بأنفسنا ولا نشعر أن كثيرا مما فيها هو الذي يعطي حق البقاء لهذا الواقع الذي نريد أن يزول، و نحن نشعر بثقل وطأته علينا، و لكن لا نشعر بمقدار ما يسهم ما في أنفسنا لدوامه و استمراره ..(٤٦)

هذا ما تريد الرؤية الإسلامية أن تعلمه للبشر أن القضية ليست في الذرة الفردية أو الجماعة الممتدة، بقدر ما يعني امتداد النفس في القوم والتأثير المتبادل بينهما، إنها بحق «العقلية» سواء وصفت بالوهن أو بالغفلة أم تلك التي يمكن و صفها «بالقوة» أو «بالوعي» أو «بالعزة».

إن القرآن يعلمنا في تفسير ما يحل بالبشر ملحا في إظهار أن مرد المشكلة إلى ما بالنفس، وليس من الظلم الذي يحيق بالإنسان من الخارج، بل من الظلم الذي ينزله الإنسان بنفسه، وهذا هو لب التاريخ، وسنة الاجتماع الذي يقررها القرآن «الوعي بالسنن»: « قل هو من عند أنفسكم»، وباغفال هذا الشرط «الوعي» تنشأ عقلية مركبة هى عقلية الوهن، تارة متشائمة خانعة، أو متسلطة مارقة، وتارة أخرى واهمة متوهمة(٤٧).

أليس من أكبر الظلم الذي تنزله الأمم والأقوام بأنفسها، ومسيرتها الحضارية، ألا ترى العلاقة التسخيرية الموجودة بين الإنسان والكون والمجتمع [الآفاق والأنفس]، فيهمل الإنسان نفسه ولا يضعها في المكان اللائق الذي يستثمر تلك الآفاق والأنفس، ومعرفة شروط العلاقة بينها، وشروط فعلها وفاعليتها على أساس من وعي حاد بالسنن المودعة فيها، وفقه الحركة المترتبة عليها، ان عقلية «الوعي» و« العزة» لايمكن أن تسلك إلا منهج «وعي» ولاتخطو إلا حركة « عزة»، وعقلية الوهن لا تسلك إلا طريق الوهن - بفعل السنن – فهي – أي هذه العقلية- اذ تحب الدنيا إلى حد الانغماس فيها إلى حد الترف والسرف المفضي الى الدعة والكسل، والحرص عليها أشد الحرص، تجعلها هدفها الأقصى ومثلها الأعلى حتى تتخذها مقصودها ومذهبها «الدنيوية».. هؤلاء الذين أشربوا العجل فى قلوبهم وعقولهم، ويكرهون الموت متمنين أن يكون بينها وبينه أمدا بعيدا، هذه العقلية تموت حضاريا، وتستقيل من قيامها بدورها الحضاري وتتواري حتى المغيب، وتصير الأمة مشهودة، «محلا للفعل والانفعال» لا أمة شاهدة حاضرة في قلب التاريخ زمانا ومكانا، مؤكدة على فاعلية حركتها التي تتأسس على الاستخلاف، ولا يتحكم بها الاستئثار .

العقلية ـ وفق هذا السياق ـ يمكن أن تتخذ أحد موقفين إزاء أزماتها ومشاكلها وتراكماتها، فهي إما أن تعي أن ذلك خاضع لقوانين وسنن، وهو ما يفترض عقلا واعيا وفقها نافذا، فتتعرف على حقيقة الأزمة، وجوهرها، لاتتعلق بظواهر بادية أو موهمة، فتملك قوى السيطرة عليها وتسخيرها. وإما أن تفترض أنها لاتخضع لقوانين أم سنن، أو ربما لا تتصور أنه من الممكن الكشف عن سننها. وبين هذين الموقفين الحديين: «عقلية الوعي والعزة» في جانب، وعقلية الغفلة والوهن في الجانب الآخر، مواقف متعددة تتفاوت في القرب أو البعد من أحدهما.

والغالب أن كل من الفرضيتين والموقفين، بل والمواقف المتوسطة بينها نتائج لازمة من الناحية العملية والحركية، تظهر في مواقف البشر وسلوكهم، والأمم وحركتها، بصورة متفاوتة حسب الخضوع لأحد الموقفين أو اقترابها من أحد الطرفين الحديين.

إن هذا الموقف المنهجي يصحح كثيراً من الرؤى والمداخل المنهجية التي تتصور قدرتها التفسيرية للأزمات المتوالية والمتراكمة فلاتزيدها إلا ضبابا، وركاما بعضه فوق بعض يحجب الرؤية.

عقلية الوهن تلد كثيرا من الذراري في جنبات الواقع الحضاري، يطول معها الأمد، فتخلق حالة من استحكام الأزمات، تترك آثارا متراكمة، تدبج حالات من العجز الحضاري والوهن العقلي، أو ما أسماه القرآن «قسوة القلب» .

وواقع الأمر أن حدوث المشاكل وبروز الأزمات ليس مؤشرا مباشرا على الضعف والوهن بل قد يكون – أو هو كذلك ـ مجالا اختباريا للتفكير والاتجاه والموقف والحكم والحركة، حيث تتناسق ، والمحك في مجالات الاستدلال علي الوهن من عدمه هو: هل تتخذ الأمم بصدد مشكلاتها الموقف الأول أم الثاني؟ إن طرح المنهج السنني الذي يقوم على الوعي ، ويتأسس على الفقه للقضايا والمشاكل والأزمات أو (عالم الأحداث) برمته، يخرج الأمم من الموقف الغامض أو الغافل أو المتوهم أو الواهن الذي يتخذه، وفي أحيان كثيرة يختلط الموقفان، الوعي ببعض الغفلة، والوهن بخمائر العزة، بحيث يشل أحدهما مفعول الآخر فيبقى الموضوع في غموض الرؤية وربما يؤدي إلى شلل في الحركة (٤٨) .

إن هذا المنهج السنني - يعني من الناحية المنهجية ضمن ما يعني – أن لسلامة الرؤية النظرية أثرا مهما في الوصول إلى الحل، بل يتوقف الحل – في كثير من الأمر الحل – على صحتها ومقدار وضوحها .

إن عقلية الوهن تدخل في متوالية حقيقية تحكم ما يمكن تسميته بالسيناريوهات الماضية أم المستقبلية، فهى إن بدأت بالغفلة حيال الحوادث فإنها لا تتوقى أزماتها، فإذا ما وقعت إما تركتها تتراكم، أو نظرت إليها كفعل واقع ماله من دافع، أو ردتها إلى غير سببها، أو عولت على العرض دون الجوهر، أو نظرت إلى الآني وجعلته موضع اهتمامها، ولم تبحث عن الجذور الماضية، إذ لم تتبين أن تلك الأزمات أو المشاكل ليست

إلا محصلة، فعالجت الحدث مجتزأ فإن نظرت إلى الوراء - إذا ما نظرت - فلا ترى إلا بقصر نظر شديد لا يتعدى أيام ما قبل الحدث، أو بنظرة الأعشى - الذي كان لا يرى إلا ظلالا للحدث وخلفيته، واذا ما توصلت إلى تشخيص - وهوبالقطع خطأ وخطيئة- طالبت بالحل في غير موضع، بل ربما طلبت الداء لا الدواء، فعالجت الأخطاء بخطيئة، تتراكم الأزمة تلو الأزمة لتخرج عقلية الوهن، من وهن إلى وهن، وبعد أن كانت ظلالا تصير ركاما يحجب الرؤية، ويمنع الوعي، ويقطع الطريق على الفقه والفهم، وتتخذ عقلية الوهن أشكالا متعددة، فمن مالك لقوة مادية لايحسن استخدامها يتعامل معها بسفه، يستعرضها في غير ميدان [الحرب العراقية الإيرانية ، غزو الكويت]، ومن مالك لمظاهرها يكدس الأشياء، غير مستخدم لها، فان طلب الدواء طلب الداء، ويطول الأمد عليها فتتجدد الأزمات، وتولد أخرى، تختلف في الواقع والأطراف والميدان، إلا أنها تعالج بذات النهج في الإدراك في الموقف والحركة، ونتساءل المرة تلو المرة بسؤال يلح، لانمل من طرحه كأنه اللازمة التي نرددها في مطلع أو خاتمة كل حادث وحديث عن المشكلة: ماذا علينا أن نعمل ؟؟ (٤٩).

هذا التساؤل على منطقيته البادية، إلا أنه لا يزال يحمل معه - ضمنا - موقفا غامضا عن الموقف العقلي إزاء المشاكل ومنهج التعامل معها، ومن ثم يجب أن نتساءل سؤالا قبله، و ربما سؤالا بعده، ولكننا في واقع الأمر وفي كل الأحوال نتخطى هذه الأسئلة ولا نلتفت إليها، إذ غالبا - وبتواتر تاريخي ونمط متكرر - ما تنتهي المشاكل والأزمات المرتبطة بالمنطقة العربية من فوق رؤوسنا وليس بيدنا.

متوالية الوعي تؤكد على مجموعة من الحقائق الجديرة بالفحص أولها يشير إلى التساؤل (لماذا تتكرر الأزمات ؟ وفي المرة تلو المرة نفاجأ، ونتخذ أنماطا من ردود الأفعال تتراوح بين الإدانة و الشجب بين التأييد والرفض، وغيرنا يقوم بالحركة الفعلية التي تحقق مصالحه، وبشكل خفي أو معلن يؤزم الحل ... إن فحوى التساؤل القبلي هو أننا لم نحدد بعد، من أزماتنا ومشاكلنا، عقيدتنا الموقفية و منهج التعامل معها: هل نعتقد حقيقة - أن المشاكل والقضايا والأحداث لها سنن؟، وهل يمكن الكشف عنها؟ وهل

يمكن على تأسيس منها، السيطرة على المشكلة وتسخيرها بجهد الإنسان ؟ تساؤل في منهج التعامل الذي أدى إلى طول الأمد ، وما ترتب عليه حقيقة من تصور عقلية الوهن وذراريها.

ويصير التساؤل الوسيط عن المشكلة ذاتها: ماذا علينا أن نعمل؟؟ أكثر مناسبة في هذا المقام بعد تحديد المنهج، أما عن التساؤل البعدي الذي لم نسأله، كيف نعمل؟؟؟ هذا التساؤل الذي لم يُسأل غالبا أو سُئل ذرا للرماد في العيون دون إجابة، والإجابة المقصودة، إجابة فعل وفعالية وحضور في الواقع الحضاري، لا إجابة كلام وتثاؤب حيال الأزمات، «ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدته، ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين»(٥٠) .

متوالية الوعي لا تتطلب مجرد **اعتراف نظري** بأن للأحداث «سننا» و«قوانين»، فالوعي نظر وعمل، فكر وحركة، فربما نحسن الكلمات، ونعطلها في العمل والحركة حتى صارت عقلية الوهن من محترفي الظواهر والتظاهرات الصوتية، حتى تصور البعض أنه يمكن حل مشكلات العالم العربي بإقامة ندوة هنا أو هناك في موضوع أو آخر.

فإن أخطر من هؤلاء الذين يتحدثون أو يجيبون سلبا عن معظم الأسئلة ومع الاعتراف بوجودهم و كثرتهم إذ يمثلون مركز الثقل في المشكلة، وهم عامة الأمة، وقد ترسخ في أذهانهم أن المشكلة تحال للحل على الله سبحانه وتعالى، ينتظرون فيها الفعل الإلهي دون فعلهم، أخطر من هؤلاء، نوعا لاكما، الذين خرجوا من هذه الحال وعبروا عن موقف صحيح، ولكنهم وقفوا عند حد القول لا الفعل، فهو قول لا يصدقه عمل، بل إن العمل على النقيض من ذلك يكذبه وينتقضه ، كالتي نقضت غزلها.

إن هؤلاء الذين لا يرون أن للمشكلة قوانين وسنن، أو يفرضون لها تفسيرات خاطئة، أو يعرضون فيها لأسباب متوهمة، لا يمكن أن يصلوا بصددها إلى نتائج، فضلا عن الحلول، بل إنهم – وفي حقيقة مسعاهم – يسهمون في تأزيم الحل، إذ

يصيرون بذلك جزءا من الأزمة، ذلك أن عدم الاعتراف بالسنة وعيا أو عملا، لا ينفيها ولا ينفي فعلها، كما باليقين لا ينفي محصلتها ونتائجها، وغاية الأمر أن هذا الموقف الغافل عن السنن إنما يعتبر مانعا من السيطرة عليها واستثمارها، والمحصلة المضطردة أن يكونوا ويظلوا كذلك ما دامت حالهم تلك، وبصورة شرطية مؤكدة لا تتحول ولاتتبدل، تلك حال السنن، بينما تظل تلك السنن - وفي حدود الوعي بها، حتى ولو كان قاصرا بعض الشيء أداة يحقق بها الآخرون مآربهم، ماعلموا القوانين الصحيحة، حتى لو كانوا من الأعداء، فالله سبحانه وتعالى لا يحابى أحدا.

إن مشاكل الأمم وأزماتها التي تبدو عليها ما هي إلا آثارا لأزمة اجتماعية وحضارية، تتمثل في الغفلة والوهن والعجز وغيرها كثير، ولا يقصد بتلك الصفات - مهما تعددت وتنوعت - أنها صفات فردية مفردة، بل هي في حقيقة أمرها عناصر وسمات مجتمعية تتفاعل فيها عناصر الترف والصفات الأخرى، والتي تشكل -بدورها- قابليات هائلة لعقلية الوهن المجتمعي والحضاري تكرسها أمراض متعددة من الانحلال والتنازع والتدابر والعجز عن القيام بالواجبات الاجتماعية المشتركة والفروض الكفائية التضامنية، التي تضمن للأمة حياتها واستمراريتها، إن ذلك كله إنما يدل دلالة واضحة على أن الكيان الاجتماعي الحضاري، سواء أكان جماعة أم قوماً أم دولة أم أمة، يخضع لسنن يمكن كشفها والوعي بها وتسخيرها فعلا وحركة، لصالح المجتمع والأمة، وإن معرفتها تمكن من استخدام وسائل مختلفة لقياس مدى صلابة الأمم وتماسكها، وعناصر الفاعلية فيها، وشبكة علاقاتها، كما يمكن الاستعانة بمختلف التحليلات التي يمكن إجراؤها على الأحكام التي يصدرها المجتمع على تفسير الأحداث، حتى يمكن تحديد الخلل ونوعه الذي يعانيه ذلك المجتمع، والوعي بسنن الأمم تمكن - ضرورة - من اتخاذ إجراءات يمكن أن تسهم في تغيير نظرات المجتمع، إذ يمكنه « ... أن يفرض نظام الحماية على الأغذية الفكرية التي يتناولها، لما تحمله هذه الأغذية من جراثيم فكرية تعطل قوى المجتمع وتماسكه، وكما يمكن استخدام الحجر الصحي لإيقاف الأوبئة في مستوى المرض الصحي، يمكن استخدامه في مستوى المرض الاجتماعي،

كما يمكن إعطاء اللقاحات والمناعات الفكرية ضد أفكار مرضية »[٥١] فإن ما يرى من تدابر المجتمع وعجزه عن التعاون في أصعب الظروف، وخداع الذات بشكل التعاون لا جوهره، واتهام الدول والأفراد بعضهم البعض بأنواع التهم، وبحث الكبار والنخب فيها – النخب كواقع سياسي لا كحقيقة – عمن يحمل وزر فشلهم، وعدم الشعور بالمسؤولية عما يحدث أو ما حدث، وربما ما يحدث، بتخلفهم عن فهم وفقه وأداء الواجب، والكسل الذي يعم الجميع أو السواد الأعظم عن السعي لزيادة المعرفة، والإعراض عن الاستفادة من أحداث التاريخ التي تتكرر نماذج وأنماطا وسمات، كل تلك أمراض أمة، لا تقل خطورة – إن لم تزد – عن الأمراض العضوية، هذه الأمراض تصيب العقول فتعطلها.. «عقلية وهن» وعواطفهم فتبلدها: «عقلية مهانة».

والقرآن الكريم يذكر المرض في القلب في عدة مواضع، ولكن لا يذكره على أساس أنه مرض عضوي في جسم الفرد، وإنما على أساس أنه مرض اجتماعي في نفس المجتمع، فالمقصود بمرض القلب مرض فكري يصيب الإنسان في علاقته بالمثل الأعلى، مما يجعل الشخص عاجزا عن القيام بأداء وظيفته الاجتماعية في جسم الأمة.

إن ضعف القلب يجعل الجسم عاجزا عن مواجهة أي عمل يتطلب جهدا، كذلك الضعف الذي يصيب مراكز الفكر في المجتمع يجعله لا يقوى على مواجهة أية مشكلة تتطلب بسطة في العلم والجسم [٥٢] .

هوامش الفصل الأول

(١) أنظر : منير شفيق، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر قضايا التجزئة والصهيونية والتغريب والتبعية، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ٧، ١٧ (الهامش)

(٢) رياض بن محمد بن فضل، من أجل حل عربي ... لا لمنطق الحرب، «لوموند ديبلوماتيك»، نشرة شهرية تصدر باللغة العربية، السنةالثانية، عدد خاص حول أزمة الخليج، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١.

(٣) جودت سعيد، حتى يغيروا ما بأنفسهم: بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع، تقديم: مالك بن نبي، الناشر: المؤلف، د.م.ن، الطابعة الثانية، ١٩٧٥، مواضع متفرقة.

(٤) محمود شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، القاهرة : دار الهلال، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٣٤.

(٥) د . منى أبو الفضل، نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي: بين المقومات والمقدمات، ضمن مؤتمر: قضايا المنهجية والعلوم السلوكية، مؤتمر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الخرطوم ١٥ - ٢٢ يناير ١٩٨٧، ص ١٢ .

(٦) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ١٩٨٧، ص ٢٥ - ٢٦ (المقدمة) .

(٧) د. همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، كتاب الأمة، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، المحرم ١٤٠٨ هـ، أنظر مقدمة الكتاب للأستاذ عمر عبيد حسنة، ص ٧ - ١٣ .

(٨) تبدو هذه الصورة واضحة في مؤتمرات دعي إليها علماء من جانب الطرفين العراقي أو الخليجي خاصة السعودية، كل منهما حاول أن يضفي بالأدلة الشرعية مسوغا للمواقف السياسية الفعلية، رغم أن الفتوى كفعل إجتهادي رقابي خاصة بصدد قضايا الأمة يأتي قبل الحركة والمواقف لا بعدها .

(٩) أنظر في هذا منهاجية الإجتهاد وفتاوى الأمة: سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي ... مرجع سابق، ص ٢٧١ .

(١٠) وفي أركان منهاجية الاجتهاد الشاملة (الفقه الحكم والواقع والتنزيل) والمنهج الرابط بينهم جميعا أنظر: المرجع السابق، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩ .

(١١) أبو الحسن الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، القاهرة : دار الفكر العربي، د . ت، جـ ٣، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(١٢) وفي تأصيل جوهر الفقه الحضاري أنظر: عمر بهاء الأميري، وسطية الإسلام وأمته في ضوء الفقه الحضارى، قطر الدوحة: دار الثقافة، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م، ص ٣٥ ـ ٤٢.

(١٣) وفي مفهوم الاجتهاد الجماعي من حيث شروطه وطبيعته وضوابطه انظر: ـ

– محمد الغزالي، «الاجتهاد في العصر الحاضر»، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام أباد، العدد الرابع، المجلد (١٨)، يوليو ـ أغسطس ١٩٧٣، ص٢٢-٢٩.

انظر أيضا: د.أحمد حمد، الاجماع بين النظرية والتطبيق، الكويت: دار القلم، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٢م .

(١٤) انظر في مجمل الكتابات التي برزت توضح كما تزعم ـ رؤية اسلامية لأزمة الخليج ، وذلك في ضوء التعامل مع الدليل علي غير المقتضى والشروط ، وكأن الإسلام أتى ليجيب على تلك الواقعة، بينما يغيب عن الواقعات الأخرى سواء فيما يتعلق منها بتقويم النظم السياسية وتأسيسها أو طرق إسناد السلطة وتداولها أو حركتها السياسية أو تأسيس عناصر الإنكار والرقابة عليها:

د. أحمد عمر هاشم، أزمة الخليج في ميزان الإسلام، القاهرة: دار الصحوة للنشر، ١٩٩٠ .

د. عبد الحليم عويس (تقديم)، فتاوى وآراء علماء العالم الإسلامي في الغزو العراقي للكويت وآثاره المدمرة، القاهرة: دار الصحوة للنشر، ١٩٩٠.

وهذه الفتاوى الفورية التي صدرت بعد الغزو العراقي للكويت والمؤتمرات التي دبجت للتأييد الديني وإضفاء الشرعية، تأتي حيث اختلفت المواقف والاتجاهات بصدده ومارست أقصى درجات التعسف في الاستناد إلى أدلة أو تأويلها وإن شئت الدقة ليِّها، بحيث لا يُطمأن كثيرا إلى مقولاتها، إذ لا يتعلق الموقف بواقعة مفردة أو جزئية وإنما بواقع أمة، والأمر جد مختلف في التناول .

وهذه الحقائق من جملة أمور مهمة يجب توضيحها، حتى لا يمكن العبث بالإسلام استظهارا وتبريرا من كافة الأطراف .

انظر: مجدي أحمد حسين، أزمة الخليج : بين أحكام القرآن وفتاوى السلطان، القاهرة: دار الشرق الأوسط، ١٩٩٠.

قارن: د. محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج، القاهرة : الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٠ .

و الحيرة تطغى على المرء إذا ما تعرف أن فقه «الولاء والبراء» بشكل متشدد، ينهي عن الإستعانة والاستنصار بغير المسلم قد برز على يد جماعة لا بأس بها قبل أزمة الخليج من علماء المملكة العربية السعودية، حتى أنهم ضيقوا الأمور إلى حد كبير، بينماهذه الأمور وتحت ضغط الواقع وربما السلطة السياسية اتسعت بلا ضابط ولا رابط بعد أحداث الخليج الأخيرة .

(١٥) انظر في كتابات الشخصية العربية وعرض لها :ـ

السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم الإسرائيلي والمفهوم الغربي ، القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يوليو ١٩٧٣، ص ١٧٧ ـ ٢٢٢.

(١٦) انظر في نقد هذا المقترب في الدراسات العربية والأجنبية:ـ

ـ محمد أبو القاسم حاج أحمد، الإسلامية العالمية الثانية، أبوظبي: دار المسيرة، ١٣٩٩هـ، ص ١٢٥ ـ ١٢٧ .

(١٧) المرجع السابق، ص ١٩٢ وما بعدها، انظر أيضا: سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية....، مرجع سابق ، ص ٣٦ [المقدمة].

(١٨) نصر محمد أحمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسـلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨، ص ٤٩ ـ ١٠٠ .

حيث عالجت الدراسة علاقة مفاهيم التنمية السياسية ومناهجها وغاياتها، بل وقواعدها مع علوم الأنثربولوجيا وبعض كتابات الاستشراق، اذ استقت العلوم الثلاثة عناصر هذه الرؤية من ذات المعين الغربي نسقا معرفيا ومفاهيم ومناهج .

أنظر كذلك في الاتجاه الانتشاري وأهم خصائصه وارتباطه بعمليات التغريب: —

السيد الحسيني، التنمية والتخلف، القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٨٠، ص ٧٥ ومابعدها.

(١٩) انظر في تصنيف السنن الإلهية تلك المقالة القيمة: محمد باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، بيروت : دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١ ، ص ٧٥ ــ ٨٥ ، وكذلك تجب ملاحظة تعريف السنة الشرطية وشرائطها، وعناصر التفاعل معها: المرجع السابق، ص ١٠١ ـ ١٢٥.

(٢٠) من الجدير بالاشارة، إنه وفقا لقواعد السنة الشرطية لا يجوز حساب كم من السنين كانت التزاما حقيقيا بالاسلام ومفاهيمه، ولكن علينا بحساب السنن، والبون شاسع بين حساب السنين الذي يعول علي الظاهر وحساب السنن الذي يربط الفعل الحضاري بشروطه، وبداهة بنتيجته ومحصلته. انظر في هذا: سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي.... مرجع سابق ، ص ٢٠٤.

(٢١) انظر نموذجا لهذه الدراسة:—

د . سعد الدين إبراهيم [إشراف]، اتجاهات الرأي العام العربي تجاه مسألة الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ . د . نادر فرجاني،

سعيا وراء الرزق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.

أما عن دراسة نفسية الفرد أو القائد فإنها غير المقصودة في هذا المقام وسنشير إلى ذلك لاحقا .

(٢٢) سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي ....، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

انظر أيضا: محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: المكتب المصري الحديث، الطبعة السادسة، ١٩٨٣، ص ١٥٣.

(٢٤) انظر عرض فكرة المصلحة القومية وتأثيرها على سلوك الدول في المجتمع الدولي وأوجه النقد لها:-

د. أحمد عبد الونيس شتا، الدولة العاصية...، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٦، ص ٦٧٦ومابعدها.

وكذلك يمكن مطالعة تأصيلا لهذا المدخل أو المنهج في: كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم الأستاذ الدكتور عز الدين فودة، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ٧٧ ـ ٨٣ ـ، ١٠٩ ـ ١٨٤، كما يمكن متابعة بيان أسس هذا المنهج فضلا عن نسبية المفهوم الذي يعتمد عليه:

Thomas Robinson, National Interest ,In International Politics, and Foreign Politics, Edited By James Resenau, 2ed Edition, Free Press, New York,1964, pp182-191, Charles Lerch & Abdul A. Said, Concepts of International Politics, Printichall, Inc. N.J.,1964 , PP 25 -26.

و أنظر بصفة خاصة وأساسية أحد الكتابات التي تخصصت لدراسة هذه الفكرة من حيث كونها مفهوما وباعتبارها منهجا:

Joseph Frankel, National Interest, Pall Mall Press, LTD, London, 1970 , PP15. FF.

(٢٥) أحمد عبد الونيس، الدولة العاصية....، مرجع سابق، ص ٦٧٧ .

(٢٦) سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي....، مرجع سابق، ص٣١٢.

(٢٧) انظر في غموض مصطلح ومنهج المصلحة القومية: كولسون وريدل، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: د.غريب محمد سيد أحمد، د. عبد الباسط عبد المعطي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعة، ١٩٨٧، ص ٥٠، اذ يؤكد أن السياسيين يبررون أفعالهم على أساس المصلحة القومية فنحن - على حد تعبيره - لا نستطيع تحديد ما الذي يعنيه «المصلحة القومية» اذا نظرنا إليها لأول وهلة.

(٢٨) انظر في ارتباط مفاهيم مثل الدولة والقومية - السيادة - والحدود وكذلك مفهوم المصلحة القومية ببعضها البعض: -

Marvin S. soroos, Beyond Sovereignty; The Challenge of Global Policy, University of South . Carolina Press, 1986 , PP3- FF

F.H.Hinsley, Sovereignty, Cambridge University Press, Camberidge, Second Edition, 1986, PP 214-235.

كما يمكن ملاحظة إحدى المقالات في نظرية الحدود: كلود رافستان ،عناصر النظرية الحدود [التخوم]، المترجم: أحمد رضا محد رضا، ديوجين، مجلة فصلية، اليونسكو، القاهرة، العدد ٧٨، ١٩٨٨.

(٢٩) في تعريف مفهوم « الكيان الاجتماعي الحضاري العربي أنظر : د . منى أبو الفضل ، المدخل المنهاجي لتناول النظم السياسية العربية : مقدمة في أصول المنظور الحضاري، محاضرات غير منشورة السنة الرابعة لطلبة البكالوريوس/ علوم سياسية ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١، الطبعة الأولى ص ٢٨ ومابعدها.

(٣٠) انظر في عرض هذا المنهج : اهتماما وتكوينا ومضمونا وخطوات: -

د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية [١٩٤٥ - ١٩٨١ م]: دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣١) تعد تلك الدراسة السابقة في حد ذاتها تطبيقا لهذا المنهج بعد تعديله بما يتفق واعتبارات الخصوصية العربية ودراسة الواقع السياسي العربي ، كما أسهمت في بناء مقياس خاص للتفاعلات العربية ، وقد أشارت الدراسة إلى نقد المحاولات السابقة ، والكتاب في عمومه دراسة قيمة تتسم بالرصانة في هذا المقام . وللتعمق في هذا المنهج يمكن ملاحظة مجموعة المراجع المختلفة التي ذكرت بالمرجع السابق ، ص ٣٣ [الهامش] .

(٣٢) كثير من المراجع والكتابات تنتقد وتتحفظ على الأساليب الكمية في العلوم الاجتماعية والسياسية وتناقش قضية القياس واللياقة المنهجية نشير إلى نماذج منها: اليكس إنكر، مقدمة علم الاجتماع ترجمة: د . محمد الجوهري ، وآخرين ، القاهرة : دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠، ص ١٧٩ ـ ١٨٧، انظر على وجه الخصوص مقدمة الدكتور محمد السيد الحسيني، ص ١٣، ولاحظ أيضا: ـ

Hlubert M. Blalack, 'The Measurement Problem; A Gap Between the Languages of Theory and Research', In Methodology in Social Research, Edited By Hulbert M. Blalack, New York; Mc Grow., 1968 , PP5 - 27

(٣٣) مفهوم التواقف الدولي يمكن الإشارة إليه في الأحداث الدولية وليس فقط في الفاعلين الدوليين قارن في هذا السياق: د. أحمد يوسف أحمد ، مدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، محاضرات غير منشورة، السنة الثانية قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢م، ص ٤٤ ـ٤٨.

(٣٤) انظر في تعريف مدرسة النسق لمفهوم الأزمة: مصطفى علوي محمد سيف، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو ـ يونيو ١٩٦٧، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١، ص ١٤.

(٣٥) أنظر تعريف مدرسة صنع القرار لتعريف الأزمة الدولية، المرجع السابق،ص ١٤.

(٣٦) أنظر في تعريف سنايدر

Glen H. Snyder and Paul Diering, Conflic Among Nations; Bargaining, Decision

Making and System Structures in International Crisis, New Jersey; Princeton University Press,1977 ,PP6 - 9 ,.

(٣٧) انظر بصفة أساسية عرضا مبسطا لهذا المنهج وتنامي الإهتمام به في: د.هاني عبد المنعم خلاف، المستقبلية... والمجتمع المصري، القاهرة: دار الهلال، ابريل ١٩٨٦، ص ٨ ومابعدها. وقد قدمت مجلة عالم الفكر عددا خاصا بالدراسات المستقبلية، أنظر: -

- د.المهدي المنجرة، من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، يناير - مارس ١٩٨٨، ص٣ - ٦.

- د. عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية «الإشكاليات والآفاق » مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع - يناير مارس ١٩٨٨، ص ٧- ٣٨.

- د. محمود زايد، علم المستقبل في وقتنا الحاضر، مجلة الفكر العربي، بيروت: معهد الإنماء القومي، العدد العاشر، أبريل ١٩٧٩، ص ٢٦ ومابعدها.

والدراسات في علم المستقبل كثيرة ومتعددة تشير إلي الاهتمام بهذه الدراسات، حتى صارت جزءا من اهتمام علماء العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكانت لها تطبيقات تفاوتت في قيمتها.

(٣٨) وفي اشارة إلي فكرة السيناريوهات كأحد مداخل الدراسات المستقبلية: هاني خلاف، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧. وانظر كذلك بعض نماذج من الدراسات استخدمت تلك المداخل في دراسة أزمة الخليج أو ظواهر مترتبة عليها، مراد ابراهيم الدسوقي، السيناريو المتوقع للحل العسكري: نتائجه وأبعاده، السياسة الدولية، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٤١ - ٤٧ .

انظر ايضا : د. محمد السيد سعيد، نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج ، كراسات استراتيجية، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول، يناير ١٩٩١.

إذ تعرض الباحث لثلاثة سيناريوهات أسمي أولها « المسار [السيناريو

الرئيسي] وأسمى الثانى المسار [السيناريو] الثانوي بينما أشار إلي الثالث بالمسار والسيناريو الإستثنائي، كما أشار الي مجموعة قضايا أخرى أنظر من ٨ ـ١٥.

(٣٩) انظر في رؤية تقويمية للجهود العربية فى هذا المجال: ـ محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل : نظرة تقويمية، عالم الفكر، الكويت، المجلد [١٨]، العدد الرابع، يناير ـ مارس ١٩٨٨، ص٥١ ـ ٧٢.

انظر في رؤية منهجية لاستشراف المستقبل العربي: نادر فرجاني، حول استشراف المستقبل العربي للوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مايو ١٩٨٠، ص ٦٨ وما بعدها، انظر أيضا: ابراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة،١٩٨٢.

انظر في رصد هذا الاهتمام في المشروعات البحثيةالعربية : هاني خلاف ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٤٠) وفي مفهوم الزمن وامتداداته الحضارية يمكن مطالعة: د.محمد فتحي عثمان، القيم الحضارية في رسالة الاسلام، السعودية: الدار السعودية للنشر، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ، ص ٩١ وما بعدها وعبر عنه المفكر الاسلامي مالك بن نبي، «بالوقت» انظر ذلك في: مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ ، ١٠٧ ـ ١٠٩.

ـ د. عماد الدين خليل ، القرآن والبعد الزمني، القاهرة : دار الإعتصام، ١٩٨١، ص ٧ ـ ٢٥.

ـ د. عبد العزيز كامل ، « القرآن والتاريخ » ، مجلة عالم الفكر ، الكويت، المجلد (١٢)، العدد (٤)، يناير ـ فبراير ـ مارس ١٩٨٢، ص١٢ ـ ١٧، ص ٢٢.

(٤١) وفي اشارة منهجية لفكرة النموذج التاريخي يمكن مطالعة:

أ. د. حامد عبد الله ربيع، الدعاية الصهيونية، جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ٢١٦ ـ ٢١٨، وانظر في الاعتبار والعبرة كهدف منهجي في الدراسات التاريخية ودراسة

الأحداث : سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي...، مرجع سابق، ص٤٢٢

انظر ايضا: عبد اللطيف شرارة، الفكر التاريخي في الاسلام، بيروت : دار الأندلس ، ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ٢٠.

(٤٢) انظر مفهوم العبرة لغة ومضمونا: المرجع السابق، نفس الصفحات، كما يمكن ملاحظة المعاجم اللغوية في معاني مادة : عبر.

(٤٣) في مدخل السنن وتأصيله انظر : جودت سعيد، حتى يغيروا ما بأنفسهم، مواضع متفرقة، محمد قطب، حول التفسير الاسلامي للتاريخ، السعودية : المجموعة الإعلامية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩. ص٨٥ وما بعدها، ابراهيم بن الوزير، على مشارف القرن الخامس عشر الهجري: دراسة للسنن الإلهية والمسلم المعاصر، بيروت: القاهرة دار الشروق، د. ت ، ص ١١ ـ ١٧.

الشيخ عبد الله التليدي، أسباب هلاك الأمم وسنة الله في القوم المجرمين والمنحرفين، بيروت: دارالبشائر الاسلامية، ١٩٨٦، مواضع متفرقة، انظر أيضا في منهاجية التغيير وربطها بالمنهج الخاص بالسنن: سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٣٤٧ ومابعدها.

د ـ حسين غانم المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادي والحضاري [رؤية اسلامية]، القاهرة: دار الوفا للطباعة والنشر ١٩٩٠، ص ٦٨ ـ ٧٠، ٧٥، ٨٢ ـ ٨٤ و مواضع أخرى د. أحمد محمد كنعان، أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق، كتاب الأمة، قطر – الدوحة : رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، المحرم ١٤١١هـ، أغسطس ١٩٩٠، ويمكن ملاحظة سميح عاطف الزين، حركة التاريخ في المفهوم الاسلامي، بيروت : دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٥.

ومن الجدير بالإشارة في هذا السياق أن الباحث بصدد القيام ببحث حول مدخل السنن الاجتماعية والنفسية والتاريخية وآثاره في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية: تأصيل نظري .

(٤٤) انظرفي نقد مفهوم الموضوعية والتحفظ عليه: د. عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفييت، القاهرة : دار الهلال، دسمبر١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩، سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسي...، مرجع سابق ص ٤١ ومابعدها.

(٤٥) دراسة عقلية الوهن تأصيلا وتفصيلا في سياق بناء نماذج قياسية تعتمد في ذلك على الأصول في عملية البناء تلك، هي موضع دراسة مستقلة قيد البحث تحت عنوان «عقلية الوهن» نماذج التفكير وعملية التغيير :دراسة في هجرة العقول وذلك في إطار تلمس نماذج التفكير ومعوقات عملية التغيير باعتبار فهم هذه النماذج النمطية تمثل باجتماعها مداخل اساسية لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية خاصة تلك المتعلقة بعمليات التجديد والعمارة الحضارية والإنماء.... الخ

(٤٦) جودت سعيد، حتى يغيروا ما بأنفسهم....، مرجع سابق، ص١٥.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٧.

(٤٩) المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٠) المرجع السابق ص ٢١.

(٥١) المرجع السابق ص ٢١ ـ ٢٢ ، ومواضع أخرى متفرقة.

الفصل الثاني

نظام دولى جديد يبنى فى الغيبة العربية

الفصل الثانى

عقلية الوهن: نظام دولي جديد يبنى في الغيبة العربية

رغم أن أزمة الخليج كانت المناسبة لبداية بروز نظام دولي «جديد» محدد السمات والقسمات، وكان العرب موضوعه وميدانه، بل وأطرافه، ومثلت المنطقة العربية بكل امتداداتها «معمل تجارب» تتشكل فيه معادلات النظام الدولي «الجديد»، إذ شكلت أزمة الخليج أول إختبار حقيقي لأركان النظام الدولي، إلا أنه من التناقض البادي، أن القضية رغم أنها بدأت «عربية» إلا أنها سلمت يدا بيد لشرطي النظام الدولي ومشكِّله، وقائد العمل الدولي، فأصبح الطرف الأساسي في الأزمة ، بينما اختفت الدول صاحبة المشكلة إلى الخلفية تستحسن أن تلعب دورا هامشيا وصار العرب ومنطقتهم، الميدان لاختبار مدي صلابة النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة « القطب الأعظم » أو هذا ما تريد .

وإذا كان هذا البحث في عمومه، وذلك الفصل في خصوصه لا يهدف إلى الحديث عن النظام الدولي أو تفصيلاته ، فبحث من ذلك النوع خارج عن حد هذه الدراسة، فضلا عن أنه خارج نطاق التخصص، ولكن الهدف ينصرف إلى بيان حدود التداخل أو الانفصال بين الحركة الدولية والحركة العربية ، وذلك في سياق الإشارة إلى التأثيرات الدولية على حدود هذه الحركة والفاعلية، والنظر إلى تلك الغيبة العربية في كل تنوعاتها ومستوياتها في التعامل الدولي، بما يكرس نمطا ثابتا في التعامل مع المنطقة ، قد تعد أزمة الخليج مناسبة لتغيير الصورة ولكن ذلك لابد أن يتبع شروطا كثيرة وقابليات متعددة ، أهمهما جميعا عقلية الوهن في التعامل مع الإطار الدولي، الذي يتراوح ما بين الغفلة، أو الذهول، أو التبعية.

المبحث الأول

أزمة الخليج والنظام الدولي الجديد

حينما نشبت وقائع أزمة الخليج «بغزو الكويت» ثم تتابعت وقائع حركة النظام الدولي، كانت مواجهة هذا الأمر لا تخرج عن تصورين: ـ

الأول: تصور السلام، بمعنى ضرورة استنفاد السبل المختلفة، دون التقيد بزمن محدود ومحدد، في محاولة تجنب حرب فعلية(٢)، وذلك في سياق رغبة القطب الأعظم، والأقطاب الأخرى المتعددة أن يتم بناء النظام الدولي على مهل مثلما كان متصورا أو مقررا، حتى لا تفسده أي حركة عشوائية ، إذ تشكل أزمة الخليج تلك تحديا بشكل أو بآخر لتلك التصورات ربما في المدي الآني وكذلك في المنظور القريب.

إلا أن هذا التصور وبكل تنوعاته ودرجاته والعناصر الداعية له، كان يجابه مجموعة مختلفة من الظروف والأسباب والرؤى تحد من رجحانه، ولم يكن يرجح خيار السلام ذلك سوي عامل حاسم يتمثل في أن هذا الخيار، يعد ضمن الخيارات المحسوبة، تصوراته المستقبلية آنذاك أكثر تحديدا، بالاضافة إلى قلتها، وكلها تسير نحو عمليات تكيف وتوازن، تحفظ للكويت أراضيه، وللعراق ضمانات والأخذ في الإعتبار بعض مطالبه التي ادعاها، وللولايات المتحدة الأمريكية الهيبة والمكانة، وللنظام الدولي عناصره التي برزت مؤخرا .

هذا الخيار يقوم على أساس من أن الأزمة قد حققت أكثر من أهدافها في الحفاظ على الإمدادات النفطية، والوجود الأمريكي على الأرض وليس فقط في البحر بأشكال جديدة أو محدودة نسبيا، وأيضا الحفاظ على التحالف الجديد من التفتت والتشرذم والاختلاف، وهو ما يسهم في ولادة النظام الدولي الجديد، مع تعهده بالرعاية حتي يشب عن الطوق، كما أن العراق قد يحقق وفق هذا الاختيار بعضاً من مطالبه قبيل الغزو ولكن في شكل اتفاقيات دولية لترسيـــم الحدود، وباليقين فانه من المتصور أن تعطي لهذه التصرفات مسوغا، تستند الى التأكيد أن الهدف من المفاوضات قطع

دابر الخلافات والتعامل مع موجبات النزاع العراقي ـ الكويتي، الذي امتدت دائرته إلى كل منطقة الخليج.

هذا التصور يرجحه كماسبقت الإشارة – في التحليل الأخير – خيار محسوب، يمكن من خلاله الإتفاق على وقائعه وتطوراته على إخراج هذا الخيار بشكل معين يمكن من خلاله تجنب معظم الآثار الجانبية على كل الأطراف.

إلا أن هذا الخيار تحد من فاعلياته مجموعة أسباب يمكن أن ترد إلى طول الفترة الزمنية التى قد يحتاجها هذا الخيار وتنفيذه، فان طبيعة التفاوضات الدبلوماسية بصدد نزاعات معقدة تأخذ وقتا طويلا، إلا أن طول الفترة قد يؤدي إلى تفكيك أوصال «التحالف الجديد» وأن تشكيل النظام الدولي وقواعده في حالة الضرورة والبدء بالمواجهة في مثل أزمة الخليج قد يتيح الفرصة لبناء نظام دولي، كيفما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل مكان الصدارة والفاعلية فيه ،كما أنها تهدف لأن تظل جميع الخيوط بيدها في سياق تحقيق عناصر الهيمنة الأمريكية المرغوبة على ذلك النظام الدولي، كما أن هذا الخيار [السلام] قد لا يتيح لها مجالا للمناورة السياسية بنفس القدر الذي يتيحه خيار الحرب، إذ إن خيار الحرب يجعل من ممارسة الضغوط على كافة القوى الأخرى في النظام الدولى؛ سياسية كانت أم اقتصادية مثل اليابان، وأوربا الغربية خاصة، وفرنسا وألمانيا، وأخيرا الاتحاد السوفيتى أمرا ممكنا وكذلك سائغا.

كما يتيح ذلك وفي إطار الاهتمام بهدف آني وهو الأمن والاستقرار في منطقة الخليج باعتبار كل المصالح تتشارك في هذا الهدف وتتفق عليه ، فاليابان وأوروبا تريد ضمان الإمدادات البترولية لمواصلة تقدمها الاقتصادي، ودول العالم المستهلكة للنفط خاصة الدول النامية لا تتحمل رفع أسعار البترول مما سيؤدي إلى استحكام أزماتها الاقتصادية، يتيح ذلك الفصل بين هذا الهدف الآني والقضايا الكبرى مثل «العلاقة بين الشمال والجنوب» «ونظام اقتصادي عالمي جديد» «والصراع العربي الإسرائيلي» «وحل القضية الفلسطينية» ..... إلى آخر ذلك من قضايا ذات أهمية واهتمام.

أما عن التصور الثاني وهو خيار تصفية الأزمة بالحرب، إذ تتضاعف الدعوات إلى السلاح حاثة قوى الإئتلاف الذي تجمع ضد العراق أن يبدأ العمل، والعمل في عرف هذا التصور هو «الحرب» (٣) إلا أنه رغم الدوافع المتعددة لهذا الخيار والتي ترجح منه كثيرا إلا أن هناك عاملا حاسما، يمكن أن نرد إليه ذلك التردد من جانب أطراف كثيرة للقيام بتنفيذ ذلك الخيار آنذاك، فحواه أن هذه المنطقة حتى لو كان هناك إصرار من الناحية النظرية والحركية على عدم الربط بين قضاياها المختلفة سواء في الطبيعة أو الحل، إلا أن هذه القضايا من حيث الواقع كلها تأخذ بخناق بعضها البعض، وهو ماسيؤدي مع تعدد هذه الأطراف إلى فوضى غير محسوبة، إذ تقوم فاعلية هذا الخيار وجديته على القدرة من تحديد أشكاله، وكذلك تعيين أطرافه ، فضلا عن تحديد «ميدان الحرب» بحيث لا تمتد مساحته مهما كانت الأسباب، وهو خيار سيؤدي إلى تداخل حسابات يمكن أن تجر إلى إحتمالات الخطأ الذي يؤدي إلى احتمالات تفجر المنطقة ومشاكلها، وبالقطع فإن هذا الخيار سيجعل من عملية الربط بين قضايا المنطقة ضرورة منطقية، وهذا مالا ترغبه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كما تبدو وحقيقة هذا الخيار الذي يرجع جانب عدم الحساب فيه في الامتدادات الشعبية..... والتي يمكن أن تلعب دورا ضد الوجود الأجنبي، والتدخل الأمريكي على وجه الخصوص، هذه جميعا كانت عوامل دافعة بحكم ما تحمله من قنابل للإنفجار في أية لحظة، خاصة إذا ما هوجم العراق، وهو ما يحمل نذراً تهدد أركان النظام الدولي الجديد الذي بدأ يتخلق في منظمته الأساسية «مجلس الأمن» وهو أمر إلى جانب أنه غير محسوب فإنه غير مرغوب من قيادة هذا النظام المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن هذا الخيار لم يعدم جوانب ترجيح خاصة إذا ما استطاعت الولايات المتحدة أن تتغلب على تلك العناصر غير المحسوبة وتجنب الآثار الجانبية غير المرغوبة، لكن هل كان ذلك ممكنا؟؟، خاصة أن ما ترمي إليه هذه الحمى الحربية هو فرض إحترام القانون الدولي وحماية تدفق النفط. إن الهدف أوسع وأسمى إنه «تحديد عام ما بعد الحرب الباردة» ، كما أكد على ذلك منذ بداية الأزمة أحد أعضاء الحكومة

الأمريكية، خاصة أن هذا المشروع الذي يشير إلى بناء نظام دولي جديد قد دبج بتأكيد رسمي من الرئيس بوش عند لقائه مع جورباتشوف في هلسنكي: «إ ننا نضع حجر الزاوية لنظام عالمي أكثر سلما» (٤)، وتأكدت هذه الرؤية في إعلان بوش أمام الكونجرس الأمريكي بعد عدة أيام من تصريحه السابق «نظام دولي جديد» وفجر عهد جديد خال من تهديد الإرهاب، وأكثر مضاء في سعيه إلى العدالة.... فهكذاسيكون «العالم الجديد الذي نسعى إلى بنائه» (٥) على حد تعبير بوش.

بل إن الاتحاد السوفيتي لم يعدم من يعبر عن هذا التطور الجديد، يقول جورجي أربانوف: «إن أزمة الخليج ستقنع الدول «المغامرة التي تسلك سلوكا « متهورا » بأنها لم تعد قادرة على أن تلعب بالتناقض بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كما كان يحدث عادة إبان عصر الحرب الباردة.

فإذا كان النظام الدولي الجديد المنوه عنه يتحدث عن سماحة لكل بلدان العالم - شماله وجنوبه - بأن تزدهر وتعيش في سلام، وبالسلب فإن هذا النظام - بالقطع - سيقوم للمحافظة على هذا الهدف بعدم السماح لأي طرف في هذا النظام الدولي أن يعكر صفو العيش في سلام ووقف عجلة الإزدهار، ووفق تصور هذا النظام الدولي الجديد فإن معظم المخاطر ستكون من المناطق المتخلفة في العالم والأمم المشاغبة هي باليقين كلها موجودة بالجنوب، واذا حققت الدولة الأعظم «الولايات المتحدة» ودولة عظمى [؟!] كالاتحاد السوفيتي بانتقالهما من النزاع إلى التعاون بعض النتائج فى نيكاراجواو أنجولا وكمبوديا، فهل يمكن لنفس الوفاق أن يقود - في منطقة الخليج - إلى حل يبشر « بالعالم الجديد » (٦).

إن النتيجة المنطقية هي «معاقبتصدام حسين وعدوانه الذي ارتكبه» (٧) خارجا بذلك على قواعد النظام الدولي الجديد، التي تردع كل من تسول له نفسه الخروج على قواعد ذلك النظام، أو من يحاول تقليد هذا السلوك.

ولكن جزءاً من فحص هذه النتيجة البادية، الظاهرة الأركان والبراهين من ناحية،

والمتسقة منطقيا من ناحية أخرى ، أن نتساءل فيما قبل هذا: - لماذا ارتكب صدام حسين هذا العدوان ؟، تساؤلاً من هذه النوعية فيما لو ارتبطت الإجابةعليه بحقائق النظام الدولي وتشابك المصالح فيه، يمكننا ليس فقط من فحص هذه النتيجة بل ومراجعة القول بها، والتحفظ على كثير من عناصرها، هذا ما سيتبين في دراسة أزمة الخليج في ظل نظام دولي جديد، جدته تمكن في انفراد قوة أعظم إلا أنه قديم بكل عناصره وتخليقاته .

أولا : ـ نظام دولي يتخلق بين إزدواج المعايير والتشوهات المزمنة :-

لا شك أن الاستنتاج السابق بضرورة «عقاب العدوان» من القضايا التي تستحق بالفعل التقدير، إذ أنها ستحد من مخاطر «الحرائق المسلحة» التي ستنشب فجأة مستقبلا ، كما أن ذلك سيضع الأسس الإجرائية الكفيلة بالردع المرة تلو المرة (٨)، وفاعلية النظام الدولي الجديد، تشكل المصداقية لحمتها وسداتها، وبدونها سيتصور البعض، وربما يكونون محقين في ذلك أن المواقف التي تتخذ ليست ثابتة، كما يقال أو يدعى، ولكنها مواقف متحركة متنوعة منتقاة ، وربما سيجتهد النظام الدولي ممثلا في قيادته «الولايات المتحدة » بالأساس، بالتمييز بين الوقائع والأحداث، حرصا منها على إبراز الفروق متلمسا أوهاها أو مفتعلا بعضها ، ويغض الطرف عن كل حال تشير إلى أن هناك شبها أو نظيرا أو ارتباطا بين القضايا، حتى يتيح له ذلك التصرف بكل قضايا النظام الدولي كل على حده وفق ما حدد من مصالح ، بغض النظر عما تتطلبه تلك القضايا من وحدة في الحكم والتعامل وتوحيدا في المعيار.

بل إننا سنجد من القرائن المتتابعة ما قد يسند رأي المتخوفين من إزدواجية المعايير، وربما تكون تلك القرائن ليست بعيدة من حيث المكان، بل إنها تقريبا في نفس اللوحة ذاتها التي يراد رسمها على طريقة النظام الدولي الجديد، فعلى بعد أميال من منطقة الخليج وأزمته التي تفجرت، هناك أزمة، بل إن مفهوم الأزمة ربما يتوارى خجلا

حينما يعبر به عنها، هناك قضية فلسطين، ولفظ قضية في قاموس السياسة الحديثة إنما يشير إلى طول الزمن الذي مر على الأزمة حينما كانت كذلك حتى انتقلت من فئة الأزمات إلى فئة القضايا، والمقصود بذلك أن تتوارى تلك إلى زوايا النسيان، اتضح ذلك كأجلى ما يكون في التواطؤ الذي كان سمة التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني سواء كان ذلك داخل الوطن المحتل أو خارجه، وظلت ردود الفعل تتضاءل حجما ونوعا، ترفض الولايات المتحدة فيها أن تتعامل بالإجراءات مثلما تعاملت مع قضية الغزو العراقي، واتباع أسلوبين في اتخاذ القرارات وتكييف تطبيقها من مجرد قرارات إدانة، أم قرارات إجراءات وعقوبات ومواجهات إنما تعبر عن إزدواج خطير وانتقاء معيب وثنائية في المعايير وتدليس في الأحكام والمواقف بما يوضح إنتقاء مصلحياً لا مبدئيا، كما يدعي في هذا النظام العالمي الجديد، وسياسة ذات وجهين (٩).

و استمرارية عناصر الازدواجية في المعايير، والإبقاء على التشوهات المزمنة في الإطار الدولي بحكم الحفاظ على أمر واقع يتفق ومصالح دولة أعظم، سيؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار في مدي منظور، وهو أمر سيكون مناقضا للمعلن من هدف النظام الدولي الجديد.

ناهيك عن إطار إختلاط المصالح بالمواقف، وأن مطلق التأزيم ليس فحسب مايثير ثائرة النظام الدولي الجديد، بل ارتباط ذلك بمصالح عاجلة وحالة تتعلق بأقطاب النظام الدولي.

وخلاصة القول حول تلك الإزدواجية في المعايير والتشوهات داخل النظام الدولي، أن الأطراف المختلفة والفاعلة في النظام الدولي لا تتحدث لغة المباديء والأخلاق» حينما تتحكم في العمليات السياسية، سواء كان ذلك في الداخل حينما تتحدث عن « حقوق الإنسان» أو في التعامل الدولي حينما تردد مفهوم «الشرعية الدولية» أو حينما يرتبط الداخل بالخارج حينما تتحدث عن قوائم الإرهاب (١٠)، وحقيقة الأمر أن هذه اللغة ليست إلا غطاء كثيفا من قنابل الدخان لتغطية لغة أكثر وضوحا؛ وتحديدا هي «لغة المصالح» وأن حقوق الإنسان في دول ترعاها الولايات المتحدة بصورة مباشرة أو غير

مباشرة، ليست أحسن حالا، ولكنها في حقيقة الأمر صكوك الغفران، من يمتلكها؟ ومن يمنحها؟ ومن يمنعها؟ إن الإجابة على تلك التساؤلات ليست إلا جزءا وأساسا من أسس تشكيل نظام دولي جديد، جديد في مظهره قديم في لغته، تختلط فيه اللغة بالقوة، وتختلط فيه الكلمات ما بين مقصودهاالحقيقي والبغي بها لفظا ومعنى، إنها ليست إلا تعبيرا عن إحتكار الكلمة كمردود من مردودات إحتكار القوة. وأصبحت الكلمات تحتكر في التفسير والتأويل مثل عالم الأشياء، وفقدت اللغة أهم وظائفها في الإبلاغ والإفصاح، بل غلب عليها الإخفاء والتضليل، حتى لا تفضح الطوايا والنوايا فليس الفضح من حسن السياسة في قاموس السياسة المعاصرة، للسياسة في هذا السبيل حيل تكثر وتتكاثر خاصة في إطار العلاقات بين الدول، وما يمكن تسميته بلغة النظام الدولي التي تتسم بكثير من سحر البيان، حيث تخفى حلاوة الكلام مرارة المعاني، وبراعة الصياغة لؤم المقاصد، إلى خُلف المعاني حيث تظهر الكلمات نقائض مايضمر القائلون.

ولسحر البيان أمثلة شائعة كالقول مثلا في سبيل حل الصراع العربي الإسرائيلي أنه «يجب الاعتراف بحق جميع الدول في العيش في سلام» كي يختفي داخل هذه العبارة الإقرار في نهاية المطاف بحق الحركة الصهيونية في استبقاء ماغتصبته وإضفاء الشرعية عليه، وانتزاع إعتراف من الذين اغتصبت أراضيهم بحق المغتصب فيما اغتصب.

كما أن خُلف المعاني له تاريخ غير قصير ومتواصل منذ أن سمى الإحتلال «حماية» والهيمنة «انتدابا» والخراب «استعمارا»، و«النهب الإستعماري» عبء الرجل الأبيض ورسالته، والاستيطان لنهب الخيرات في مغامرات بحرية «الكشوف الجغرافية» إلى أن استبدلت هذه التسميات المضللة بتسميات أخرى لا تقل عنها ضلالا وتضليلا، إنما تتفق وروح العصر، فدخلت الى المعجم السياسي المتداول كلمات جديدة مثل: المعونات الدولية والقروض ونقل التكنولوجيا والإعتماد المتبادل، فاعتياد الكلمات واحتكار الحق في إضفاء المعاني عليها يلعب دوره – ومع غموض المعنى - إلى إزدواجية

خطيرة تغطي جملة التشويهات المزمنة في النظام الدولي، كما تضفي علي إزدواجية المعايير الخفاء حتى يُكتسب لها الشرعية، ومن هذا القبيل كلمات مثل «الإرهاب» و«الشرعية الدولية» وذلك في إطار الإلحاح بتأويلات معينة في مناسبات بعينها، فتلقى على كلمة «الإرهاب» مثلا ظلالا كثيفة في باب الاتهام والسباب ، تشهيرا سياسيا وأخلاقيا بمن تلصق بهم من الناس والمنظمات والدول، حتى أصبحت من أفضل أدوات «اغتيال الشخصية» أي تصويرها في أبشع الصور حتى يستحيل أن تنسب إليها أي فضيلة ، وبين هذا وذاك لا نسمع الأصوات التي تدعو إلى التمييز بين الإرهاب على النحو الرائج في هذا الاستخدام اللغوي المعوج وبين «الحرب المشروعة» التي هي حرب الضعفاء ضد الأقوياء. وقد كان ـ ولا يزال ـ من أخطر آثار هذا الاعتياد والإحتكار وإخفاء المعاني أن المتهمين بالإرهاب إنبروا ينكرونه ويستنكرون ما يفعلون أو كانوا يفعلونه، بينما «الإرهاب» الكلمة، والفعل حمال أوجه، فالدول التي ترهب مواطنيها ليست قليلة الوسائل ولا تفتقر في هذا السبيل إلى العدة والعداء ، فإذا وصفها واحد من هؤلاء المواطنين بصفتها هذه وجد نفسه متهما بمعاداة الدولة وربما الوطن وبالإخلال بالأمن....... هذا المفهوم ذاته في المجتمع السياسي الداخلي يمتد إلى النظام الدولي من مثل « المحافظة على النظام الدولي » ورعاية «السلوك الدولي المتحضر» كما يراه في عالم اليوم الكبار والأقوياء.

و كل هذا وشبيهه يضفي على التشوهات المزمنة والأوضاع الظالمة تسميات جديدة يصعب معها أخذ الحق أو نصرته أو مواجهة الباطل ودحره، بل وأصبح الإرهاب « كما تراه الولايات المتحدة الأمريكية معيارا مقبولا معترفا به في تبرير مسالك الدول فأخذت واشنطن تصدر قائمتها السنوية بالدول التي تشجع الإرهاب أو تدعمه أو تمارسه ، تضع فيها من شاء وترفع منها ما أرادت ، وفق تطور مواقفها واتفاقها مع السياسة الأمريكية ومصالحها من عدمه، «قائمة الغفران» الأمريكية من الممارسات الشهيرة التي تبرز استخدام الولايات المتحدة ذلك كأساس نظري يبرر استراتيجية أمريكية للتدخل في العالم الثالث، بهذا المعنى فهو حلقة في سلسلة متعاقبة ومترابطة ومتداخلة من

النظريات التي ابتدعتها واتبعتها واشنطن منذ أن أصبحت عاصمة أغنى دول العالم وأقواها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت كلها نظريات تنشيء لها حقا في التدخل في كل مكان وأي مكان في العالم وتبرره، وقد اعتمدت هذه النظريات جميعا على خلق «بُعبع» تسعى إلى إخافة العالم من أخطاره وشروره كي تنطلق لمبارزته وهزيمته وحماية العالمين منه. ولقد كان ذلك في بداية الأمر «الخطر الشيوعي» ثم «انتهاك حقوق الإنسان» فلم تكن العقوبات المبنية على قيام الدول بانتهاك حقوق الإنسان توقع إلا على الدول التي لاتسلم للولايات المتحدة «بمصالحها القومية» غير المحددة والمحدودة، بينما تغض الطرف عمن ينتهكون الحقوق ذاتها من بين حلفائها وأصدقائها والموالين لها، ثم برز خطر ما أسمته «بالمخدرات» كقناع جديد كان من آثاره غزو بنما وفرض المعونة العسكرية الأمريكية على كولومبيا كل هذا رغم ما يبدو ظاهريا من نبل المقاصد والتي تخفي حقيقة خبث الطوايا. (١١) والأمر لم يختلف كثيرا عن كلمة كتب لها الشهرة الواسعة في أحداث أزمة الخليج في سياق ما تم تسميته «بالشرعية الدولية » (١٢) وحمايتها ضمن خطوط نظام عالمي جديد، مفهوم غامض متعدد المعاني ينطبق بصورة على طرف دون طرف وعلى عمل دون عمل رغم أنها جميعا تقع في دائرة التجريم الدولي. ويعبر ذلك المرة تلو المرة عن احتكار للكلمات وماصدقاتها في إطار نهج يعتمد على إشاعة تعريف وفهم مشوهين ومغرضين للكلمة يؤثر على الإدراك العام للظاهرة، فإذا ما تشوه الإدراك العام على هذا النحو الذي يشيعه الإستخدام السياسي الأمريكي لكلمات تكون السياسةالأمريكية قد حققت نصف هدفها ، إذ عزلت عنف الضعفاء من إمكانية تعاطف الناس معه وجردت الضعفاء من واحد من أسلحتهم القليلة لأن الرأي العام لم يعد يقبله ، بينما يظل النصف الثاني طي مؤامرة السكوت تارة ترهيبا وتارة أخرى ترغيبا، إنها القوة والمصالح حينما تحتكر الكلمات كمقدمة للبغي بها.

وخلاصة القول في هذا المقام: هل يمكن القول بصدد هذا الإنتقاء والإزدواج في حركة النظام الدولي في الكلمات والأفعال أنه قد شجع على غزو العراق للكويت؟

وساعد صدام على القيام بهذا العمل؟ وأن استمراره وتزامنه يعطي المسوغ له للإستمرار فيه، بل وربما تكراره في أماكن أخري وزمن آخر بأطراف أخري، فربما لو أن النظام الدولي يتبنى الوحدة في المواقف والتوحيد في المعيار كقاعدة لتعامله لكان هذا الموقف المتسق والمعيار الصارم كافيين إلى حد كبير لتثبيط همة «صدام» للقيام بهذا العمل مقدما، فـي حين أن «كثيراً من السوابق التي سمح بها في مجاملة حينا وجبن حينا آخر وربما تكون قد أقنعته بحصانته للقيام بهذا العمل» (١٣).

وهل سيعبىء النظام العالمي الجديد إئتلافا قويا ضد كل معتد أيا كان؟؟

منذ أربعة عقود تحتل الصين التبت وتحتفظ بها عن طريق القمع ، فهل سيأخذ النظام الدولي في اعتباره قوة المذنب؟ أم تري سيكون الأقل قوة هم الذين سيجبرون على أن يردوا مااستولوا عليه؟. وتحت عنوان أوراق ميته كتبت الطبعة العربية لجريدة «لوموند ديبلوماتيك » توضح مصداقية هذه المقولة ومدى فاعليتها (١٤).

قد يكون من الصواب أن يتمسك الجميع بما يسمى «الشرعية الدولية»، وقد يكون من الأصوب تقوية سلطة التنظيم الدولي فى أن يكون له نظام عسكري جديد، ولكن الأمر الأكثر بدهية من هذا وذاك أن كل هذه الإجراءات ستفقد معناها حتما ومقصودها إذا ما تصورت دولة من الدول أنها يمكن أن تنصب من نفسها حارسا أو «جندرمـة» تتصرف علـى هواها وتكيل بـأكثر من مكيـال ، وتقرر أن تتدخل أم تمتنـع حسب مصالحها الخاصة، وفي هذا المجال فإن الأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن تحدد ماهو حق أو ماهو شرعي ، وتبقى« الجندرمـة... خاضعة لسلطتها، فهل يمكن أن يسمح لها بذلك، وهل تستطيع القيام به بلا عوائق؟ (١٥) فأمام هذه الصياغات الجديدة تراث ممتد ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشبت مائة وخمس عشرة حربا راح ضحيتها قرابة ٢٢ مليونا من البشر، فبناء على طلب الحلفاء أو العملاء تدخلت موسكو في تشيكوسلوفاكيا أو في أفغانستان، وأرسلت واشنطن قواتها إلى فيتنام ومن أجل حماية الرعايا الأمريكيين أنزل ليندون جونسون رئيس الولايات المتحدة مشاة البحرية

في جمهورية الدومينكان. وكان احترام القانون وليست ثروة كانانجا المعدنية هي التي دفعت جيسكار ديستان إلى إرسال قوات المظلات إلى كولوليزي .... وإنها لقائمة لا تنتهي لاتجد في دول التحالف الذي انتفض لمواجهة غزو العراق إلا من ارتكب فعلا شبيها أو متدخلا في شأن دولة أخرى... وإذا كان هذا كله ينتمي إلى الماضي والعصر الذي كانت فيه القوتان العظميان.. لأنهما يخشيان أن يتواجها مباشرة بما يمتلكان من أسلحة الدمار الشامل، يفضلان أن يشتبكا في الجنوب في لعبة اختبار القوة من خلال بلدان صغيرة، وتجربة أسلحة جديدة، فهل انقضى هذا الزمن؟؟؟ ربما .... ولكن هل يعني انقضاء هذا الزمان بشرى بالتعاون بين موسكو وواشنطن بتحقيق آمال عريضة ، وأين النظام الدولي الجديد من كل ذلك؟ وما مكان لعبة المصالح التي تتحكم بعناصر العملية السياسية الدولية؟؟ تساؤلات تجعل التساؤل حول الشرعية الدولية ومضمونها ومعيارها والحركة المترتبة عليها أمرا مشروعا، وتجعل من الإزدواج مدخلا لهدم هذا المفهوم وتفريغه من مضمونه أو إن شئت فقل إحتكاره بالغلبة والقهر (١٦)

ثانيا :- عقلية الوهن والنظام الدولي الجديد :-

من عقلية الوهن في تعاملها مع نظام دولي جديد، خاصة مع قوته الأعظم «الولايات المتحدة»، أنه مع تغيير الأدوار وتبديلها تظل المنطقة العربية مجالاً لإمساك كل الخيوط السياسية، بيد هذه القوة الأعظم تحديدا، وذلك في إطار شبكة علاقاتها مع النظم السياسية العربية، فقبل الغزو العراقي للكويت، كان تحريك العراق في مواجهة الثورة الإيرانية بإيعاز من تلك القوة، وكان العراق الأداة، وقبيل الغزو للكويت كان الإيحاء بإمكانية ذلك، وفي مرات عديدة تحركت خيوط الحدث وتطوراته بعيدا عن المباديء والأخلاقيات، وحركتها دائما المصالح والإرتباطات، وربما أنها أشاعت في الجو كلمات تعد قرائن قاطعة على تشجيع الغزو العراقي والدعوة له أو على الأقل تمريره، فاستدرِج الواهن الأول« العراق» واستدرج الواهنون إلى دعوة نفس الطرف إلى الحماية والتأمين [الكويت ودول الخليج]. قد يبدو تعبير المؤامرة هنا تعبيرا مبالغا

فيه، ولكن لا تملك بتجميع قرائن متعددة إلا أن تتساءل: من أثار الفتنة؟ ومن أيقظها؟

فإنه رغم تأكيد نا أن القابليات الداخلية وعناصر الفتنة موجودة داخل عقلية الوهن، فإن إثارتها وإيقاظها كان من نصيب طرف رأى من المصلحة استجداء أفعال تعقبها ردود أفعال حتى انه يمكن القول بألفاظ القانون المدني إن المسئولية الجنائية لا تقل أو يعفى منها المحرض وربما تزيد، وربما يصير المسئول بالأصالة.

منذ بدايات شهر أغسطس كانت هناك عبارة مهمة جدا لأحد كبار مستشاري الرئيس بوش تبدو على حد تعبير إحدى مقالات لوموند ديبلوماتيك « كاللغز » مفادها : «إننا نشعر بأننا قدناه [أي صدام حسين] إلى حيث نريد» (١٧) .

فإذا تأملت العبارة وجدت عنصر العلم والقصد والإصرار كأركان تتوافر في الفعل، ولكن ربما كانت تلك كلمات عفو الخاطر، هكذا قد يدعي البعض، إلا أنه بعد مرور بضعة أسابيع أرسلت بغداد إلى «واشنطن بوست» محضر الاجتماع الذي دار بين «صدام حسين» والسيدة «أبريل جلابسي» سفيرة الولايات المتحدة في العراق في ٢٥ يوليو، أي قبل أسبوع واحد من غزو الكويت، ولم تنازع وزارة الخارجية الأمريكية في دقة هذا المحضر (١٨).

وكانت مداخل المشكلة سواء بالمؤامرة على سعر البترول، إذ كانت المفاوضات وقتئذ تجري على قدم وساق داخل منظمة الأوبيك، والعراق يطالب الكويت – تسانده في ذلك إيران وبعض الدول العربية وأحيانا العربية السعودية – باحترام حصة النفط المحددة لها، لأن إنتاجها الزائد نحو [٤٠٪] يبقى سعر البرميل عند مستوى يراه منخفضا للغاية.

هذه المشكلة كان بمقدور الأوبيك حلها، إلا أن ذلك أعقبه مباشرة تطويرها، اذ كان لصدام حسين أن يضيف إلى تلك المشكلة أخرى، إذ ردد مرارا طيلة شهور قبيل الغزو المطلب العراقي في جزيرتي وربه وبوبيان، ثم كان اتهام الكويت باستغلال –وبعبارة أخرى [سرقة] – حقل نفط الرميلة.

إلا أن التطور الحاسم في المشكلة لم يكن إلا في هؤلاء الذين سكبوا الزيت على النار لضمان استمرار إشعالها، أو غض الطرف عن وئدها في المهد أو التوسط لحل تلك المشكلات، فقد ذكرت السيدة أبريل جلابسي في هذا الصدد: «ليس لنا رأي في المنازعات بين الدول العربية، مثل نزاعكم مع الكويت (١٩) ...، وقد طلب جيمس بيكر من محدثنا الرسمي التأكيد على هذه النقطة، وفي الأسبوع نفسه كانت السيدة مرجريت توتويلر المتحدثة باسم بيكر وجون كيلي مساعده لشئون الشرق الأوسط قد صرحا علنا بأن «.... أمريكا ليست ملزمة بمساعدة الكويت إذا ما هوجمت الإمارة »(٢٠) ......، ودعنا من استنتاجات قد تكون متحيزة، ولكن فقط فلننقل ما ذكرته صحيفة الواشنطن بوست بالحرف: «إن مثل هذا الموقف لايمكن إلا أن يشجع الديكتاتور على غزو الكويت وضمها دون أن يتعرض لتدابير ثأرية أمريكية (٢١)، وتتفق نيويورك تايمز مع نفس التفسير وتؤكده: لقد اعتقد [صدام حسين] أنه حصل على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة (٢٢) ......، وكذا أذاع العراق محضر محادثاته مع اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الجمهوريين هما: روبرت دول وآلان سيمبسون، حيث أثنيا على صدام حسين، وأكدا له صداقتهما وصداقة الرئيس بوش (٢٣).

بل إن أخطر ما في الأمر - والذي يوضح كيف سارت الأمور - أن السيدة جلاسبي قد أعادت شكر صدام حسين لأنه «أوضح الأمور» بحيث أنها تستطيع أن ترحل في عطلتها كما كانت تعتزم في ٣٠ يوليو ....، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز «أنها صرحت بعد ذلك في سبتمبر بقولها« .... وبالطبع لم أكن أعتقد- ولم يكن أحد يعتقد - أن العراق ستستولى على الكويت كلها (٢٤)...» وتضيف الصحيفة أن الكلمة المهمة في هذه العبارة هي كلمة «كلها»، فهل يعني هذا أن واشنطن كان يمكن أن تقبل استيلاءالعراق على الجزيرتين المتنازع عليهما؟ ! وهنا يبدو، أن نظم تلك الحوادث في عقد تطور الأحداث يؤدي بنا إلى اتخاذ ذلك كله قرائن واضحة ، لا بأس بالتعويل عليها، إذ انها كانت أشبه « بدعوة إلى الغزو»(٢٥) ...

ولعلنا لا نجد أكثر مصداقية في هذا المقام من تعليق لصحيفة الواشنطن بوست: «إن من الطبيعي أن أولئك الذين لم يريدوا أن يروا قبل ٢أغسطس، الخط الذي يمثله «صدام حسين»ـ وهم كثيرون ـ يبرزون اليوم بين أشد من يطالبون بتدميره [٢٦] ...

فإذا كان تناقض المواقف تلك محسوبا ومقصودا في التصور والحركة الصادرين عن الإدارة الأمريكية ، فإن هذا التناقض في المواقف يعبر عن حالة من حالات «الفوضى» في المواقف العربية، والجهل بمنهج الأحداث وسيرها المرة تلو المرة، فيعبر عن حال الغفلة الملازم لعقلية الوهن، إذ لا تعيش هذه العقلية إلا في وسط بيئة تشيع فيها الغفلة، إذ تشكل بكل توابعها قابليات الوهن، والوهن في هذا السياق صفة، ومحصلة، ألم تشجعه دول الخليج بالذات على قيامه بغزو إيران واغتصبت له الشرعية بمساعدة الولايات المتحدة التي كانت ترى فيه صديقا لها؟ أليس ذلك إعمالا لسنة التداول «فعلى الباغي تدور الدوائر»، «وتلك الأيام نداولها بين الناس »[٢٧] أليس ذلك تأكيدا لسنة تولية الظالمين بعضهم بعضا؟ «فمن أعان ظالما أعانه الله عليه».

و تأسيسا على كل ذلك كان انتقاد شكل السيناريوهات في الدراسات المستقبلية لمعالجة أزمة الخليج، ذلك أن اتخاذ هذا منهجا يعول على كيفية انتهاء الحدث واحتمالات ذلك في حالة استمرار الحدث وثورانه إنما يعبر عن بعض القصور الذي يمكن تفاديه لو أنه جمع بين الحدث في شكل متوازن يركز على سيناريوهات الحدث، كيف تم ذلك ؟!، لأن تصور الحدث ومسيرته وتطوره وتفسير ذلك وكيفية تمامه سيؤثر ضرورة ومنطقا على رؤية تلك السيناريوهات المستقبلية، بل يجعل مع استمرار سير خط الأحداث على نفس النهج والتصورات والخطوط، لابد وأن يرجح أحد السيناريوهات المستقبلية بنفس الكيفية وعلى ذات النهج ، وهكذا تفعل السنن فعلها .

خلاصة القول إذن تدفعنا إلى التساؤل: لماذا أوعزت أمريكا لطرف واحد [العراق] وعلى مدى سنوات عشر بالعدوان على إيران وإغرائه بالاستيلاء عليها، وساعدت الطرف الآخر – بالمباشرة وبالوساطة فى الحصول على ما يمكنه من الصمود، بحيث تستمر كحرب استنزاف لقوى من المفترض أن تتجه إلى غير ذلك الميدان مجتمعة لا

متناقضة، تحاول كل منها إفناء الأخرى، ثم أوعزت لذات الطرف بإمكانية غزو الإمارة الكويتية، وقبيل ذلك إعلامه بمواطن الخلاف وتوجيهه وبامكانات تطويره، ثم أوهمت بالحياد في النزاع ، ثم سكبت الزيت على النار ثم سارعت بحشد قوة لاتتناسب مع النزاع ؟.... ثـم .... ثم.... ؟ وفق تطور الأحداث المرسوم.

إن ما نحتاجه حقيقة هو تفسير هذا الموقف الأمريكي المتراكم، ثم يأتي – وربما يسبق – تحليل مواقف عقلية الوهن المتفشية في الواقع العربي ، وبدون رؤية الأمر بامتداداته التاريخية، وربما بالتاريخ القريب والبعيد، سنرى كيف أن الأطراف العربية المرة تلو المرة، مهما اختلفت تطلب الداء لا الدواء في «سياق عقلية وهن» و«غفلة»، من اليسير استدراجها إلى حيث يريد من يفترس الفريسة، محققا أغراضه دون مجهود يذكر، عقلية وهن تتسم بكونها عاجزة متوهمة، إنها في البدء والمنتهى عقلية الكل والتبعية أينما تُوجّه ـ مادامت على صفاتها وسماتها ـ لا تأتي بخير(٢٨) .

المبحث الثاني

النظام العربي: إمكانيات بلا فاعليات

إذا كانت عقلية الوهن تفرز تعاملات على شاكلتها في علاقاتها وفهمها للنظام الدولي وآثاره، فإنها بوهنها تتعامل مع داخلها بالهدر، والسفه والغفلة، وبالسمعة والشهرة، وبالاستخفاف والاستهانة، بالتبعية وترجيع الصدى، كل هذه التعاملات تقصي من الفعل والفاعل كل الفاعليات، وقد تكون عدم الفاعلية أو فقدانها نابعة من فقدان الامكانية وامتناعها، إلا أن الأمر ليس كذلك في عقلية الوهن، فإنها تمارس موقفا حيال تلك الإمكانات مع امتلاكها وامتدادها وتنوعها بالهدر بكل معاني الهدر والضياع، وإنها إمكانيات من حيث الوجود، بلا فاعليات من حيث الفعل والاستثمار، وإنها عقلية – مع هوانها – يتركب فيها معاني الغفلة عن بعض ما تملكه من إمكانات، فإذا ما تعاملت معها تعاملت معها بالهدر، والجهل بالإمكانات والهدر لها، وبين ذلك تهدر طاقات أو تشل، وأدنى حالات الغفلة وأقساها أن تفعل ما يعد في غير المصلحة، بل إن بعض الأطراف تطلب الضرر، فالجهل بالإمكانية طريق الهدر، والهدر مؤد إلى الضر وربما طلب الضرر.

إن رؤية هذه العقلية في مختلف المجالات أمر مهم، ومعرفة الإمكانات الموجودة، الذاتي منها وحقيقة القدرات التابعة، وأسلوب التعامل مع كل منها يشير وبقدر كبير من الثقة الى عقلية وهن ترتبط بالمجالات المختلفة، تعود في جزء منها إلى مسئولية النظم العربية فرادى أو مجتمعة في كيانات إقليمية أو النظام العربي كلية مجتمعا ومؤسسات.

وإن هؤلاء الذين بشروا المرة تلو المرة بأن النظام الإقليمي العربي راسخ ومطمئن من خلال الاستدلال بمؤشرات غير ذات وزن من حيث آثارها وتأثيرها وثقتها(٢٩)، مؤشرات نستطيع أن نقول انها هامشية الوزن والتأثير، شكلية في مظهرها وغرضها، كثرتها كثرة غثائية لا تنفع الإنسان العربي في كل مناحي التفاعل بحيث تؤثر عليهم في بناء النفوس والقدرات بما يؤكد على الكيان الاجتماعي الحضاري.

عقلية الوهن والغفلة، وعقلية الوعي والعزة، ليست كلمات تقال، فان للوهن سلوكه وللعزة حركتها، بين تلك السنن تبرز الشروط، كما تتبين الصعوبات، كما قد تكون هناك موانع، لعقلية الوهن شروطها، ما استمرت شروطها استمرت محصلتها [طبيعة - ومنهج تعامل وآثار] مع الأحداث سواء كان الحدث اعتياديا أم أزمة أم قضية أم مسألة، نقصد بذلك مطلق الحركة [المواقف والممارسات]، وعلى الجانب الآخر فإن لعقلية الوعي والعزة شروطها، وفقه هذه الشروط يعد جانب الوعي بها مقدمة أساسية، مجموعة الشروط الحضارية التي تجعل من الفعل الحضاري حركة وفاعلية، عقلية العزة لها متطلبات سابقة، لها عالم أفكار أساسي، وعالم أشياء بما فيها الوسائل والأدوات والنظم والمؤسسات، ينتج من تفاعلهاجميعا عالم متميز من «الأحداث».

جملة الأحداث في تنوعها، صغرت أم كبرت، قست أم خفت، هي في مقام الابتلاء إعمالا لسنة إلهية [ونبلوكم بالشر والخير فتنة] (٣٠)، وتعالج وفق نهج معين يعي الإمكانات، مستثمرا لها، محركا لها بفاعلية، وفق عناصر – وفي سياق – قاعدة التفاعل التي لاتعتبر تجميعا أو تراكما، بل هي حاصل ضرب الإمكانات في بعضها البعض كمعادلات تخلق قوى إضافية قادرة على الفعل من ممتلكيها والفاعليةمن حائزيها.

كما أنها ليست أحداث المصادفة، نتعامل معها تارة بالمفاجأة أو الذهول وتارة أخرى بالإعجاب، لا نعتقد أن لها سننا، ولا نبحث لها عن سبب، وكأن الأحداث تسقط علينا من السماء، كما أنها كذلك ليست أحداثا تمر بصورة حتمية من فوق رؤوسنا، لا دخل لنا بها، أو أنها لا تخصنا مهما بعدت من حيث المكان والإنسان، إن الأمة الشاهدة ترى في كل حدث يخصها، وإن يخصها بقدر، فلابد أن تسهم هى في صناعته والتأثير على مسيرته، وإن لم تستطع التأثير فيجب عليها أن تحسب له الحساب وتعد له العدة، وتستثمر الفاعليات وتخفف من الأضرار، عالم متكامل من الأحداث تعتبر الأمة بكل عناصرها مسئولة عنها ومسئولة فيها، يقترن الحدث بالمسئولية، وبالأمانة،

وبالرسالة الحضارية، وبحقيقة الاستخلاف، لا تغيب الأمة عن كل ذلك؛ كما أنها لا تتهرب من أي حدث أو المسئولية عنه، بل تعتبر ذلك كله عملا حضاريا متواصلا لابد أن تلحظه بفقه ووعي وبصيرة.

هذا هو نمط الأحداث المتمين، ومن جملة الأحداث، أزمة الخليج، التي إنْ كان لها من فضل، ففضلها أنها فتحت كافة ملفات القضايا، التي طالما عولجت من جانب النظام العربي بكل تنوعاته تارة بالتجاهل المفرط، والغفلة الذاهلة، وتارة أخرى تقترب منها، معالجة أعراضها، متوقفة عندها فحسب دون أن تتقصى جذورها وأسبابها.

والتساؤل المشروع الذي يجب علينا أن نسأله خاصة إذا ما كان الحديث حول «النظام العربي» سواء في مفرداته أو في علاقاته الثنائية أو في تجمعاته أو حتى بشكله النظامي العربي بمؤسساته:—

لماذا تبرز المرة تلو المرة تلك الانقسامات والتفتيت في الأفعال والمواقف؟

الإجابة عن هذا التساؤل لا تصلح من خلال مفهوم «النظام الإقليمي العربي» أو ما يمكن إسناده إلى عناصر التبعية بمفهومها الاقتصادي بحصرها في هذا السياق لا تتعداه، أو من خلال مفهوم الشخصية العربية القومية التي تشير إلى «صفات تبدو أبدية»، أقرب إلى الحتميات، تستمد مصادرها من آفاق وتنوعات واستمرارية الانحطاط الراهن دون أن تتبصر عناصر الفاعلية في هذه الشخصية، سواء كانت تلك كامنة في الزمن الحاضر أو بارزة في الزمن التاريخي فمن المقطوع به أن احتلال العراق للكويت – وهما دولتان عضوا في منظمة إقليمية، تفترض قيام أنساق من التعاون المتنوع بين أعضائها، وتحاول تضييق مساحة الاختلاف واتساع نطاق الاستكمال – ليس إلا تحديا لميثاق الجامعة العربية تحديا يعود بنا إلى «الزمن البغيض المنقضي.. زمن الحروب القبلية إبان الجاهلية والعصبيات القبلية التي سادت شبه الجزيرة العربية، والتي لم يحكمها أو يتحكم بها أولا وأخيرا سوى قانون الأقوى...» ولا شك أن منطق العنف هذا وأيا كانت حزازات العراق مع بلدان الخليج الرئيسية، منطق غير مقبول أخلاقيا وسياسيا، فضلا عن أنه يدمر نظام العلاقات فيما بين العرب،

وهو نظام – على ضعفه وهلاميته – يمثل – مع ذلك – ضرورة لازمة (٣١).

إلا أن أخطر من الفعل كانت ردود الأفعال التي تعبر عن عقلية الوهن التي لم تحسن – كأفضل حالات التعامل مع الموقف – إلا أن تستنكر أو تشجب، فالشجب والاستنكار يؤدي بنا ـ مع الاقتصار عليه ـ إلى حجب حقائق المنهج في عملية الاعتبار والعبرة، فالعبرة وحقيقتها كمفهوم تفترض سلوكا حضاريا واعيا، يترتب عليه موقف منهجي أكثر وضوحا.

كما أنه – فضلا عن ذلك – لايجوز التوقف عند حد القول إن الغزو العراقي للكويت قد يدمر نظام العلاقات فيما بين العرب وهو نظام على ضعفه وهلاميته يمثل مع ذلك ضرورة لازمة. فالتوقف عند هذا الحد في ترتيب النتائج، يبقي على نظام علاقات ضعيف وهلامي باعتباره الضرورة اللازمة، فإن ضرورته ولزوميته يجب ألا تصرفنا عن تفحص مناطق الضعف فيه ومجالات الهلامية داخله ومكامن الوهن في نفسية النظام العربي، إن صحت هذه التسمية، فإن الضرورة على حقيقتها، واللزوم على بدهيته تنقضي آثارهما في الحفاظ على استمرارية النظام، فتبرز «الأزمات» لتعصف بالنظام وبضروراته، فيتراكم وهن على وهن.

فدعوات تعديل ميثاق الجامعة العربية (٣٢) تتردد منذ أمد طويل نسبيا، ولكنها لن تؤخذ مأخذ الجد بحكم تنازع المصالح وإيثارا للسلامة، والحفاظ على الأمر الواقع، وظل التنظيم الاقليمي، فضلا عن أن الدول في علاقاتها الثنائية تدفن خلافاتها في أرضها حية.

وبإنعام النظر فإن الضرورة واللزوم في الوجود للنظام العربي ترتبط بها لزوما وتلازما كشرط للمصداقية والاستمرار: ضرورة عدل واستقامة في «الحركة والممارسة» للنظام، حتى طالب البعض بتجميد نشاط الجامعة العربية، حتى لاتعتبر مسرحا للتنازع والاختلاف الذي يكون مقدمة للفشل وذهاب الريح: «ولاتنازعوافتفشلوا وتذهب ريحكم»(٣٣)، ففعل التنازع مؤد إلى واقع الفشل، ومحصلة ذلك ذهاب الريح والأثر

بالفاعلية الحضارية في عالم كنا نتحدث ما بين الحين والآخر عن استطاعة هذه القوة العربية والإسلامية أن تمثل البديل الحضاري للحضارة الغربية.

وبعبارة أخرى فإن العراق حين اعتدى على دولة الكويت «ذات السيادة» كان يرد ردا خاطئا على المشكلات الحقيقية التي كان له فضل إثارتها(٣٤).

وهكذا سمحت القيادة العراقية لنفسها - وقد حركتها روح الغزو وأسطورة ماضٍ انقضى - أن تبتسر التاريخ، ولابد لنا أن نؤكد هنا، أن تشتت الهوية الحضارية، وافتقاد الشروط الحضارية والجمود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تشهده غالبية المجتمعات العربية قد أسهم إلى حد كبير في انتشار مشاعر الثأر من هذا التاريخ الذي نسيناه، وأعطى لخطاب صدام حسين صدى أكيدا في الشارع العربي(٣٥).

وحقيقة الأمر أن هناك أكثر من قضية تثير حقائق الوهن في النظام العربي كلها تتشابك، بغض النظر عن الأصوات العربية التي قد تعبر عن فهم أو غير فهم، عن مصلحة ضيقة أو غير مصلحة - دائما وأبدا وكعهد هذه العقلية - تفتح ملف أزماتها بمنهج خاطئ، فهي في هذه المرة عندما تركز على أزمة الكويت ربما تصر على فتح الملف من «الوسط» دون أن تفتحه منذ صفحاته الأولى. . وحتى التي لم تكتب، حتى يمكن التفكير: ماذا يكتب فيها؟ وكيف؟!

قضية التفتيت والتجزئة وتشتيت الهوية، وقضية الصراع العربي الاسرائيلي وما يرتبط به من القضية الفلسطينية التي ظلت موضوعا يشهد كل حين على عقلية الوهن، ثم قضية العلاقات العربية العربية، وخاصة بند الإمكانات واستثمارها استثمارا حسنا، والاستكمال والتعاون والتكافل العربي وضروراته.

كل هذا يجب ألا يعرض كجزر منفصلة من المشاكل منعزلة عن بعضها البعض، لكنها ترتبط أشد الترابط، وتتكامل بالتلازم والضرورة، كما أن هذه القضايا يجب ألا تعرض بكونها معلقات في الهواء من غير وسط واقعي تعيش فيه، تقفز على معطيات

الواقـع واعتـباراتـه، فإهمـال مشـاكل الـواقع لايـعني بـأي حـال عـدم وجـودهـا، وهـذا النظرالعليل لاتقبله إلا عقلية من نمط عقلية الوهن، التي تعيش في وسط القابليات الممتدة داخل النظم العربية مفردة أو متجمعة في شكل التنظيمات الإقيلمية المسماة بمجالس التعاون أو منظمات إقليمية عربية (الجامعة العربية والمؤسسات الأخرى التابعة لها).

وقد كان من خطة البحث في موضوع أزمة الخليج أن نفصل بين هذه القضايا أو على الأقل التمييز بينها، ثم نحاول معالجة الوسط الذي يشكل المحل القابل أو التربة المواتية لنمو وتلك الإشكالات، والأزمات والقضايا سواء على مستوى النظم مفردة أو التجمعات الإقليمية أو المنظمات الإقليمية العامة، وقد كان في الذهن التنويه إلى أن هذا التمييز أو الفصل ليس إلا تمييزا موضوعيا للدراسة، لا يفتئت على حقائق التشابك بين هذه القضايا أو تلك المناطق، بينها وبين بعضها البعض من ناحية، وبينها جميعا وبين وسطها من ناحية ثانية، ثم كان من الأوفق والأكثر ملائمة ولياقة من الناحية المنهجية أن نبقي على تلك القضايا في تشابكها وتفاعلها في وسطها – على صعوبة ذلك ـ بحيث لانجعل من تقسيمها مدخلا لتسرب ولو هاجس للفصل بينها عملا ونظرا، وحقا وتحققا.

أولا: التواتر التاريخي وأزمة الخليج - أزمات مزمنة وعوامل كامنة:

أزمة الخليج في المنطقة العربية تعكس حجم الهوان والوهن، كما تعكس حجم الإمكانات، فهي أزمة – وفق ما تناقلته وسائل الاعلام على مختلف أشكالها – تعرض السلام الدولي للخطر(٣٦) وتهز الاقتصاد الدولي(٣٧) فهل هذه الأزمة ترجع في حقيقة أمرها ـ كما يتصور البعض بل ومعظم وسائل الإعلام الدولية ـ إلى جنون رجل ؟! أم نتاج حالة حضارية شاملة في جوانبها الممتدة في التاريخ والزمن، نتيجة سياقات ثقافية وحضارية وفكرية وتاريخية، وجغرافية وسياسية واجتماعية (معقدة) لكل من الأطراف دوره فيها؟؟ (٣٨)

الإجابة عن تلك التساؤلات، تثير أكثر من جانب، ومنهج الإجابة عليها يتوقف على تحديد المقاصد التي ينبغي التوجه إليها، والوسائل التي يمكن توسلها من أجل بلوغ حل دائم مستمر ومستقر للأزمة.

وبادئ الأمر لابد أن نشير إلى أن الأزمة في هذا السياق ليست تعبيرا يشير إلى نقطة زمنية، كما تشير كلمة أزمة إلى نقطة تحول، نقطة زمنية معينة تبدأ في الثاني من أغسطس أو ماقبلها بأيام وربما بأسابيع، وليست في حقيقتها إشارة إلى مفجر الأزمة «صدام حسين» كشخص بعينه، أو حدث بذاته «الغزو» أو شئ معين «النفط» أو موقع استراتيجي، وإنما إشارة إلى تواتر الأزمة أو الأزمات تاريخيا، مما جعلها تتراكم أو تتكرر ربما بأشكال مختلفة ولكن بجوهر واحد.

فإذا ما اعتبرنا أن محور التفسير لأزمة الخليج لم يكن إلا نزوة ديكتاتور، فإنه سيكون علينا في الواقع أن نحرك برنامجا عسكريا ضخما من كل صوب وحدب من أجل هزيمة القائد العراقي وتدمير كل عناصر قوته العسكرية، التي طالما استعملها لترجمة نزواته وتحقيق رغباته في شكل حروب مستمرة متتابعة، وتحرير الكويت وإعادة حكوماتها الشرعية، أي أننا سننطلق في طريق دبجه الاختيار الدولي وشرع فى تنفيذه ومازال يتابع تنفيذه. أما إذا كانت هناك – على العكس من ذلك – عوامل أخرى متشابكة، ولم يكن ذلك الحدث أو تلك الأزمة، ولم تكن تطوراتها، سوى المحصلة، وأنها لم تكن نقطة بدء، بل هي إحدى النماذج في حلقات التواتر التاريخي التي تشير إلى عوامل أخرى متشابكة، تضم جملة من العوامل الحضارية والثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية، فلابد أن تتطور معالجة الأزمة على عدة مستويات، ولايمكن اعتبار استخدام القوة في إطار قانوني واضح ومحدد إلا عاملا مساعدا لبرنامج الاستقرار في المنطقة العربية، ويأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل الممتدة والضاربة بجذورها في المنطقة العربية كامتداد مكاني وتاريخي(٣٩)، وبما يحقق معادلة عقلية القوة والعزة، تتفاعل فيها الامكانات بالمقومات بالسياسات، أكثر من هذا فإنه لايمكن النظر إلى الظاهرة الاستبدادية وما تجره من تجاوزات قد تصل إلى حد الحرب والقتال إلا في سياقها الحضاري باعتبارها نتاج مجموعة من العوامل التاريخية

والثقافية والحضارية، وباعتبارها قابليات وليست مجرد ظاهرة فردية، ينطبق ذلك على كل الظواهر الاستبدادية في كل مكان، سواء كان النظام العراقي وغيره من نماذج الظاهرة الاستبدادية التي لاتقل خطورة أو بشاعة على امتداد الوطن العربي أو خارجه.

ففي هذه المنطقة التي كان ينظر إليها ـ إلى وقت غير قصير ـ كموضوع للصراع أو التنازع أو التقسيم، تفاقمت مجموعة من المشكلات المزمنة، كانت لها قابلياتها في الامتداد التاريخي، وهو ما يشير إلى سوء تنظيم وراثة الامبراطورية العثمانية سواء كانت تلك الحدود مقصودة أم غير مقصودة (٤٠) وما نظن ذلك إلا متعمدا نتيجة عاملين أساسيين:

الأول: يشير إلى وجود موارد نفطية ذات أهمية استراتيجية لرفاهية البلدان الصناعية.

والثاني: ظهور دولة إسرائيل التي سرعان ما اكتسبت هيئة القوة الإقليمية بفضل دعم لايتوانى من هذه البلدان الصناعية ذاتها.

ثانيا: مشكلة الحدود - صناعة استعمارية للقنابل الموقوتة:

من الحقائق البادية التي لامراء فيها أن الدول التي نشأت عن تصفية الاستعمار، قد ورثت حدودا أقيمت المرة تلو المرة على أساس من علاقات القوى في ذلك الوقت أو ذاك، ومصالــح ونزاعات الدول الاستعمارية القديمة.

ومن اليسير تصور كيف أنه لو أُريد تفجير نزاع ما في المنطقة فإنه يسهل ضبط التوقيت وتحديد المكان، كما يسهل تصور تداعي المشكلات والأزمات ثم اتخاذ إجراءات كفيلة بضمان الاستقرار وحماية المصالح.

ويزيد من تعقد هذه المشكلة وتركيبها تعبيرات هائمة غائمة، ينجح في إضفاء المعنى عليها صاحب القوة سواء كانت قوة عسكرية، أم قوة مالية، أم قوة نفطية، فتكون

هذه التعبيرات مجالا للإثارة التاريخية أو العاطفية في آن واحد لمايسمى بـ «مصالح الأمة العربية» دون تحديد لماهية المصلحة أو حدودها، ومايعد منها مصلحة ومالا يعد كذلك، وما يعد منها حقيقيا جوهريا معتبرا، وما يعد منها زائفا متوهما وغير متوهم وغير معتبر، فتستخدم الكلمة كشعار أكثر منه حقيقة متعينة، وكتسويغ للأفعال وتبرير للحركة أكثر منها ضابط ومعيار.

ولو أردنا أن نتفحص «قصة الاستعمار»، وكيف تنازع على مناطق النفوذ في المنطقة العربية، وكيف كانت مناطق النفوذ والقوة تتحكم في الحدود، وكيف كان توسيع منطقة ما لصالح قيادة ما في ذلك الوقت، أو تنصيب أمير أو ملك على منطقة معينة، فقد كان هذا من الأمور التي تقع في سياق «الهدايا» أو« المكافآت» أو خوف من قوة صاعدة لإحداث توازن مرغوب، أو قوة يراد تقليم أظافرها قبل استفحال خطرها، بالإضافة للتعامل الأساسي والمحوري الذي كان يتحكم بعملية ترسيم الحدود طبقا لمصالح دول باتت تسيطر على المنطقة في ظل منافسات حادة (٤١)، وكان تكوين «شركة النفط التركية» في ١٩١١م إيذانا بالأهمية التي بدأ النفط يثيرها في المنطقة...، وجاءت اتفاقيات سايكس بيكو في مايو ١٩١٦م ثمرة لمناقشات طويلة ومريرة حددت فيها الخطوط العريضة لتقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ بين الفرنسيين والإنجليز، ولعبت بريطانيا [العظمى] آنذاك دورا حاسما في ترسيم الحدود، فقد وضعت الحدود بين شرق الأردن وفلسطين عند نهر الأردن ومنتصف البحر الميت، أما الحدود الجنوبية فجاءت نتيجة حل وسط مع ابن سعود الذي ترك العقبة لشرق الأردن عام ١٩٢٥، وفي الغرب كانت الحسابات النفطية ماثلة بالطبع في عملية ترسيم الحدود، ففي عام ١٩٢٢م رسمت الحدود بين العربية السعودية والعراق لصالح العراق، وبينها وبين الكويت على حساب الكويت، وفضلا عن ذلك أقام هذا الاتفاق بدعوى تسهيل تنقل البدو من الناحية الرسمية، منطقتين محايدتين، للدول المتاخمة فيها حقوق متساوية، وفي عام ١٩٢٣م رسمت الحدود بين الكويت والعراق - وهما منطقتان تابعتان لبريطانيا العظمى آنذاك - دون مشكلة في ذلك الوقت، لكنها جعلت من وجود مشكلة دائمة فرصة للتفجير بعد الرحيل، فقد كان واضحا أن الحدود المعتمدة ترمي إلى منع العراق من أن تكون له

واجهة بحرية مفيدة على الخليج، باعتباره بحرا بريطانيا، إذ واجهت بريطانيا قبيل ثلاث سنوات أي في عام ١٩٢٠م تمردا قويا، خلق ظروفا تعاملت معها بتنصيب فيصل ملكا للعراق في أغسطس ١٩٢١م، وفي النهاية ألحقت بعصبة الأمم ولاية الموصل القديمة، التي كانت تطالب بها تركيا الكمالية وتسكنها أغلبية من الأكراد بالعراق، أما فلسطين فقد أدمجها وعد بلفور في ميثاق الانتداب، رغم احتجاجات العرب الشديدة آنذاك.

كان ذلك هو الإطار الذي جرت فيه تصفية الاستعمار من الأطلسي حتى الخليج، وفي نهاية العشرينيات لم يكن هناك سوى بلدين عربيين مستقلين، بمعنى عدم وجود قوات أجنبية في أراضيهما هما اليمن منذ ١٩١٣م عمليا، ومملكة ابن سعود....(٤٢)

يوحي ذلك الاستعراض بأكثر من نتيجة مهمة:

١- أن ترسيم الحدود في المرة تلو المرة كان يتم وفق علاقات القوة المتغيرة، وحدود المصالح المتبدلة، ومن هنا كانت الحدود في كل مرة تابعة ومتغيرة.

٢- أن ترسيم الحدود في الدول المستعمرة من دولة واحدة كان يتم وفق عناصر متعددة ومتشابكة [المكافآت - الهبات - العقوبات]، فضلا عن مصالح الدول المستعمرة آنذاك، علاوة على أن تلك الدول كانت تعي - ومع تصاعد حركات المطالبة بالاستقلال - أنها باقية لفترة من الزمن قد تطول وقد تقصر، فتركت من عناصر الفرقة حتى تمسك بخيوطها، بحيث تستطيع إن شاءت تفجير المنطقة ما أرادت ذلك، فقد كان أحد مداخل الاستعمار القديم أن التفرقة أهم سبيل لبسط سيطرته وسيادته، فكانت صناعة مناطق إثارة الخلاف والتنازع عليها بعد رحيله أهم ضمانة لعودته أو وجوده ومدخلا هائلا لتطبيق قاعدته الذهبية «ارحل لتبقى».

٣- إن الحدود والأقليات وغيرها من مداخل التأثير في المنطقة ظلت وستظل من القنابل الموقوتة التي تحمل عناصر التفجير، حتى مع المطالبة بإعادة النظر في الحدود الاستعمارية، استنادا إلى الحجة التاريخية. وهذه الحجة رغم أنها قد تستند إلى أسانيد بعضها وجيه إلا أنها تخفي في طياتها مكامن التفجير لأوهى الأسباب، وهي في جوهرها حجة هشة ذات حدين يمكن قلبها للمصلحة أو ضدها، وواقع الأمر أن

الحجة التاريخية دائما ما تخفي سببا أو أسبابا أخرى حقيقية، وتتخذ كذرائع من الداخل أو من الخارج للتفجير، إذ تعد في حقيقتها قنابل قابلة للتفجير.

وهكذا أريد لهذه الحدود على الأرض أن تؤتي آثارها في تكوين مجموعة من الحدود النفسية يمكن أن تثير النزاعات والصراعات والادعاءات، كما تمثل قابليات هائلة لاستدعاء أحداث، هي في التحليل الأخير ليست في مصلحة المنطقة، بحيث تشكل مقدمات لأزمات، كما يعد هذا الوضع من الأوضاع المثالية التي تجد مرتعا خصبا في عقلية الوهن ومسوغا للاعتداء باسم الحق التاريخي، كما أنها تجعل من صناعة التفتيت والتجزئة (٤٣) حاجزا منيعا للقيام بعمليات التكامل والاستكمال والتكافل كحلقات مفقودة بين أجزاء الكيان العربي.

٤ - إن دول الجوار التي أسميت كذلك في بحوث كثيرة، ومن خلال ترسيم الحدود جعل من هذه القضية مبررا لتفجير نزاعات لا تسمح بعلاقات تحتفظ للكيان الاجتماعي الحضاري العربي بعمقه الاستراتيجي لدول تتحد معه في العقيدة مثل تركيا وإيران (٤٤)، والتي تعد في حقيقة أمرها بمثابة «دول أركان» (٤٥)، لا مجرد دول جوار كتعبير جغرافي محض، دول الأركان عمق استراتيجي تأوي إليه المنطقة العربية لتحقيق عناصر أمنها وتوطيدها على قاعدة ممتدة، تتوجها الوحدة العقيدية متمثلة في الإسلام، والمشاهد أنه قد فرض وضع خاص للواء الأسكندرونة ١٩٣٩م، بينما تطالب تركيا بحقها في ولاية الموصل القديمة التي كانت تطالب بها تركيا الكمالية، وكذلك الأمر مع إيران، عربستان وخوزستان ظلتا موضع تنازع حدودي دائم بين إيران والعراق أو بين العرب وإيران، ومن هنا نجح الاستعمار - ضمن معادلة ترسيم الحدود - في أن يبقي على تلك الدول - المسماة بدول الجوار الجغرافي - كمناطق نزاع مستمر في علاقاتها العربية، وليست كما هو مفترض عمقا وامتدادا استراتيجيا، ومن ثم كانت الحدود تلك قنابل موقوتة، ليس بين الدول العربية فحسب، بل بين العرب ككيان وبين دول أخرى مثل إيران وتركيا، فإذا ما أريد تفجير هذه القضايا بافتعال أزمات من خارج بالمؤامرة ومن داخل بالقابلية لها بالوهن والغفلة، أو إذا ما أريد إطالة أمدها استطاعت ذلك،

شاهد على ذلك الحرب العراقية الإيرانية الأخيرة، وأزمة المياة التي يمكن تفجيرها بين سوريا والعراق وتركيا.

٥- إن التشابك بين القضايا المختلفة [الحدود والتجزئة والتفتيت] من ناحية، والصراع العربي الإسرائيلي من ناحية ثانية، والنفط باعتباره موضوعا للثروة قد برزت بشكل متزامن في بدايتها، فالشركات النفطية بدأت تحس أهميتها منذ عام ١٩١١، وترسيم الحدود بتقسيم مناطق نفوذ كان في ١٩١٦، ووعد بلفور كان في ١٩١٧(٤٦).. هذا التزامن والتشابك والترابط يجعل من الربط بين القضايا الثلاث التي يمثل التعامل معها دلالة على قابليات الوهن في النظام العربي، وهذا أمر لا يحتاج لمزيد من نقاش.

ثالثا: العالم العربي بين هدر الإمكانية والقابلية لها:

كما أشرنا إلى الجذور التي يعد التفتيت عملية إضافية للهدر فيها، فإنه من المتحقق أن قاعدة سلوك الهدر وجدت أهم قابلياتها في ذلك النظر الجزئي والتفتيتي للمنطقة والقوى العربية. وبدلا من تعاملهم مع الحدود - رغم قناعتهم بذلك في لغة الخطاب السياسي - على أنها أمر طارىء يتعرفون من تاريخهم على تاريخ صناعته الاستعمارية، وأنه يجب التحول عنه والحد من إفرازاته السلبية في الكيان العربي، فإن هذه الحدود الإقليمية القانونية قد خلقت أوضاعا ذات طبيعة معنوية ونفسية، كرست وضع «الحدود» وآثارها، وشكل وضع التجزئة والتفتيت جملة من الإفرازات على شاكلتها فضلا عن اعتبارها قابليات لعمليات متتابعة من هدر الإمكانية بالمعنى الواسع، سواء بالغفلة عنها أو القصور باستثمارها أو حبسها داخل دائرة ضيقة تؤدي حتى إلى عقليات واهنة، تتخذ أشكال الترف والسفه والسرف، أو أشكال السخرة في التعامل (العمالة العربية في الخليج)، أو مكافآت المواقف، إذ تعبر في كل تلك المواقف عن رؤية قاصرة في التعامل مع الموارد هذا من ناحية، أو التعامل المصلحي الآني القصير النظر من ناحية أخرى.

وهذا التراكم أنتج في التحليل الأخير مجموعة من التشوهات في العقلية العربية والمنطقة العربية، لم تؤكد فحسب على سلوك الهدر وعقلية الوهن بأشكال مختلفة ومتنوعة، بل أكدت على استمراريتها بشكل يستدعي هذا التوا تر التاريخي الذي يشكل بدوره قرينة أكيدة على جذور عقلية الوهن التى تركت تتراكم في كافة العوالم: عالم الأفكار، وعالم الأشياء، وعالم الأشخاص، وعالم النظم، وعالم الأحداث. وزاد من حدة هذه العقلية وآثارها أن كونت عناصر القابلية الكامنة فيها شروطا لاستمرارها إذ انه رغم هذا التفتت في العلاقات العربية فإن الآخرين ظلوا ينظرون إلى المنطقة العربية كوحدة كيانية وعربية، وظلت الصورة التي ينظر بها من خارج للمنطقة العربية على أن دولها تشكل «كياناً سياسياً واحداً ويبنون تحليلهم - خطأ - على افتراض أنه عالم متجانس من كل النواحي بل يتحدث بعضهم كما لو كانت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية كلها، أو على الأقل دول الشرق الأوسط العربي جميعا، دولة واحدة »(٤٧).

وهو أمر في ظل قواعد المواجهة الحضارية أدى إلى إحداث عملية تفتيت واسعة أضيفت إلى التفتيت البادي في الكيان العربي، فضلا عن القابليات التي تشكل بيئة تضخم من عناصر التفتيت، وتجد في هذه البيئة عناصر التمكين لها.

وهذه الصورة - بغض النظر عن صحتها أو خطئها، عن سوء الطوية خلفها أو غير ذلك - قد مثلت صورة ذهنية لدى الآخرين، إذ مثل العالم العربي - رغم تعدد كياناته السياسية وتباين مايضمه من شعوب - أمة واحدة تعايشت لفترة طويلة في إطار سياسي موحد ولا يزال كثيرون من أبنائها يتطلعون إلى الاتحاد في المستقبل...(٤٨).

وكرس ذلك لغة النفاق السياسي السائد، والخطاب الأيديولوجي العربي المعاصر الذي ظل يتعامل مع قضية الوحدة في سياق عمليات المزايدة الصوتية، رغم الوهن الواقعي الكامن، سواء في الذهنية العربية حيال حتى الحدود الدنيا لاستثمار مقومات الكيان الحضاري العربي، وظلت عملية الوحدة إما مظهرية شكلية تتكون لها المؤسسات وتخرج عنها الاتفاقيات بلا أدنى مردود يذكر، أو تظل تتكرس في عالم الأماني والكلمات لاتعدوه ولا تتعداه.

شكل كل ذلك متوالية هندسية سلبية في عقلية الوهن؛ إذ تركبت فيها كل عناصر «الاستعداء» من خلال صورة ذهنية رسمت دعائيا وأكاديميا واستشراقيا وأنثربولوجيا «للعرب» والمنطقةالعربية، وتركبت فيها كل سمات التفتيت والتجزئة واقعيا، ووجدت المسوغات في فهم قاصر ومشوه «للدولة القومية» و«السيادة» و«الحدود»، إذ شكلت هذه الثلاثية الفاعلة في العقلية العربية قنوات لتسويغ عمليات التجزئة، والتفتيت والانكفاء الإقليمي الداخلي، وأبرز كل ذلك عالم المقومات والامكانات باعتبارها شتاتا لارابط بينها، بل في الأغلب الأعم لا تسير في صورة متساوقة ومتسقة بل متناقضة ومتضاربة، تؤكد على النظر الضيق والقصير والأعشى لمجمل مشكلات وأزمات المنطقة العربية (٤٩).

رابعا: الصراع العربي الإسرائيلي -صراع حضاري مصيري - قضية في قلب ازمة الخليج:

من الملاحظ كما سبق أن [رسم الحدود، والاهتمام بالنفط، وبدايات زرع إسرائيل] قد تزامنت بشكل ملفت للنظر، ويبدو أن هذا التزامن يفرض مرة أخرى من حيث الارتباط بين القضايا الثلاث، «الحدود» كانت المبرر الظاهر للغزو العراقي للكويت، والنفط وحمايته كان المبرر الحقيقي لحركة الولايات المتحدة في سياستها، وإن اتخذ ذلك شكل الدفاع عن الشرعية الدولية، والصراع العربي الإسرائيلي [سواء باتخاذ إسرائيل حالة من التأهب، أو الممارسات الإسرائيلية التي يحميها تخاذل الشرعية الدولية، التي وان اتخذت إجراءات فعلية ضد العراق، تكتفي باتخاذ قرارات الإدانة والاستنكار حيال ممارسات لا إنسانية ضد الفلسطينيين، بدءا بإزهاق الأرواح وانتهاء بالنفي والترحيل، وأخيرا إثارة قضية الارتباط على مستوى حل القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلي متزامنة مع حل قضية الكويت].

كل ذلك جعل قضية «الصراع العربي الإسرائيلي» واقعة في قلب أزمة الخليج، تتخذ فيهاالأطراف المختلفة مواقف متعددة ما بين رفض الربط بين القضيتين [الكويت

وفلسطين]، ومواقف متجاهلة لما يحدث للفلسطينيين والأرض المحتلة من جانب المناصرين للقضية، كما أنها تتجاهل تأهب إسرائيل.. كافة هذه المواقف النابعة من عقلية الوهن التي ترضى لبعض من الكيان العربى مالا ترتضيه لنفسها لتمارس عقلية التجزئة، ليس فقط في السلوك الذي يتعلق بالحدود، ولكن يتطرق ذلك إلى التعامل مع فوائضها النفطية، ويمتد ذلك إلى قضايا [الصراع العربي الإسرائيلي - والقضية الفلسطينية - والانتفاضة]. وهي بموقفها ذلك تؤكد وتزكي ازدواج المعايير في التعامل الدولي وإبراز مفهوم الشرعية الدولية باعتباره مفهوما انتقائيا، وهو ما يشير إلى جوهر المصالح في الحركة السياسية، بينما يعتبر البعض أن موافقة الولايات المتحدة على قرارات الإدانة والشجب يعد تطورا غير مسبوق في الموقف الأمريكي، دون ملاحظة أدنى تعلق بين القرارات الصادرة وطبيعتها بصدد أزمة الخليج، بالاضافة لعنصر الزمن وسرعته في اتخاذ مثل هذه القرارات التي يمكن تسميتها بالقرارات. الإجراءات، وهوما يضفي الفاعلية عليها في التنفيذ الفوري والحاسم، وطبيعة القرارات الخاصة بأزمة الفلسطينيين وعنصر الزمن وتباطؤه بتأجيل اتخاذ القرارات أكثر من مرة في محاولة لتجنب مقدمي القرار للاستخدام الأمريكي للفيتو، فيخرج القرار الغامض الذي لا نجد فيه وضوحا أكثر من كلمات إدانة واستنكار تختفي فيها الإجراءات، تتسم بالصياغات العامة المعماة من مثل اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. ...أو. ....(٥٠).

وفي هذا السياق يمكن القول إنه منذ «بداية الأزمة الراهنة يمارس النفوذ الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة كل ثقله في صف استراتيجية المواجهة مع العراق، التي سرعان ما اختارها الرئيس بوش، ولم يكن هذا النفوذ - وبالتأكيد - أقل العوامل وزنا في التأثير على قرارات البيت الأبيض، ولكن هذه الأزمة تأتي في إطار إقليمي تطرح فيه مشكلات أمن إسرائيل بالفعل في عبارات جديدة ويغدو فيه نشوب نزاع في الشرق الأوسط أمر معقولا بل ممكنا.

فالآن من اليسير تلمس التأييد العام لفكرة أن إسرائيل في حدودها قبل ١٩٦٧

أصغر من أن تستقبل الكتلة المتزايدة من المهاجرين السوفييت، ومن ثم فإن هناك ضرورة مطلقة للاحتفاظ بالأراضي المحتلة، فسيكون التوازن السكاني في المستقبل أكثر مواتاة لليهود منه للعرب، وإذا لزم الأمر فتسهم في ذلك عمليات «التهجير» (٥١).

ولاشك أن إسرائيل تجد الآن في المغامرة العراقية حجة تؤيد تشددها، بل تحاول أن تجعل من العراق المسئول الوحيد عن عدم الاستقرار في المنطقة وليس إسرائيل، وأن خطر العراق يطولها [أي إسرائيل] مثلما يطول الدول العربية ذاتها.

كما تجد في تسلط أنظار النظم العربية على أزمة الخليج فرصة تنفذ فيها مخططاتها، خاصة أنها تنحى إجراءات الشرعية الدولية منذ قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذين يدين منذ نوفمبر ١٩٦٧ الاستيلاء على الضفة وغزة بالقوة، إلا أنه طيلة ثلاثة وعشرين عاما لم يتخذ أي إجراء عملي لفرض احترامه، فهل يفلت هذان الإقليمان من القانون الدولي لأنهما لا يمتلكان نفطا؟، إن التطبيق الانتقائي للقانون «أفقد الأمم المتحدة جانبا كبيرا من مصداقيتها (٥٢).

بينما الليكود يستمر في استغلال التشنجات الجارحة والالتفات لأزمة الخليج «لكي يبرز سببا للنزاع العربي الإسرائيلي، وهوالطابع العدواني والغادر لجيرانه الراديكاليين - على حد تعبير التايم - في حين يخفي سببا آخر هو التشدد والتوسعية الإسرائيلية (٥٣).

فهل يمكن لعقلية الوهن أن تتخذ موقف التنبه، وبشكل متزامن مع أزمة الخليج، طالما ترفض إسرائيل التحرك من الأراضي المحتلة، وطالما ظلت تقمع الفلسطينيين؟ مؤكدة أن السياسة الإسرائيلية ستظل مصدرا لعدم الاستقرار، وستدفع الولايات المتحدة – كحامية وصديقة لإسرائيل – الثمن في شكل هبوط قدرتها على التعامل مع العرب سواء معتدلين أو راديكاليين؟ (٥٤).

أم ستظل عقلية الوهن تتعامل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي بعناصر متداخلة من الغفلة والتداخل والعجز والتهاون.

خامسا: ردود خاطئة لمشكلات صحيحة:

التواتر التاريخي الذي نوهنا عنه والذي يصف الواقع العربي المرة تلو المرة كعقلية وهن لا يعني ضرورة أن الخطأ خطأ «التاريخ» أو «الزمن»، فالزمن والمكان باعتبارهما وعاء العملية الحضارية يعد الإنسان أساسا هو الذي يضفي القيمة على الزمن والمكان، وإسنادات عقلية الوهن أو العزة إنما تعبر عن حقيقة المسئولية الحضارية «في الغياب الحضارى» والاستقالة الحضارية»، فمن عقلية العزة والوعي التي رسمت حقيقة الصعود العربي الإسلامي إلى عقلية واهنة غافلة مقلدة تختط طريق «التقليد الهزيل لأسلوب الحياة الأوروبي - الأمريكي، أو تعود أدراجها تتماحك بماض ذهبي، تسربت إليه عناصر الوهن حتى تمكنت، افلم يكن أمرا محتوما ناتجا ومحصلة لعقلية الوهن أن يعيش العرب كل هذه المدة الطويلة في كنف الإمبراطورية العثمانية، ويخرجوا عنها وعليها «وربما لأسباب كثيرة متشابكة بعضها حقيقي وبعضها زائف» باسم الاستقلال، فيستعان بخصم أخطر، يعالجون الخطأ بخطيئة ويطلبون الداء لا الدواء، فيخضعون بعدها للامبراطوريات البريطانية والفرنسية والإيطالية قبل أن يصلوا إلى استقلال، كثيرا ما كان مرادفا للعجز وشل الفاعليات، يخرجون من تقليد إلى استعمار إلى حالة متراكمة ومتضخمة من التبعية بكل صورها وتنوعاتها وتشابك؛ حلقاتها محققة حال الاستحكام للدائرة، التي تؤكد على حال العجز المفضي إلى تراكم العقلية الواهنة، أينما توجه لا تأتي بخير.

وفي هذا الإطار فإن الرئيس صدام حسين بدلا من أن يتصدى لأسباب هذا الوضع المدمر ذاتها، التي من شأنها أن تغذي مركب النقص، قد استخدم بمهارة آثاره الضارة ليبدو وكأنه هو الذي نجح في تحدي «الدول الكبرى» وبمنطق قانون الغاب نفسه الذي طبقته هذه الدول دائما في نظام العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، وفي هذا السياق يبدو صدام حسين لكثير من العرب وكأنه يفتح أمامهم آفاق تحقق أملين قديمين للغاية ومشروعين:

الأول: هو إعادة اكتشاف وحدة عربية متحررة من الحدود المصطنعة التي رسمها

الغزاة الأوروبيون بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٨م «الرجل المريض» الذين احتالوا – مع التأكد من موته – ليكونوا الوارثين لتركته بعقود مزورة، وترضيات مداهنة استغلت وضع الشقاق والنزاع المؤدي حتما إلى ذهاب الريح كأحد منتوجات عقلية الوهن.

الثاني: هو القدرة على التحدي والثأر من الغرب، أي من تلك الحضارة الجديدة التي لايكف نجاحها الظاهري عن إثارة الضيق، والتي قضينا في ظلها السبعين سنة الأخيرة من حياتنا وفي كل عمليات « التسرع » ومخاطبة العاطفة الوجدانية واللعب عليها وبها، الأمة والجماهير يمكن في حقيقة الأمر تحقيق حالة من حالات الفهم، أو الوعي القاصر الذي يقود في الحركة إلى استثمار الأضرار والأسباب الكامنة [للمصالح الذاتية الخاصة]، لا محاولة معالجة الأضرار وتقصي الأسباب وفق حركة وعي كاملة، بالغة الرشد(٥٥)، تجد عناصر الفهم القاصر داخل عقلية واهنة من صنف آخر، تلعب بالمتناقضات وتزيدها تعقيدا في سياق لغة الخطاب السياسي التي تتسم – هي الأخرى – بالتلاعب، تجد عناصر قابلة لدغدغة المشاعر والعواطف لتزكية عمليات الثأر الكبرى في كل الأحداث الكبرى، نجد العنصر المحرك « لجماهير » تشعر عن حق واستحقاق بالسخط لما يقع عليها من مظالم وتهزها أحقاد مبررة، فتهب للتمرد والانتقام، ولكن هذه الجماهير التي تعتبر « ساقطة القيد » في اعتبار كثير من النظم العربية، رغم أنها في إطار لغة الخطاب السابق تتحدث باسمها تارة تعبر عن إراداتها أو « روحها » هي مغيبة لاراداتها، تنوب عنها فيما لا يجوز النيابة فيه «على حد تعبير الفقهاء» من ناحية، تزهق أرواحها عضويا ومعنويا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا (٥٦) من ناحية أخرى.

فهذه الجماهير – وفق نموذج العلاقة السياسية الفرعونية (٥٧) _ صارت لا تترجم دائما سخطها بشكل تلقائي مباشر إلى فعل، وخاصة في وضع لا تترك فيه تقنيات الدولة في القمع شيئا تغبط عليه بلدان العالم الأخرى، فالمنطقة العربية ـ في هذا المجال على الأقل – عامرة بكل أصنافها، لا تحتاج دروسا من أحد في الممارسة «الفرعونية»،

وتستحق مكان الصدارة في منصة منتهكي الحقوق الإنسانية، من أدناها المتمثل في حق الحياة إلى أعلاها المتمثل في حق «العزة» و«الموت» (من أجل رسالة حضارية).

وفي ظل كل هذه الظروف تغدو كل الفرص مناسبة لمحاولة استخدام كل هذه التناقضات والتباينات في قلب العالم العربي، سواء على مستوى نظامه الاقليمي [التوزيع غير المتكافىء للثروات، الفشل المتكرر في مواجهة قضية الصراع العربي الاسرائيلي والتي أصبحت ضمن سلسلة طويلة من المصالح الآنية في المزايدة والمؤامرة]، وعلى مستوى النظم العربية مفردة والتي تعاني في معظمها من فراغ دستوري تتسم به معظم بلدان الخليج وفرعونية سياسية في بقية البلدان العربية مع تفاوت في النماذج، وغيبة القنوات الوسيطة في العلاقة السياسية أو امتهانها مع وجودها ظاهريا، وهوما جعل القاعدة القانونية ليست عامة أو مجردة بل هي انتقائية في الصياغة والتطبيق، مشخصة إلى حد صدور قوانين لمصلحة أشخاص أو فئات، مما جعل القانون أقرب ما يكون إلى «صناعة» منه إلى «عدالة»، وصار وضع اللاقانون في هذه المجتمعات باعتباره القاعدة الأصلية الكامنة خلف التشريعات في معظمها مدخلا مهما للاستبداد، وهوما جعل تلك المنطقة تحتل قدرا لا بأس به من تقارير منظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان العربي، وصارت الأحداث تهب كعواصف بشكل يبدو وأنه مفاجئاً في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية على غرار [أحداث مكة – والاضطراب البرلماني في الكويت، والاعتقالات السياسية في البحرين. .... الخ](٥٨).

وهنا تبدو أزمة الخليج تتفاعل فيها كل تلك المشكلات المتراكمة التي تجد امتداداً من حيث موضوعاتها ومناهج مواجهتها [التجزئة والتفتيت ـ الثروة العربية ـ الحدود ـ لغة الخطاب السياسي القاصر – الفرعونية – الشرعية –الاحتيال وتشكيل الرضا الكاذب](٥٩).

هكذا رأينا – مع تطور الأحداث – عقلية تجزئة وتفتيت، مشاكل حدود [قنابل موقوتة]، ثروات عربية متفاوتة، لغة خطاب سياسي تستثمر الضرر لا تعالجه، فرعونية العلاقة السياسية وفردية اتخاذ القرار، شرعية متوهمة، كل ذلك وجد شروطه وقابلياته

في عقلية وهن فجرت الأزمات واحدة تلوالأخرى.

وحتى تتضح قابليات الواقع العربي وشروط عقلية الوهن، فلننظر إلى تباينات جد خطيرة يمكن أن تستثمر دائما ممن يتميزون بقدرات الطموح الفردي والخطاب السياسي المتلوِّن، إن التباينات بين العرب والبيئة التي يزرع فيها شتلات النزاع والخلاف: [ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم].. إنها السنة الأساسية، السنة النزاعية القائمة على عقلية التفتيت والتجزئة والتجزيء.

تشير دراسة حديثة أصدرها اتحاد البنوك العربية الفرنسية «اليوباف» في باريس، إذ تذكر الدراسة أن مجموع الديون العربية يبلغ نحو ٢٠٨ مليار دولارات، في حين تتجاوز الأصول العربية في الخارج ٦٧٠ مليار دولار، أي أن العالم العربي دائن للنظام المصرفي الدولي بنحو ٤٦٢ مليار دولار، لكن هذه الأصول مركزة في أيدى بلدان مجلس التعاون الخليجي الست، أما بقية البلدان العربية فجميعها مدينة بدرجات مختلفة(٦٠). فالبلدان العربية لا تجنى سوى «فتات» الفوائض المالية لكل بلدان الخليج، إذ لا يوظف من هذه الفوائض في مشاريع التنمية العربية سوى حوالى ٥٪ (٦١).

فقط تشير هذه الدراسة إلى «حالات الوهن»، وعناصر التكافل كجزء من عقلية القوة، وإمكانات متوفرة بلا فاعلية، بل ومن منتوجات عقلية الوهن أن تتكاتف في مسئوليتها في تحقيق الضرر، بينما تهمله في تحقيق النفع، وإنها لحالة مركبة من الوهن.

سادسا: *الحرب العربية الإيرانية* - مسئوليات جماعية وسنة التعاون:

سنة التعاون ليست فاعلة به، ولكنها ترتبط بطبيعته وأشكاله ومقاصده: «وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان» (٦٢)، فاعلية هذه السنة تكون في إطار حقائقها الأساسية، في إطار السياق الإقليمي الجائر، فإن العراق أبعد ما يكون عن أن تتمثل فيه العناصر اللازمة لأن يطرح نفسه «مصححا للأخطاء»، إذ كيف يمكن

– في الواقع السياسي والاجتماعي – تبرير السلطة الشخصية لصدام حسين والتي تتصف «بالاستبداد» وبعلاقة فرعونية سياسية راسخة بكل تشكيلاتها، تبدو فيها حقيقة الاستخفاف الشرط الضروري للطاعة العمياء؛ إذ يتشكل النظام السياسي بكل عملياته من «برلمان عاجز لا يعدو أن يكون صندوقا رنانا للقرارات التي تتخذ بصورة انفرادية»، وسياسات القمع السياسي والنقابي، واختفاء المدافعين عن حقوق الإنسان، وسياسات الكبت والتصفية المتبعة ضد الأكراد والتي وصلت إلى حد استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعب «تجاسر» على أن يطالب بالحكم الذاتي داخل الدولة العراقية، هذه العناصر التي تشكل قواعد الفرعونية السياسية تفاعلت لتخرج «قرارات عفوية وخطرة» في إطار الممارسة السياسية، فمن تصالح مع الشاه رضا بهلوي وتوقيع اتفاقيات الجزائر عام ١٩٧٥ لترسيم الحدود العراقية الإيرانية يعود العراق ليدخل في حرب مكلفة بقدر ماهي عقيمة بالنسبة للشعبين العراقي والإيراني، هذه الحرب التي كان الخصمان المشتركان فيها هما الفائز الأول وربما الوحيد، فكانت أهم محصلتها إضعاف الطاقات العسكرية والبشرية والاقتصادية لدولتين اقليميتين كان بوسعهما ـ حتى دون تحالف ـ أن يسهما في بلوغ ميزان قوى أفضل في «الشرق الأوسط» وصارت دولة مثل «إيران» التي تمثل إحدى أهم دول الجوار الجغرافي بل امتدادا استراتيجيا أكيدا للكيان الاجتماعي الحضاري العربي، خصما في حرب من حيث أطرافها وموضوعها تؤكد على عناصر الافتعال البادية منذ اللحظة الأولى وفي إطار مجابهة عقلية الوهن لخصم متوهم بينما تترك خصوم متيقنة، وحالة، تمارس خصومتها بلا أدنى مواجهة أو في أحسن الأحوال مواجهة صوتية لا تتعدى ذلك إلى الفعل والحركة [الصراع العربي الإسرائيلي].(٦٣)

وقد خرج العراق في سياق ممارسات نابعة من عقلية الوهن [الاستدراج ـ الاستمرار ـ الاستنزاف] من هذه الحرب مدينا بأكثر من ٨٠ مليار دولار، وفقد ما يقرب من مليون رجل سقطوا في ميادين القتال، في حين كان ميزان مدفوعاته قبيل نشوب الحرب يمثل فائضا كبيرا، كل هذه الآثار والمثالب لم تؤد أساسا إلا إلى ذات الوضع القديم: «حماية الأسر الحاكمة في الخليج والمصالـــــح المختلفة للدول الكبرى المستفيدة في المنطقة» (٦٤).

وكان صدام المزهو « بحربه » [ضد إيران] على المقاومة وبحكم ذلك وبإيعاز من الولايات المتحدة ابتداء واستمرارا، قد انغمس في حرب انعكست مدتها وتكلفتها في أشد الخسائر وطأة على الدولة العراقية.

هذه الحرب التي وإن خاضها ماديا الجيش العراقي، إلا أنها ترجع إلى المسئولية الجماعية لبلدان الخليج والولايات المتحدة التي دفعت العراق وشجعته على شن حرب كان مفروضا أنها لن تكون سوى نزهة للقوات العراقية بأن تصل إلى طهران خلال عـــدة أيام !!! (٦٥).

وانتهت نزهة طهران بعد تسعة أعوام كاملة، وجد العراق نفسه يتحمل وحده آثار حرب مدمرة لم يستفد منها سوى الولايات المتحدة وبلدان الخليج وكانت لسنة «التعاون على الإثم والعدوان» أن تفعل فعلها، وعلى الباغي تدور الدوائر، فدول الخليج المساندة للعراق في حربها مع إيران صارت مطمعا للعراق نفسه، ومصر التي ساعدته عسكريا وانتاجيا والولايات المتحدة تقف في المواجهة مع العراق بعد أن كانت معه. ومع انتهاء الحرب الإيرانية فقد الرئيس صدام حسين بعضاً من دوره في مختلف العواصم الغربية خاصة واشنطن، وصحب التقارب البطيء والأكيد بين الولايات المتحدة وإيران حركة عكسية على مستوى العلاقات الأمريكية العراقية، ورأت بلدان الخليج أنها أسهمت بما فيه الكفاية في المجهود الحربي العراقي، فأخذت كل منها ـ وبدرجات مختلفة ـ تعمل على إدراج إيران في نطاق علاقاتها (٦٦).

وهكذا رأت كل من الولايات المتحدة وبلدان الخليج ـ آخذة في اعتبارها المعطيات الدولية الجديدة والنظام الدولي الجديد الذي أخذ في التشكل – أن من الضروري إغلاق صفحة هذا النزاع الذي مضت عليه تسعة أعوام، تاركة للعراق « مهمة غادرة » وهي أن تتعثر وحدها في آثار الحرب.

بل بدأت الولايات المتحدة – بمساعدة بريطانيا – بحملة دعائية مكثفة الهدف منها إيجاد المسوغ والمبرر على الأقل لمقاطعة العراق بأشكال متنوعة من المقاطعة أو التلويح

بتصفية القوة العسكرية للعراق بمساعدة إسرائيل.. كل ذلك بعد انتهاء دوره في الحرب العربية الإيرانية، فتغيرت لعبة المصالح في ظل هذه الأوضاع التي صعّد فيها صدام حسين لغة العداء في خطابه السياسي لدول الغرب خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى اسرائيل، هذا من جانب، ومن جانب آخر أعرب بوضوح - أثناء مؤتمر القمة العربي الأخير قبل الأزمة في بغداد - عن شكاويه ومطالبه، إلا أن بلدان الخليج رأت أنها قد سلكت خير سلوك تجاه العراق، بل مضى بعضها إلى حد مطالبته ببدء تسديد ديونه لها !! (٦٧) .

وهنا شعر صدام أنه ليس الشخص الذي يهان من دول منمنمة أو من شيوخ البترول، وانتهى الأمر باتخاذ القرار، ولم يكن الاختيار بالنسبة له صعبا، بل كان الاختيار سهلا ميسورا حدد فيه الميدان (الحلقة الضعيفة الممثلة في الكويت) ولم يعدم سببا (فقنابل الحدود الموقوتة والنزاع علي الحدود مع الكويت) كانت سببا كافيا لإحداث الغزو، يوجه من خلاله رسالة ممتدة إلى بلدان الخليج قاطبة، وربما إلى الولايات المتحدة(٦٨).

وهكذا كانت فاعلية سنة التعاون على الاثم والعدوان، فحتى يلغى صدام حسين آثار خطأ التقدير القاتل في حربه مع إيران، فقد دفع مدرعاته عبر حدود دولة الكويت (ذات السيادة)، وقاده منطق العدوان الذي ساد في ١٩٨١ ضد ايران الى عدوان جديد، لكنه هذه المرة ضد أحد حلفاء صدام القدامى، وحتى يعوض نزاعه مع ايران وآثاره الاقتصادية والسياسية فقد أطلق نزاعا آخر مع الكويت، وفي هذه اللحظة «شهدنا صورة من أبشع صور النفاق الدولي في نهاية القرن الحالي» (٦٩) هكذا تفرز عقلية الوهن المرة تلو المرة أشكالا متجددة من الغفلة والتكاتف في جلب الضر إن صح هذا التعبير، لاجلب النفع والمصلحة، وتهمل وبشكل واضح منافعها ولا تتكامل في تحقيقها.

سابعا: الإعالة الأمنية:

تثير أزمة الخيلج أكثر من عنصر في قضية الأمن وتصورها كقيمة أساسية ترتبط بالدولة بل وترتبط بالكيان العربي ككل.

والواقع أن المفهوم السياسي للأمن لايخرج في دلالاته عن المفهوم اللغوي له، حيث يصير تعبيرا عن عدم الخوف، لكن التأمين من الخوف هنا يأخذ معنى خاصا، يقوم على تحقيق الطمأنينة في كل ماله صلة بالتعبير عن الوجود السياسي (٧٠)، وهــذه الطمأنينـــة تعني بدورها أمرين متكاملين (٧١).

أولهما: إيجاد نوع من التوازن بين من يمارس السلطة الشرعية ومن يخضع لها بموجب مبدأ الطاعة في المعروف، وبذلك لاتسعى السلطة إلى مجرد تقديم لحقوق الحاكم وإنما تسعى في الوقت ذاته إلى الالتزام بحقوق المحكوم، وتوفير قنوات الاتصال بينها سواء كان اتصالا نظاميا، أو حركيا أو فكريا.

وثانيهما: كفالة الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك أي اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع السياسي، بما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والاستقرار.

والتعلق والتكامل بين عنصري مفهوم الأمن هو الذي يعطي لهذا المفهوم رؤيته كقيمة أساسية في التعامل السياسي الداخلي والخارجي، ووظيفة للدولة، وعملية حضارية شاملة ترتبط بكافة المناحي التي تحقق المقاصد العليا المتعلقة بحفظ كيان الفرد وكيان الأمة وبناء الحضارة والعمران.

ومن حقائق الأمن أن القوة مناط فعالية الأمن، والقوة في هذا السياق ليست قوة باطشة خلوا من كل حد أو ضبط ولكنها قوة مستخلفة، واكتساب الأمن مرهون بحيازة القوة ويستلزم ذلك الإعداد، والإعداد في مفهومه ليس مجرد تكديس لعناصر القوة، أو حركة هوجاء أو طاقة تعمد إلى التخبط وسوء التدبير، وإلا كانت – في أيدي مستحوذيها ـ غثاء لاوزن له، وهباء لاقيمة له، كما أن القوة لا ينبغي أن تكون وليدة

الموقف الذي قد يتطلبها، لأن إعدادها من لوازم فعاليتها، والإعداد مرحلة واعية سابقة على التنفيذ والاستعمال، وحين يكون هناك إعداد واع، فلا مجال للحرج والحيرة بحثا عن مخرج لسد عجز القوة الذي قد يفرضه موقف غير محسوب، فالإعداد كما يجلب الأمن الداخلي فإنه يفوت أن يؤخذ الكيان على غرة (٧٢).

ووفق هذه المعاني لمفهوم الأمن تطرح أزمة الخليج، حقيقة الدول المنمنمة ووظيفة الأمن، إذ تعتبر هذه الدول بهيئتها تلك في ظل نظام دولي لا يؤمن إلا بالتكتلات الكبيرة نسبيا، يجعل من وضعها هذا مع امتلاكها الثروة « مطمعا » وإغراء للاستيلاء (٧٣).

إن الأمن – خاصة في بعده العسكري – لايعني بأي حال زيادة نسبة الانفاق العسكري أو تكديس الأسلحة ولكنه أكثر من ذلك. وإن هذا النمط في التعامل الأمني ليس إلا شكلا للأمن لا جوهره، وليس إعدادا حقيقيا يحقق الرهبة للخصم بل هو فاقد للفاعلية ما لم يترجم إلى استخدام ومقدرة عليه.

إن نمط الدول المنمّنمة فضلا عن نمط اقتناء الأسلحة العسكرية يؤدي في الحقيقة لزوما ومنطقا إلى نمط من الأمن يمكن تسميته بالاعالة الأمنية.

وحقيقة الإعالة الأمنية والتعويل عليها لايتحقق الأمن في جوهره عن طريقها، بل ربما تؤدي – وفي ظل المصالح المتشابكة – إلى استبدال طامع بطامع، وهو – بحكم مصالحه – يحرص دائماعلى أن يظل هذا الطرف في حال دائم من الإعالة يطلب الاستعانة به المرة تلو المرة.

وقد يطرح البعض مسوغا لنموذج الإعالة الأمنية، قصة ذي القرنين لقوم طلبوا منه تأمينهم. .. «حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوما لايكادون يفقهون قولا، قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا، قال مامكّنّي فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطرا، فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا، قال هذا

رحمـــة من ربي فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء وكان وعد ربي حقـا». (٧٤)

إن هذا النموذج لذي القرنين إنما يشير إلى أهمية العمل كجوهر للعملية الأمنية، كما يعبر عن ضرورة أن يستعان بالعادل من غير مطمح أو مطمـع، فإنه بمروره على أمة كانت لضعفها وهوانها «لايكادون يفقهون قولا» ولايحسنون العمل ولا يقدرون على البناء ولايجيدون الدفاع عن أنفسهم، لذلك فهم يبحثون عن قائد ماهر من غيرهم يدفعون له مالا ليحصنهم من عدوهم «يأجوج ومأجوج» إنهم يريدون شراء الأمن بالمال، ويطلبون النصر بإعالتهم أمنيا، والأمن في جوهره لايُشترى، وكان من الممكن أمام هذا العرض المغري أن يستغل هذا القائد الظروف، ويسلبهم خيرات بلادهم. . ولكنه طلب منهم أن يعملوا بأيديهم، وأن يستفيدوا من خيرات بلادهم في الحصول على الأمن.

وإن تدبر قول ذي القرنين: «أعينوني بقوة» يشير بحق إلى القيمة الأمنية والوعي بالقوة كأنه هو المحتاج إلى العون ليبعث فيهم الأمل والبدء في إعداد القوة ..قال:«انفخوا»، وقد كان لهذا الحاكم أن يقوم بهذا العمل وحده فلا يتعلم هؤلاء الناس منه شيئا، فهو يدرأ عنهم الخطر ويتركهم في تخلفهم فيأتي ألف يأجوج ومأجوج، ولكنه أشركهم في إقامة خط الدفاع عن أنفسهم فعرفوا قيمة العمل، هذا هو الفارق بين المنهج والمنحة.

هوامش الفصل الثاني

(١) مع بروز كلمة النظام « الدولي الجديد » برزت مجموعة من الدراسات والبحوث تحاول تحديد المعنى به، وفي سياق النظام الدولي وحركته سواء تلك التي تتشكل داخل ازدواج المعايير أو التشوهات المزمنة لهذا النظام، يمكن مطالعة مجموعة مهمة من المقالات في عدد اللوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية في عددها الخامس الذي أفردته لأزمة الخليج وأسمته «أزمة الخليج: مزايدات قاتلة»، «صدرت في شهر نوفمبر ١٩٩٠».

انظر على سبيل المثال: كلودجوليان، جندرمة مشبوهة، لوموند ديبلوماتيك، ص ١، ص ٦ــ٧، وكذلك مقالة لنفس المؤلف، حروب مقدسة، ص ١٢ ــ ١٣، وهما مقالتان تحملان تحليلا وافيا للنظام الدولي الجديد، على حد التعبير الذي تصاعدت استخداماته في الآونة الأخيرة وبروزه متزامنا مع أزمة الخليج، منتقدة ازدواجية المعايير من ناحية، كما تلفت النظر إلى مجموعة التشوهات المزمنة داخل النظام الدولي من ناحية أخرى، بحيث تطرحان تساؤلا في غاية الأهمية يشكل تحديا لهذا النظام الموصوف «بالدولي الجديد»، وفحوى هذا التساؤل: هل المطلوب استقرار نظام دولي ظالم في بنيته ومعاييره؟ أم ماذا؟

وفي صياغة عناصر هذا النظام الدولي وتوجه الولايات المتحدة لأن تكون قطبا فيه يمكن مطالعة مقالة: برناركاسين، دروس رفيعة، لوموند ديبلوماتيك، نفس العدد السابق ص ١٣، إذ يشير إلى علاقة الولايات المتحدة بأوروبا – في ضوء دورها «كشرطي العالم» – والتي كانت أزمة الخليج مزمنة لتلقين مجموعة من الفضائل التربوية، على حد تعبير الكاتب.

وانظر في نفس السياق مقالا تحليلياً متعمقا لريتشارد بارينت، أهداف أمريكا الأساسية لوموند ديبلوماتيك، نفس العدد السابق، ص ١٦، إذ يشير بدقة إلى أزمة الخليج وتميزها في ظل نظام دولي مابعد الحرب الباردة، وحين سئل بوش عن هوية العدو الذي يحل محل الاتحاد السوفيتي أجاب على الفور «عدم الاستقرار»، ويؤكد بارينت – أحد مديري معهد الدراسات السياسية بواشنطن – أن هذه العبارة توحي بأن أمريكا لن تفتقر أبدا إلى خصوم.

بينما يربط جاك ديكورنوا بين النفط والمصالح، محددا أثر ذلك في تشكيل النظام الدولي والعلاقات الدولية بين الولايات المتحدة ومختلف مناطق العالم والفاعلين في النظام الدولي، انظر:

جاك ديكورنوا، القوة والقانون في منطقة الخليج: حمى نفطية أم غرغرينا عامة ؟ لوموند ديبلوماتيك، العدد السابق، ص ١٨، أما آلان بيطار فيعالج حقائق النظام العالمي الجديد علي ضوء أزمة الخليج والممارسة الأمريكية على وجه الخصوص، ويربط كل هذا (بالنظام) العربي ونظمه: لاحظ: آلان بيطار، منطق السلام ومنطق الحرب، لوموند ديبلوماتيك، العدد السابق، ص٢٤. ويؤصل ذات المفاهيم التي ترتبط بالنظام الدولي: موريس برتران، سياسة واقعية في خدمة أي نظام دولي ؟!، لوموند ديبلوماتيك. العدد السابق،ص ٢٣.

(٢) انظر في هذا السياق: متابعة الخيار بين السلام والحرب، وقارن بهذه الرؤية: آلان بيطار، منطق السلام. ..، مرجع سابق،ص ٢٤.

(٣) كلودجوليان، حروب مقدسة، مرجع سابق، ص ١٢ ـ ١٣، لاحظ أيضا مجلة العالم، (تقرير سياسي) منطق السلم تراجع أمام منطق الحرب: رابحون وخاسرون في حرب الخليج، العالم، العدد ٣٦٩، مارس ١٩٩١، ص ١٦ـ ١٧.

(٤) Time , September , 17 , 1990.

(٥) See , Le monde , Septembre , 13, 1990 .

(٦) انظر هذه الفكرة بصورة خاصة، كلودجوليان، جندرمة مشبوهة. ..، مرجع سابق، ص ١.

(٧) المرجع السابق، ص ١.

(٨) المرجع السابق، ص١، انظر أيضا: كلودجوليان، حروب مقدسة، مرجع سابق، ص١٢ـ١٣.

(٩) لاشك أن تعامل الولايات المتحدة بعد انتهاء أزمة الخليج مع قضية الصراع

العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، عاد إلى سيرته الأولى.

انظر: أحمد عز الدين، قطار التسوية حائر بين النصوص، الفرسان، أسبوعية سياسية، العدد ٦٨٩، الاثنين ٢٢ أبريل، ١٩٩١،ص ٣٧.

(١٠) انظر في البغي بالكلمات واحتكار تأويلها، وهو أمر تختلط فيه لغة الخطاب السياسي الداخلي والدولي بالقوة والسلطة: ناعوم شومسكي، الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري، تقديم: مصطفى الحسيني، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠، التقديم ص ٥ ـ ١١، ومقدمة المؤلف: ص ١٣ ـ ١٩، والكتاب في مجمله قيم تجب مطالعته.

ولاشك أن جزءاً من البغي بالكلمات يتمثل في القابلية له، ويطرح ذلك د.محمد نور فرحات في نقده، إذ يشير الى تبعية المثقفين العرب في دراسة ما تفرزه الحضارة الغربية من مصطلحات، وهو بصدد التعليق على مفهوم الإرهاب: انظر: د. أسامة الغزالي حرب وآخرين، الإرهاب الدولي ومشكلات التحرير والثورة في العالم الثالث، سلسلة حوار الشهر، اتحاد المحامين العرب، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، العدد الثالث، ١٩٨٦،ص ٣ ـ ٤، ومواضع أخرى متفرقة.

(١١) انظر بصفة خاصة، ناعوم شومسكي، الإرهاب، مرجع سابق، ص ٥ ـ ١١.

(١٢) وفي سياق البحث في مفهوم الشرعية الدولية، انظر تلك الدراسة القيمة التي أشارت إلى وهم الشرعية الدولية: د. محمد عصفور، كارثة الخليج. . وأزمة الشرعية في العصر الأمريكي، القاهرة: القارئ العربي، ١٩٩١، والكتاب بكافة فصوله يستحق المطالعة بتدبر ووعي.

(١٣) انظر: كلودجوليان، جندرمة مشبوهة. ..، مرجع سابق، ص ١، انظر أيضا: كلودجوليان، حروب مقدسة، مرجع سابق، ص١ ١٢ ـ ١٣.

(١٤) انظر: لوموند دبلوماتيك، النشرة العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص ٦.

(١٥) كلود جوليان، جندرمة مشبوهة. ..، مرجع سابق، ص١، ٦.

(١٦) انظر المرجع السابق، ص٦.

(١٧) انظر: ك. ج، مثيرو الحروب، مرجع سابق، ص ٧، ويمكن مطالعة ذلك أيضا في News week , August , 20,1990

(١٨) أنظر: ك. ج، مثيرو الحروب، مرجع سابق، ص ٧. ويمكن ملاحظة تفاصيل محضر جلابسي في بيارساليبنجر، إريك لوران [الترجمة العربية الكاملة]، حرب الخليج [الملف السري]، بيروت: دار آزال، فبراير ١٩٩١، ص ٦٥ ـ ٨٤.

(١٩) Washington Post , September ,15-16,1990.

(٢٠) Op . cit, See also : Time , October , 1,1990 & New york times, October , 1,1990 .

(٢١) ك. ج، مثيرو الحروب، مرجع سابق، ص٧.

(٢٢) انظر: Newyork times , september , 20, 1990

وأنظر أيضا: بيارساليبنجر وإريك لـــوران، حـــرب الخليج. ..، مرجع سابق، ص ٧٧. إذ يشير المؤلفان إلى أن السفيرة جلابسي تعطي هنا الضوء الأخضر لصدام.

(٢٣) Washington Post , September, 15-16,1990

(٢٤) أنظر: ك ج، مثيرو الحروب، مرجع سابق، ص ٧.

(٢٥) المرجع السابق، ص٧.

(٢٦) المرجع السابق، ص٧، كما يمكن ملاحظة إشارة إلى حقيقة الدوافع الأمريكية والوجود الأمريكي وحلقاته في الخليج كأحد الآراء التي عرضت لتفسير ما حدث في: عبد العزيز سرحان الغزو العراقي للكويت: دراسة قانونية على ضوء نظرية الدولة في القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٩، وبصفة خاصة ص ٢٦٣.

(٢٧) سورة آل عمران: الآية ١٤٠.

(٢٨) هذه العبارة إشارة إلى الآية القرآنية «وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم

لايقدر على شئ وهو كل على مولاه أينما يوجهه لايأت بخير هل يستوى هو ومن يــأمر بالعــدل وهو على صراط مستقيم» سورة النحل: ٧٦.

انظر تفسيراً لتلك الآية في سياق البحث في سنن تغيير النفس والمجتمع: جودت سعيد، الإنسان حين يكون كلا وحين يكون عدلا، بيروت: دار الصحوة، طـ ٤، ١٩٨٧.

(٢٩) انظر الإشارة الى فكرة النظام الإقليمي العربي: جميل مطر، وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩، ص ٧ وما بعدها، وكذلك الملاحق: ص ١٦١ وما بعدها.

انظر كذلك في قضية الهدر التي يمكن متابعاتها في كتابات أخرى لدى: د. نادر فرجاني، هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته، القاهرة: دار المستقبل العربي ط٢، ١٩٨٢، انظر المقدمة بصفة خاصة.

(٣٠) الأنبياء: ٣٥.

(٣١) رياض محمد بن فضل، من أحل حل عربي. . لا لمنطق الحرب، لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١.

(٣٢) لاشك أن دعوى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية تبرز كلما كانت هناك أزمة، إلا أن هذه الدعوة لاتأخذ طريقها للتطبيق في كل مرة تمسك بقاعدة الاجماع من ناحية. والسيادة المقترنة بمفهوم الدولة القومية، حتى ان البعض يشير إلى أن نصوص ميثاق الأمم المتحدة أكثر مرونة من ميثاق الجامعة، انظر بوجه خاص: رياض بن محمد بن فضل، من أجل حل عربي. ..، مرجع سابق، ص ١، ص ٢٠.

(٣٣) الأنفال: ٤٦

(٣٤) رياض بن محمد بن فضل، مرجع سابق، ص ١.

(٣٥) المرجع السابق، ص ١

(٣٦) جورج قدم، مزايدات قاتلة في حرب الخليج: قائمة التحولات الطويلة في الشرق الأوسط، لوموند ديبلوماتيك، النشرة العربية، نوفمبر ١٩٩١، ص ٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٢.

(٣٩) انظر في هذا السياق فريد هوليداي، أزمة العالم العربي. .. وردود صدام حسين الزائفة، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص٩، انظر أيضا جورج قدم، مرجع سابق، ص٢-٣.

(٤٠) في سياق مشكلة الحدود باعتبارها صناعة استعمارية يجب مطالعة تلك المقالة الضافية چاك توبي، من الأطلسي حتى فارس (حدود صنعها الاستعمار)، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص٤.

(٤١) المرجع السابق، نفس الصفحة، انظر أيضا جورج قدم، مرجع سابق ص٢-٣.

(٤٢) المرجع السابق، ص٣.

(٤٣) انظر هذا السياق: منير شفيق، الإسلام وتحديات. ..، مرجع سابق، ص٨٢ -٩٠، ١١٨ - ١٢٨، انظر أيضا لنفس المؤلف في الوحدة والتجزئة وآثارها على العقلية العربية: منير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، وفي إطار البحث عن التجزئة وكيف تحققت يمكن مطالعة: د. أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا ؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر، ١٩٨٧، إذ يقدم هذا الكتاب آثار التجزئة وتاريخها والوحدة الحضارية للوطن، ص ٧- ١٧، ص٣١٩ - ٣٢٤، انظر كذلك في حقائق التفتيت والتجزئة، عوني عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي الصهيوني المعاصر، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، وهو كتاب مهم جدا تجب مطالعته رغم أننا قد نختلف مع بعض صياغاته وتحليلاته.

(٤٤) الوعاء الحضاري للكيان الاجتماعي العربي قضية تكاد تكون محسومة ومن ثم فإن علاقاته بالعالم الإسلامي يشكل تأمينا وإضافة حقيقية للإمكانات العربية، لاحظ: محمود شاكر، العالم الإسلامي اليوم، القاهرة: دار الصحوة، ١٩٨٥، وكذلك نفس المؤلف، العالم الإسلامي ومحاولة السيطرة عليه، الناشر المؤلف، د.م.ن، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

(٤٥) انظر في مفهوم الأركان: وضاح عبد الصمد، لا توازن إقليمي بدون تنسيق

سعودي إيراني [موضوع الغلاف] التفاعل بين الوسط والأركان، مجلة الاتجاه، شهرية، ليماسول ـ قبرص، العدد الأول، السنة الأولى، ماي و١٩٨٩، ص ٦ـ ١١.

(٤٦) جاك توبي، حدود. ..، مرجع سابق، ص ٤.

(٤٧) د. إبراهيم شحاته.. البنك الدولي والعالم العربي: تحديات وآفاق الاقتصاد المصري، القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠، ص٩.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤٩) في إطار رؤية التجزئة من منظور حضاري يشمل ويمتد لرؤية والمواقف والسياسات والحركة والتكامل والمصالح والمقاصد، انظر بعض فصول: نازك الملائكة، التجزيئية في المجتمع العربي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٨٠، فكرة التجزيئية حسب هذا الكتاب ظاهرة اجتماعية عامة وحضارية شاملة تسيطر على الفكر العربي والحياة العربية، حيث نجد الفرد والجماعة والأمم إجمالا تفصل مالا يتفصل فيقع نتيجة لذلك في تناقضات واضحة ومشكلات ما كان ليصاب بها لولا هذه التجزئة فيما لا ينبغي أن يجزأ، التجزيئية إذن متغلغلة في مختلف جوانب حياتنا: انظر ص ٥، ص١١ـ٣٠.

(٥٠) انظر في الصراع العربي الإسرائيلي طبيعة وارتباطا، واختلافات التعامل على المستوي الدولي:

د. أحمد صدقي الدجاني، قضية فلسطين بعد أن تصمت المدافع، الهلال، فبراير ١٩٩١، ص ٣٢ـ ٤٠.

انظر أيضا: ـ روجرماتيوز [محرر شئون الشرق الاوسط]، فايننشال تايمز، ٢ـ٣/٣/١٩٩١، القضية الفلسطينية وأزمة الخليج، جريدة الجرائد العالمية، ٢٦/٣/١٩٩١، ص ١٠ـ١١.

(٥١) وفي سياسة التهجير [الترانسفير] يمكن ملاحظة: جورج قدم، قائمة التحولات. ...، مرجع سابق، ص ٣.

وأيضا فريد هوليداي، أزمة العالم العربي، ....، مرجـــع سابق، ص٩.

وكذلك في هجرة اليهود السوفييت يمكن مطالعة كتاب د. عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود. ....، مرجع سابق.

(٥٢) كلود جوليان، الحروب المقدسة. ....، مرجع سابق، ص ١٣.

(٥٣) بول ماري دي لاجورس، الدفاع الإسرائيلي في حالة تأهب، لـــوموند ديبلوماتيــــك، النشـــــرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٢١.

(٥٥) رياض بن محمد بن فضل، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٥٦) آلان جريش، العالم العربي يفتقد التنمية والديمقراطية، لـــوموند ديبلوماتيــــك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

(٥٧) يمكن مطالعة قضايا مثل: الفرعونية السياسية والشرعية وتشكيل الرضا الكاذب ببعض من التفاصيل التي قد لا يتحملها بحث كهذا في: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر « رؤية إسلامية » القاهرة: مكتبة النهضة المصرية جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩، ص ١٩٧ ـ ٢١٦، ٢٤٨ وما بعدها.

(٥٨) آلان جريش، مرجع سابق، ص ١٠ ـ١١.

(٥٩) سيف الدين عبد الفتاح. ...، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر، مرجع سابق، ٢٤٨ وما بعدها.

(٦٠) انظر تلك الإحصاءات الدالة على الوهن في: درية عوني، الدين العربي يبلغ ٢٠٨ مليار دولار، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص ٨.

(٦١) آلان جريش، مرجع سابق، ص١٠ ـ ١١.

(٦٢) سورة المائدة:٢.

(٦٣) أحمد سالاميثان، القوة والقانون في منطقة الخليج ضعف النظام الإيراني يلزمه الحذر، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٥.

(٦٤) انظر: آلان جريش، الهدف. .. صدام حسين، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص٨.

(٦٥) المرجع السابق، ص ٨.

(٦٦) رياض بن محمد بن فضل، مرجع سابق، ص ٢٠ـ ٢١.

(٦٧) المرجع السابق، ص٢٠.

(٦٨) المرجع السابق، ص٢٠.

(٦٩) المرجع السابق، ص٢٠.

(٧٠) انظر بصفة أساسية في تعريف مفهوم الأمن: د. حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

(٧١) انظر مفهوم الأمن في الرؤية الإسلامية وتداعيات ذلك ودلالاته السياسية في: مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٢٩٧، وما بعدها، وص ٣٠٦ وما بعدها. انظر أيضا: رؤية ضافية واعية: محمد حسين فضل الله، الإسلام ومنطق القوة، بيروت: دار التعارف، ١٩٨٧، ص ٢٣ وما بعدها.

(٧٢) مصطفى منجود، مرجع سابق، ص ٣٠٦ وما بعدها.

(٧٣) د. حازم الببلاوي، بعد أن يهدأ الغبار « برنامج للعمل » القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠، ص ٢٤ـ ٢٥.

(٧٤) انظر في توظيف نموذج ذي القرنين في استنباط الدلالات الأمنية:

مصطفى منجود، مرجع سابق، ص ٣٣٣ ومابعدها.

ويمكن مطالعة كتاب قيم يتطرق إلى مشاكل العالم الإسلامي ويمس قضية الأمن من خلال النموذج القرآني مشيرا إلى ذي القرنين أيضا:

د. كمال مصطفى محمد، منهج الإسلام في علاج حاضر المسلمين، القاهرة، الناشر: المؤلف ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩.

ويشير إلى النموذج القرآنى الآيات البينات فى سورة الكهف: ٨٣ – ٩٨.

الفصل الثالث

عقلية الوعي و العزة: مقدمات و مقومات

رؤية أولية لضرورة المشروع الحضاري الممتد

الفصل الثالث

عقلية الوعي والغرة: مقدمات ومقومات

رؤية أولية لضرورة المشروع الحضاري الممتد

أزمة الخليج ليست الأزمة العاصفة الأولى التي تواجه الكيان العربي وربما لن تكون الأخيرة. ووظيفة هذه الأزمات أن تحقق عناصر سنة الابتلاء التي تعني التمحيص وصلابة الكيان إذا ما أدت إلى نتائج إيجابية(١)، وأهم مافجرته أزمة الخليج أنها أشارت إلى الخلل الواضح في مناهج التفكير وعملية التغيير ، وأشارت إلى واقع عربي رغم ما يبدو فيه من عناصر الوهن، تُرى رؤية العين، من اليسير معاينتها والإشارة إليها إلا أننا ظللنا نتعامل معها بمناهج تماثلها بشكل أقرب ما يكون إلى ممارسة نفاق من النوع المنهجي يسوغ لهذا الواقع وهنه أو يطرح حلولا لا تتفق وقضاياه، أشارت إلى الخلل الواضح في كافة المشاريع الحضارية التي قدمتها كافة القوى الفكرية والثقافية على الساحةالعربية طولا وعرضا ، بعض هذا الخلل يشير إلى غربة بعض هذه المشاريع عن تربة الكيان وهويته، وبعضه الآخر يشير إلى خلل في مناهجها حيث تتميز بالخلط الحاد بين الكسب السياسي وعملية البناء الحضاري والممتد، حتى برزت في صورة المنتهز أو الغر الذي ينخدع بكلمات تتزيا بثوب الإسلام لكنها لا تقصده بل تستخدمه و توظفه، وفشلت بعض هذه القوى في الكشف والتمييز بين منطق الإستظهار بالشرع ومنطق الافتقار والعودة إليه ، فالخلل هنا وهناك قد يكون في القائمين على تنفيذ هذا المشروع الحضاري أو ذاك، بينما ظلت توجهات أخرى تترجم مشروعها الحضاري بمناسبة أزمة الخليج في صورة بيانات أشبه بإثبات المواقف، فظلت الأزمة أكبر من أن تحتوي رغم فاعليات الأمة الكبيرة والكامنة و التي ظلت بقصورها تلك ووهنها قرينة قاطعة على تقصير كافة هذه القوى واهتمامها بجسد هذه الأمة و عللها، بل انكشف بعض من أمرها، حينما تصور كل توجه منها أنه الطبيب الذي يشخص علل الجسد، و اختلف الأطباء بدلا من أن يعملوا كفريق واحد، و ظلوا يتصايحون يختلفون تارة في التشخيص و تارة في تحديد منطقة الداء وتارة في استخدام الأدوات وتارة في اقتراح العلاج، وفي ظل هذا النقاش الحاد أشرف مريضهم على الهلاك يتمتم بكلمات أظنها تشير إلى كم مرة أهملوا مرضه و أمراضه حتى استفحلت، وكم مرة وصفوا له العلاج الخاطيء الذي كاد أن يودي بحياته مرات،

وهاهم هذه المرة يختلفون حتى أن الخلاف أصبح حرفتهم دون ملاحظة مقتضيات الضرورة التي يجب أن تدفعهم للعمل معا للإبقاء على الوجود و الحياة ثم متابعة العلاج، وغلبت عليهم جميعا أو تكاد شهوات الزعامة و الشهرة أو محاولة تحقيق مكاسب آنية،

وتناسى الجميع أهمية عناصر الديمومة في علاج أدواء الأمة و عللها، وكانت الأزمة، أزمة الخليج مناسبتهم للمبارزات الكلامية(٢) أكثر من أن تكون مناسبة لوضع خطوط أساسية لمشروع حضاري ممتد، والمشروع الحضاري إذا أريد له الفعل والفاعلية، إستمرارا وشمولا وعمقا، لابد من أن يستمد جذوره من أرضه لامن غيره، يعتمد على قدراته الذاتية، لأن تقليد الغير أولى حقائق الوهن التي تحكم عناصر التبعية ، ولا يقل عنه وهن أي مشروع يمالىء عقلية الوهن و يحاكي أنماط تفكيرها تاركا أعشاشها، ويداهن عقلية الضعف ، تارة بدعوى الكياسة و أخرى بدعوى « فن الممكن » الذي يضيع غالبا وسط أكوام من الحسابات التي تحذر مرة ومرات بالمساس بأصنام عقلية الوهن ، وهو أمر كانت المحصلة فيه أن انتقل «الممكن»» إلى دائرة ضيقة تتعامل مع واقع عقلية الوهن تعامل أمر واقع، والأدق تعامل خضوع و استسلام، وتلقي لا فاعلية ، فالفرق هائل بين من طلب المستحيل فأضاع الممكن، و كذلك فإن الفرق لا يزال هائلا بين «فن التمكين» و «فن الممكن». فإن عقلية الوهن وتراكمها وطول الأمد عليها جعل من فن الممكن حركة تكرارية لطلب السراب المرة تلو المرة تحت ضغط العطش و مخافة الهلاك، وتحول الممكن في واقع عقلية الوهن إلى هدف أسمى يرتجى و مثل أعلى يسعى إليه ، و في كل مرة ضاع الممكن، ووفق سنن عقلية الوهن كان الممكن ليس إلا تعبيرا عن سلسلة من التنازلات للأمة تارة عن مقدورها وتارة أخرى عن مقدراتها، فصار الممكن قديما مثالا وغاية في الحاضر وربما مستحيلا في المستقبل، حتى صارت هذه العقلية تطلب الوهن بصورة تلقائية لا تعي أن التنازل يجر آخر، و أن التنازل يدفع الخصم خاصة لو كان من نوعية إسرائيل التي تؤمن بالعقيدة الصهيونية يؤدي إلى التشدد لتحقيق مزيد من المكاسب في عرفها، والتنازلات من الطرف أو الأطراف

العربية، وهي في هذا جميعا تحسب أنها تحسن صنعا باسم الواقعية والممكن و عدم الوقوع في براثن الأماني والأوهام، وهي في تخيرها لفعل التنازل المستمر تحول وعيها عيًا، حتى صارت مجمل حركتها السياسية و الحضارية«كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء»(٣).

وإذا كان الحديث عن مشروع حضاري ممتد يعي الأرض التي يقف عليها والهوية التي يمثلها، و الاختصاص الذي يتميز و يمتاز به فإن معرفته ليس هو كل الحل، بل هو إحدى مقدماته الأساسية الموصلة للهدف كما أن هذا الاختيار لا يؤدي تلقائيا – كما يركن إلى ذلك البعض - إلى إنقاذ الأمة أو تحقيق شهودها لأنه من المؤكد أن هناك خطوات أخرى يستلزمها هذا الخيار أهمها أن يقدم إجابات صحيحة و ذات فاعلية تتمتع بالصحة والصلاحية لمشكلات و أزمات في غاية التعقيد طال عليها الأمد .

إن حقائق المشروع الحضاري الممتد تتضمن ضرورة البحث عن «قابليات الوهن » وإيقاف متوالية الوهن ، ومكامن و مفاصل التوالي الهندسي فيها ، و البحث عن «قابليات العزة» و استثمار متوالية الوعي و العزة، وفقه مكامن و مفاصل التوالي الهندسي فيها .

إن عناصر تشتت الهوية وتنازعها ليس إلا مدخلا للتفتيت الحضاري وبالضرورة التفتيت السياسي و التجزئة، وتأصيل الهوية بالتأكيد على الأرضية التي يلزم الوقوف عليها إنما يشكل أساسا للخيار الحضاري وما يفرزه من مشروع حضاري أصيل وممتد ومتميز، عملية تكون الهوية ليست كلمات تقال، بل هي تفاعل و تبني، وتربية تجمع عناصر الفاعليات الحضارية وأهمها الإنسان و مجالها الزمان و المكان ، وذلك في سياق تبني المشاكل والقضايا المرتبطة بمجمل هذه العناصر رؤية وحركة.

أزمة الخليج فتحت كافة الملفات، وأسقطت ورقة التوت عن النظام العربي بكل معايبه، وشكلت في حقيقتها ابتلاء وضع الذهنية العربية في دائرة التحدي.

المبحث الأول

(معادلة التركيب و التفاعل بين جوهر الوهن و قابلياته و حقائق الوعي و العزة)

في سياق الرؤية الكلية الشاملة التي يمثلها مدخل عقلية الوهن كمدخل تحليلي، ورؤية السنن كمنهج لتفسير الأحداث في تتابعها وتفاعلها وتواقفها وامتداداتها الزمنية و استمرارها فإن ما عرض من موضوعات و قضايا لا يبدو من الناحية البحثية والمنهجية منفصلا وإنما متصلا ، وليس منعزلا وإنما متفاعلا، و ليس متقطعا، وإنما ممتدا، لا يعالج جوهر الوهن إلا في سياق قابلياته ومظاهره المركبة و المتفاعلة، ولا يشير إلى الوهن كظاهرة مصمته أو كتعبير عن حالة غالبة [زمانا و مكانا] لا تفتئت بأي حال على حقائق القوة وعناصر العزة ومداخل الوعي ، الوهن ليس حالة دائمة أو حتمية، وليس كذلك حالة شاملة وغير قابلة لإستثناء، و ليست صفة أبدية لا مخرج منها أو لا سبيل للخروج عليها ومنها.

متوالية الوهن يجب دراستها بدقة، و عقلية الوهن لابد من متابعتها وتتبع آثارها المتفاوته في النفوس و الأمم، وخرائط الوهن لابد أن تفقه بكل تضاريسها و توجهاتها ، كل ذلك يشكل مدخلا لفهم ظاهرة التداعي على الأمة بكل مكوناتها [منطقة التداعي - مجالاته - و أنواته - وأشكاله]، وحال التداعي إبتلاء دائم يرتبط بكيان هذه الأمة ، يرتبط بحال الضعف وحال القوة، فالتداعي يستلزم في جوهره بيئة قابلة، بمقدار توفرها تسمح بالتداعي وآثاره، سواء كان ذلك التداعي سلبيا في آثاره أم إيجابيا، ويقصد بالتداعي حال تلك المنطقة التي تكمن في أهميتها الإستراتيجية، إدراك هذه الأهمية الإستراتيجية العالمية للمنطقة العربية يكشف عن روحها العالمية، فهي منطقة وسط بين الشعوب ولا تستطيع أن تفكر وتتصرف باعتبارها معزولة أو يمكن أن تكون كذلك، و على هذا فإن قابليات هذه المنطقة للإختراق «والتداعي» كبيرة، تفوق أي منطقة أخرى... إذ تشكل هذه المنطقة و بحق عقدة استراتيجية مركزية على مستوى كل استراتيجية عالمية، فهي ليست عقدة مواصلات تجارية وربط فيما بين القارات فحسب، و إنما هي أيضا عقدة تحقيق السيادة العالمية لكل قوة تحمل مشروعا لسيطرة عالمية -

فأهميتها العسكرية والسياسية والجيو- سياسية والقارية جعلتها مركزا لأكبر الصراعات الدولية عبر التاريخ، مما جعلها تتعرض للغزوات الخارجية بصورة مستمرة، فهي إما ذات سيادة عالمية وإما تحت سيطرة عالمية، هذا يجعل من « التحدي» قدرها ، وهذه السمة تعطي للعلاقة بالعامل الخارجي دورا مضاعفا من حيث الأهمية و الوزن، على الرغم من أنها ترى امتداد الداخل للخارج و تفاعل الخارج بالداخل، فبسبب حساسية هذا الموقع الإستراتيجي فإن توازن القوي بين الداخل والخارج يلعب دورا لايمكن إغفاله في توازن القوى الداخلي كما في وضع المنطقة ككل. فإذا كانت بعض مناطق العالم كالصين و الهند وأوروبا الشمالية والوسطى قد عاشت لفترات تاريخية طويلة ضمن حدودها وصراعاتها الداخلية والاقليمية المجاورة، فإن هذه المنطقة العربية لم تعرف نفسها الا ضمن حالة عالمية، إما غالبة أو مغلوبة ، ولكن دائما في خضم الصراعات العالمية الفكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية (٤) .

حقائق ذلك أن هذه المنطقة بفعل الجغرافيا والتاريخ والعقيدة «منطقة تداعي»، والتداعي ظاهرة لا ترتبط فقط بالضعف، بل قد تكون لمواجهة قوة تفرض عناصر التحدي و حقائق المواجهة، ومن هنا لابد أن نميز بين تداعي الوهن المُستقِل لمظاهره ومستوياته الذي تتخذ في الغالب أشكال تكريس التفتيت والتجزئة ومظاهر الإقتسام والتنازع على المغانم وفق المصالح الضيقة النابعة من عقلية الاستئثار، وبين تداعي «العزة» والتحدي الذي لا يعني سوي تكاثر الخصوم والأعداء في محاولة لإحداث حالة من الهزيمة وإخصاء الفاعليات، إنه حالة من تعاضد الخصوم تذكرنا بغزوة الأحزاب، ولكن المواجهة والتحدي في ظل عقلية العزة تتضمن الوعي الحاد بمواجهة عدو مشترك إن حال التداعي لا يقترن فقط بحال الضعف وهذا يفرض بدوره معادلة التركيب والتجميع التي تشير ضرورة إلى التفاعل الذي هو في حقيقته «حاصل ضرب» لا مجرد جمع.

- نظام دولي تحكمه المصالح [مصالحه مبادؤه، ومبادؤه مصالحه] × نظام عربي واهن في علاقاته الواقعية بكل تنوعاته [نظم إقليمية - تنظيمات عربية - دول مفردة] × نظم عربية تتفاوت في علاقاتها الفرعونية تشير إلى إحتكار صناعة الشرعية و تشكيل

الرضا الكاذب × حال من التبعية المحكم [جحر الضب] السنن الشرطية أزمات متكررة × مشاكل متراكمة × افتعال أزمات و أزمات مفتعلة × تداعي الأزمة ،السنن الشرطية حالة من التواتر التاريخي السنن الشرطية تداعي الأمم [تداعي الوهن] × شعوب ونخب القصعة التداعي المادي [القوات العسكرية]، والتداعي المعنوي إهمال قضايا العرب بالتواطؤ ← تكريس الوهن و متوالية التداعي [تداعي الأكلة]، جوهر الوهن ليس «الكم» السنن الشرطية الكثرة الغثائية هي وسط الوهن تتعلق بشروطه السنن الشرطية نزع المهابة من قلوب الخصوم و الأعداء [والاستهانة في النظر للمنطقة: منطقة مصالح ـ الاهتمام بعالم الأشياء ـ إخصاء الفاعليات]× قذف الوهن [قابليات الوهن] × حب الدنيا والإنغماس فيها × كراهية الموت [ترك الجهاد] السنن الشرطية تواتر التداعي المرة تلو المرة .

إن هذا بالنسبة لأزمة الخليج أوضح ما يكون معادلة التفاعل بسننها الشرطية: نظام دولي يبنى في الغيبة العربية وسط عقلية الوهن × نظام عربي رغم إمتلاكه الإمكانات إلا أنها بلا فاعليات بالغفلة، وبالقابلية للهدر ← أزمة النظام العربي [عقلية الوهن] [أزمة الخليج إحدى مظاهر هذا الخلل] ← ليست آخر الحصاد [محصلة عقلية الوهن].

و هذه المعادلات المركبة إذ تشير إلى متوالية الوهن الهندسية، و تفاعل كل ذلك في صورة حاصل ضرب [التفاعل] إنما يشير على الطرف الأخر إلى خمائر عقلية الوعي والعزة [القوة] في سياق عُدَّة الخروج من عقلية الوهن إلى العزة، فالخروج إرادة، والإرادة [امكانات] و[فاعليات] إنها «العُدَّة» [ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة] إنها السنن الشرطية التي تحكم عمليات التغيير و معادلات التفاعل و متوالية التغيير التي تحكمها القاعدة القرآنية«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»(٥).

اولا: حقائق التغيير و مناهج التفكير بين عقلية الوهن وعقلية العزة

عقلية الوهن تشير بالضرورة إلى مناقضها عقلية العزة، وهذه العقليات بتنوعاتها لها شروطها الفكرية والمنهجية والحضارية وإذا كانت عقلية الوهن لا تحسن فرز

الحقائق و تقعيد القواعد، و فقه السنن والوعي [معرفة وحركة]، فهي أقرب ما تكون – تارة بحكم غفلتها وتارة بحكم وهنها – إلي تسويغ أوضاعها واستمرارها من دون البدء في التغيير أو الشروع به ، و هنا تشير أزمة الخليج إلى أكثر من خلل في فهم قواعد تشير إلى قضايا حقيقية لا متوهمة وفي سياق قولة الحق المرادبها باطل، و خلل في فهم علاقات السببية التي تعد أحد الشروط الأساسية إن لم تكن أهمها على الإطلاق في فهم السنن و الوعي بها [نظرا وحركة].

(١) القضايا الحقيقية : كلمات حق يراد بها باطل:

حينما تلتبس الحقيقة غالبا بالزمن و المكان و الحدث والفعل و الأشخاص، وتتخذ منها المواقف جزافا وبلا تمييز فإن الأمر يصبح معقدا، خاصة في إطار عقلية الوهن، ومن هنا كان التنبيه القرآني لعدم الإنزلاق إلى هذا المنهج الذي تسيطر عليه التصورات الذهنية والمواقف النفسية والانحيازات الشخصية الذاتية، فتؤثر على الأفكار جملة وعلى تقييم الأحداث عامة والمواقف من الحقائق كلية «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى»(٦)، إنه موقف الوعي القيمي الثابت الذي لا يخلط بين الحق وقائله، ومن ثم قيل: لا تعرف الحق بالرجال و لكن إعرف الحق تعرف أهله، وفي ظل هذه الأسس والقواعد المنهجية، يبدو أن ما يقوله طرف من الأطراف حول قواعد التكافل الاجتماعي والاقتصادي العربي وغيرها من مقولات رغم أنها برزت بمناسبة الأزمة فإنها من دون شك «قولة حق يراد بها باطل» وتحليل هذه القضية من الناحية المنهجية تعني أكثر من مستوي للتفكير المنهجي:

١ – إن الحق مستقل ثابت مطلق .

٢ – إن الاجتهاد في إدراك الحق عملية محوطة بالضوابط الأساسية حتى يمكن بلوغه.

٣ – إن الحق و قوله لا يعني أن ذلك كل الحقيقة .

٤ – إن بيئة الحق و الظرف و الموقف والحدث والأشخاص تؤثر في عملية إدراك الحق.

٥ – إن قولة الحق لابد وأن ترتبط بمقصدها الحق و العدل.

٦ – إن الخلط بين أوراق كلمة الحق من ناحية والظرف و الحدث والشخص من ناحية أخرى لا يعني ـ مع سوء النية ـ إلا إرادة الباطل .

٧ – إن هذه العملية داخلة فيما يمكن تسميته «بزخرف القول».

٨ – إن هذا لا يعد قولا «صدقا» و«عدلا» ولا يعتبر قولا سديدا أو كلمة طيبة.

٩ – إن إرادة الباطل مقصدا، متوسلا بكلمة حق، يجب ألا يصرفنا عن مقولة الحق الواضح .

١٠– إن فرز المقولة بحد ذاتها ووصفها بالحق و كشف حقيقة الباطل في مراد القائل بها، يرتب موقفا من الناحية المنهجيةغير الرفض المطلق الساذج والقبول المطلق الساذج .

١١– إن كل من أكد على جانب الحق واعيا بمراد القائل الباطل هو بالتأكيد ليس مواليا للقائل بل مواليا للحقيقة.

١٢– إن الحق وفق هذا التصور [صدقا في القول و عدلا في القصد والعمل] أحق بأن يتبع .

١٣– إن ترجمة الحق إلى حقيقة حية في الواقع لا يعد نزولا أو تنازلا أو خضوعا للقائل المريد للباطل بل هو قذف بالحق على الباطل فيدمغه ويزهقه.

ووفق هذه القواعد التي تنطلق من صدق المقولة فإن الوصف لحال الأمة، وتقصي طرق صرفها لثرواتها و تتبع حال إنفاقها، و تفحص حال استثماراتها يشير وبقدر كبير من اليقين إلى «صدق المقولة» الذي يعبر عن حال أزمة و التي تعد ضمن منتوجات عقلية الوهن.

وهذا الضبط المنهجي يشير أيضاً إلي قضايا «الوحدة العربية» والصراع العربي الإسرائيلي، و توزيع الثروة العربية في سياق علاقات التكافل والاستكمال العربي، وضرورة الإنفكاك من أسر التبعية، كل تلك القضايا «حق» وليس من مسوغ أنها وردت بمناسبة أزمة الخليج «الظرف» أو غزو الكويت «الحدث» وورودها على لسان من انتهكها جميعا (صدام حسين) ألا نلحظ جانب الحق فيها، وأحق بذلك أن تثار بوعي

ومنهجية في سياق عقلية عزة ووعي بعيدة، عن المزايدة وإلا سنظل نتعامل مع مشاكلنا بالوأد، أي ندفنها حية دون حل أو الشروع في الحل.

(٢) *الخلل في علاقات السببية:* تشخيص *الأزمة*. أخطاء منهجية :-

في هذا السياق الذي يدل على أصول منهجية مع القضايا التي أثيرت بمناسبة أزمة الخليج، تبدو علاقات السببية و قد أصابها حال من التعامل اللامنهجي يشير إلى خلل واضح، تبدو فيه عناصر الصورة التي تشير إلى شخص بعينه بأنه سببا لكل شيء و سببا لكل التجاوزات التي حدثت على أرض الواقع، وفي هذا الصدد كان الخلط بين السبب و المناسبة الذي أدى إلى سلسلة من الأغلاط المنهجية، وظل تيار يفكر بالأمر وفق رؤية تحاول رد هؤلاء الذين تحدثوا عن القوات الأجنبية وخطورة تدخلها وتحكمها بخيوط الأزمة سواء كان ذلك تفجيرا أو تأزيما أو حلا، و أكدوا من جانبهم بالتنبيه على خلل أساسي في فهم الأمور و فقه عالم الاحداث يعول على النتائج وينظر إليها أي [القوات الأجنبية ومقدمها إلى المنطقة] متغافلا أو مهملا للأسباب [غزو الكويت]، وطور أصحاب هذا الاتجاه رؤيتهم تلك بربط كل حادث أو حديث بمناسبة الأزمة وتطورات وقائعها بسبب الأسباب «غزو الكويت»، فزيادة المساعدات لإسرائيل ترتب على هذا السبب و توارى القضية الفلسطينية، و الضرر الذي حاق بها يرجع ضرورة لذلك، و تزايد هجرة اليهود السوفييت ترد إلى ذلك، و التعنت الإسرائيلي لا يجد من علة غير ذلك، حتى أن كل نتيجة سلبية رُدت إلى غزو الكويت بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما رُدت كل نتيجة إيجابية إلى المواقف التي اتخذت جانب التحالف.

و هذه الرؤية لعلاقات السببية تعاني خللا واضحا يشير إلى المبالغة في الربط بين أمور ربما لا ترتبط، أو أن ارتباطها وَاهٍ غير وثيق، أو في عدم التمييز بين السبب والمناسبة، والخلط بين الأداة والسبب، والوقوف عند الأسباب المباشرة لا يتعداها إلى تلك غير المباشرة، و يعول على الظاهر منها مهملا الكامنة الفاعلة، ويؤكد على عالم الأحداث الواقع دون تقصي قابليتها، ناهيك عن التغاضي عن تفرقة أساسية بين أسباب أصيلة ترد إليها الفروع، وأخرى تابعة لا يمكن رؤيتها إستقلالا، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بحد ث يبدو ظاهرا أنه مفاجيء أو يتوهم أنه بلا مقدمات، بل إن الخلل في

فهم علاقات السببية قد بلغ الذروة حين أتخذ مدخلا من جانب كثير من النظم السياسية العربية لتسويغ سياستها أو مواقفها أو ردود أفعالها تجاه الأحداث فخلطت بشكل متعمد حينا أو شبه متعمد حينا آخر ـ خلطا معيبا بين الأسباب و التداعيات.

و الأمرفي كليته يشير إلى خلل منهجي في العلاقة بين الأسباب والنتائج في ضوء ما يمكن تسميته ـ إن صحت تلك التسمية ـ سلسلة الأسباب و فق عناصر تداعيها وتواقفها وتفاعلها وتساندها لا تنظر إلى الفرعي منها إلا بالرد إلى أصله ولا الجزئي منها إلا بإدخاله في كليته، ولا التابع منها إلا بربطه بأصيله، يتعامل مع حركة توليد الأسباب برؤية القابليات، و تبين النتائج، وتعيين الأسباب، وعيا بأن السبب قد يسمى كذلك، ولكنه في حقيقته ليس إلا نتيجة حينما يرى في التسلسل العام لحركة الأسباب.

و في هذا السياق تخيل البعض ـ و بلا سند ـ و ربما ببرهان واه أن «غزو صدام للكويت كان سببا لكل شيء(٧)، حتى ظل التعامل مع النتيجة مسلمة لدى هذا الإتجاه الذي في حقيقة أمره لم ير في «صدام حسين» إلا مشجبا جديدا يعلق عليه أخطاء الوهن العربي و خطاياه، وكان من الركون إلى عناصر الوهن تلك أن يتصور أن «شخصا» بعينه، وحدثا بذاته لم يكن إلا سببا لكل الإخفاقات العربية في معالجة مشاكلهم، متناسين في ذلك حقائق التواتر التاريخي التي تشير إلى حوادث سابقة لم يتم التعامل معها إلا وفق عناصر الوهن و مداخيله.

بل إن النظر إلى التاريخ القريب يشير إلى حقيقة تتغافلها عقلية الوهن حول «صناعة صدام» ذاته داخل الكيان العربي، لنؤكد أن «صدام» ليس بدعا فيما فعل أو بما يقرب منها من أفعال لا تقل جرما أو إسهاما في تكريس حقائق الوهن و قابلياته، ويتأكد هذا المنظور حينما نتابع ممارسات لا تقل خطرا عن النظام السياسي العراقي قبيل غزو الكويت، تتشابه معه في و قائعه و توقعاته ، فلا نواجهها ذات المواجهة ، بل تحاول النظم العربية في مظاهرة تأييد له بالتعاون المادي والمعنوي تؤازره في تجاوزاته وتضفي عليها شرعية واهمة حول «حراسة البوابة الشرقية للعالم العربي»(٨) وغير ذلك كثيرا إذا ما رؤي في كليته وإذا ما رد إلى أصوله، إذ لم يكن ذلك الخلل في فهم

علاقات السببية إلا أحد مستويات عقلية الوهن حينما تجعل من ذلك مدخلا لتسويغ القعود عن تعيين الخصم الحقيقي في داخلها وخارجها وتفاعل الداخل بالخارج والتغاضي عن مواجهته أو الإعداد لها.

بل إن الخلل في علاقات السببية أشار إلى خلل مترتب عليه غير منفصل عنه، يرتبط بخريطة الأولويات. ففي ضوء غياب «فقه للأولويات» صعودا وهبوطا وتدرجا، ومنهج تحديد ذلك ومايعتبر منها لايقبل التصاعد ومايقبل، فعجزت عقلية الوهن ليس فقط في تحديد أولويات النفع بل فشلت في ترتيب الأضرار وتحديدها وتراتبها، وما يعد الاصل فيها والفرع، وما يتعلق بالضرورات منها وما يلي ذلك، وما يعد منها عاما أو خاصا، وما يعتبر فيها شاملا أو جزئيا، وما يشير منها الى الضرر الحالي والضرر المؤجل ومن هنا صار الحديث حول «أخف الضررين»(٩) ليس ضبطا بل مدخلا لتمويه القضية لتسويغ مواقف سياسة مسبقة، ترى في حدث بعينه الضرر الراجح الأولى بالدفع دون أن تلحظ في ذلك ماهو منه ممكن التدارك وما لايمكن تداركه في فقه المصالح والأضرار، بل إنها أغفلت حتى مع اعتبار أمر معين الضرر الراجح الواجب دفعه – وليكن غزو الكويت – عناصر أخري، فهل كان وجود القوات الأجنبية هو الوسيلة الأولى إتباعا لدفع الضرر أو مواجهته، الأمر إذن يتعلق بفقه آن الأوان الإهتمام به، فقه الوسائل والبدائل، وحقائق الأختيار والترجيح وفق عناصر المصلحة المتحققة والضرر المتعين لا المصلحة المتوهمة والضرر المصنوع أو المصطنع، إن هذا بدوره يشير إلى أحد مستويات عقلية الوهن والذي يتمثل في خلل واضح في رسم خريطة الأولويات فقها وتحديدا وتعيينا لعناصرها ومتوالياتها لاتتخلف فيها اعتبارات يمليها الواقع ولا تتناقض معها أولويات تعينها الشريعة بدقة وضبط بعيدا عن هوى متبع تتفتت فيه المصالح ويُصنع فيه الضرر.

التعامل المنهجي مع علاقات السببية أهـــم المداخل للوعي بالسنن والتفاعل معها وهـــذا وذاك ـ يشكل وبقدر كبير ـ القاعدة لعقلية الوعي والعزة.

ثانيا: نظام دولي جديد بين عقلية الوهن وخمائر عقلية الوعي والعزة:

الخيار بين السلام و الحرب أصبح محسوما بقيام حرب في الخليج، وضرب العراق بعد انتهاء مهلة مجلس الأمن وفق القرار ٦٧٨ باستخدام القوة ضد العراق بما يقل عن أربع وعشرين ساعة بعد مرور المهلة المحددة بيوم الخامس عشر من يناير ١٩٩١، و بدا هذا الخيار في يومه الأول و كأنه خيار محسوب بدقة، أدى إلى ضرب الآلة العسكرية العراقية ومفاصلها المحورية ضربة أولى، وربما أخيرة فيما سمى قبيل قيام الحرب «بالعملية الجراحية النظيفة» و يبدو أن اختلاط « حرب الأسلحة » «بالحرب النفسية» كان المقصود به أن يعقب الضربة الأولى استسلاما عراقيا وما يتبع ذلك من تداعيات، إلا أن ذلك مع توالي الأيام الأولى بل و الأسابيع أعطى إنطباعا ووفق تصريحات متعددة و على لسان قيادة التحالف ذاته، أن الحرب قد تستمر شهورا وليس أياما أو أسابيع ،كما كان متصورا خاصة مع تطوير «الأهداف المعلنة» بدءا من «الدفاع عن المملكة العربية السعودية» إلى «تحرير الكويت» ثم تطور ذلك إلى ضرب العراق، ثم الإعلان عن تدمير آلته العسكرية كلية حتى لا يتكرر ذلك الفعل، ثم تحقيق حفظ الأمن والسلم والاستقرار، بل إن بعض الأطراف طالبت «بتقديم صدام حسين إلى المحاكمة»، و كل ذلك قد يشير من طرف خفي، كما أشار إلى ذلك بعض المحللين إلى احتلال العراق ذاته أو تجزئته على أرض الواقع دون أن يجزأ بشكل رسمي لأكثر من دولة (١٠)، واختلفت الآراء حول هذا الخيار في عدة مستويات:

الأول: رفض خيار الحرب ابتداء مع قيامه ، لأنه غير محسوب، أو حرصا على فض المنازعات سلميا ، أو أن المحاولات السلمية لم تأخذ وقتا كافيا ومناسبا، و من الملاحظ أن المبادرات أو سباق السلام والحرب قد تراكم في أيام محدودة قبيل إنتهاء مهلة مجلس الأمن، وهو أمر وفق هذا التصور لا يصلح بأي حال في عمليات سياسية ودبلوماسية ممتدة، خاصة مع تشابك قضية أزمة الخليج و أطرافها.

الثاني: إيقاف إطلاق النار في سبيل إستكمال الجهود السلمية ومواصلتها بما يحقق تهيئة البيئة لمجموعة من المبادرات السلمية تعلن تباعا أثناء الحرب ذاتها ، وتتم

هذه الجهود من دول فرادى أو منظمات مختلفة مثل «الاتحاد المغاربي» و«منظمة المؤتمر الإسلامي» و«منظمة دول عدم الإنحياز»، سمح بهذا المطلب تطور العمليات الحربية الذي بدأ بحرب جوية ثم كانت الحرب البرية المرحلة الثانية.

الثالث: إستمرار الحرب إلى نهايتها، يؤكد هذا الخيار التحالف الدولي إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي ويقود هذا الرأي الولايات المتحدة الأمريكية.

أما رقعة الحرب والعمليات الميدانية وما يحيط بها من غموض شديد حول الأهداف وتحديدها من ناحية، وميدانها من ناحية ثانية، وأطرافها التي كان من الممكن أن تزيد في أية لحظة من ناحية ثالثة، فضلا عن اختلاط المواقف وحرجها على المستويات الرسمية وإلى حد ما جماهيريا..كل ذلك جعلنا أمام ما يمكن تسميته بشكل جديد من «الحروب العالمية» بفعل التواقف الدولي والأحداث الدولية، خاصة أن بدء خيار الحرب من جانب التحالف لم يكن يعني الا الاستمرار فيه، فان البدء به مانع للتراجع عنه وفق تصريحات أكدت ذلك آنذاك، وقد كان التخوف من طول أمد الحرب النسبي مما قد يؤدي إلى مخاطر عديدة تؤثر على تماسك التحالف الدولي المختلف المصالح و المتعدد النوايا، ووقوع قوات التحالف في شراك هذا الإمتداد الزمني للحرب قد يؤدي إلى تناقص درجة التأييد الجماهيري داخل دول التحالف نفسها للعمليات العسكرية الممتدة(١١).

و أيا كانت نتيجة هذا الخيار فإن حدوث تغييرات كبرى في الخريطة السياسية، وهو مانشاهده على أرض الواقع خاصة في جانب الترتيبات الأمنية التي تسير نحو إنفراد الولايات المتحدة تقريبا بصياغة تلك الترتيبات وربما كانت مادتها (١٢)، وبقطع النظر عن أشكال هذه التغييرات وحجمها فإن مشاكل المنطقة وأزماتها فضلا عن التشويهات المزمنة في النظام الدولي تجعل من تشابكها وتفاعلها و تداخلها يجعل قضية التغييرات تستغرق زمنا طويلا نسبيا، و لكن الأمر المقطوع به أن الأمر في كل الأحوال لن يعود إلى ما قبل الثاني من أغسطس، وفي هذاالخيار الذي استقر عليه العمل تقوم فيه الدول الخليجية بالجانب الأكبر في التمويل والدول الغربية بالحماية

والتأمين خاصة الولايات المتحدة، بالاضافة إلى الحرص على تطوير أهداف هذه الحرب والتي ترسم خطوط تدمير العراق وآلته العسكرية وتقليم مناطق القوة فيه بل إخصائها إنما يؤكد «جوهر الوهن» سواء في الإعالة الأمنية «أو إضعاف قوة مضافة» للقوة العربية و إمكاناتها، بالاضافة إلى خط الوهن الصاعد في التعامل مع أزمة الخليج في المواقف العربية والتي تؤكد فقدان الإمساك بأزِمْة الأزْمَة من جانب قوى عربية وإسلامية، بما يؤكد «الغياب العربي» سواء في استمرار الحرب أو في ترتيبات ما بعد الحرب، و الغياب هنا بالمعنى الواسع، أو حضور هو أشبه بالغياب [دول الخليج و بعض الدول العربية الأخرى].

إلا أن من الأمور المتوقعة في عملية التغيير هو الدور الإسرائيلي المتنامي، وتداعي الأمم على تقوية قواعدها و شد أزرها . وهو أمر مشاهد في طبيعة التعامل مع التعنت الإسرائيلي المختلف تماما عن التعامل مع العراق بصدد أزمة الخليج، تارة بدعوى أن الصراع العربي الإسرائيلي مشكلاته مزمنة، و تارة بدعوى تعدد الأطراف والتوفيق بين وجهات النظر، بالاضافة لتصعيدات إسرائيل لمواجهة الإنتفاضة والقصف المتكرر للبنان بدعوى الأمن و التأمين.

وغاية الأمر في ذلك، أن أزمة الخليج وخيار الحرب فيها شكل اختبارا حقيقيا لولادة النظام الدولي الجديد ذى «القطب الأوحد الأعظم» كما كرست و أكدت حقائق الوهن في المنطقة العربية و استمرارها«كشعوب القصعة»، ولكنها ألقت حجرا ـ أظن ـ أن تأثيراته كبيرة و تتنامى – في بحيرة العرب الراكدة نظما وسلوكا وترتيبات وعلاقات، وأن حجم هذه التغييرات فضلا عن طبيعتها وتحكم السنن بها ومناهج التعامل معها وعيا وحركة، سيحكم ويتحكم بالضرورة بشروط غلبة أي من العقليتين «عقلية الغفلة والوهن» أو «عقلية الوعي و العزة»، ولكن الأمر ـ شبه المتيقن ـ أن صياغة هذه التغييرات في مرحلتها الأولى ستحكمه شرائط الوهن الغالبة و المتكرسة في العقلية وعلى الأرض العربية، و كل بشروطه «سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا»(١٣) « ... ولن تجد لسنة الله تحويلا»(١٤) .

و الأمر الجدير بالإشارة في هذا المقام أن عقلية العزة وعقلية الوهن والتنازع بينهما على أرض الواقع والامتداد التاريخي إنما يؤكد وفق عناصر التحليل السابق واللاحق غلبة عقلية الوهن لا سيادتها التامة، فهذه الأمة لا تجتمع على ضلال، ولا تزال طائفة من هذه الأمة ظاهرة على الحق، بما يؤكد أن المنطقة ليست خلوا من قابليات عقلية الوعي و العزة، فإنه إن جاز القول أن ما يوجد منها أو يمثلها ليس إلا بؤرا ربما منعزلة أو متناثرة، إلا أن عناصر تجميعها واطلاعها بحقيقة إنماء عناصر فاعليتها و إقصاء بيئة الوهن هو ما يشكل الخميرة الحضارية لتلك العقلية في سياق عملية تربوية ممتدة الجذور والمقاصد تحقق شروط «نفسيةالمجاهد» كأساس وشرط لتكوينات هذه العقلية.

و هذا التحليل يؤكد - إلى حد كبير - أن رسم خريطة التغييرات بالتحكم فيها من خارج ووفق عقلية استراتيجية بحتة، ترسم الخريطة وفق مصالحها الآنية ، إذا كان أمرا ممكننا إلا أنه يهمل مجموعة مهمة من الأمور: -

١- إن الطرف الخارجي المرشح لدور الفاعل و المشكل لخريطة التغييرات في المنطقة و الذي يختزل النظر إلى المنطقة كبعد استراتيجي يتعامل معها غالبا كعالم أشياء في المقام الأول و تعد كل العوالم الأخرى في خدمة هذا الهدف ، بتصوره هذا يهمل حقيقة عالم الأفكار و يتغافل عالم الأشخاص الذي يشكل بعضا منها بؤرا لعقلية العزة، وعالم الأحداث الذي يشكل عناصر الذاكرة الحضارية الكامنة في عقل الأمة ، و ربما أن هذا الإهمال والتغافل و التعامل القاصر و المحدود يشكل و على المدى البعيد نسبيا - وفي ظل إعتبار الزمن الحضاري الممتد لا الزمن الحسابي، فإن التغييرات الحضارية غالبا ما يتم حسابها في سياق زمن حضاري ممتد - يشكل بيئة قابلة أو ربما فعلا شرطيا لتحريك عقلية القوة و العزة على مدى أطول نسبيا .

٢- إنه رغم عناصر التفتيت البادية في الكيان الحضاري الاجتماعي الاسلامي، إلا أن هذا التفتيت و بيان آثاره الفادحة ربْما يولد مع حقائق «وعي الموقف» مقدمة للوعي بالذات والوعي بالغير و نمط الأحداث، كما أنه يشير حتما إلى إمكانات الوعي بالتفريط في حقيقة» «دول الأركان» باكتساب الخصومةمع كل من «إيران» و «تركيا»

حيث حلت فكرة المصالح التي تحرك التناقضات و الإختلافات داخل الكيان الحضاري بدلا من فكرة التلاحم العقيدي و «الأخوة » التي تشكل عناصر ترابط وتكافل.

٣ ـ إن الطرف الخارجي في رسم خريطة الأمن القاصرة سواء في معناه أو مبناه، سيسير في ذات الطريق الذي يقوم على أساس بناء الترتيبات الأمنية في ظل توازنات القوي والتشوهات المزمنة والقنابل الموقوتة المصنوعة ، و الموضوعة في تلك الكيانات، وذلك مع رغبة هذا الطرف في الحفاظ على الأمن بمعاني الإستقرار و الحفاظ على أمر واقع مرغوب في تكريسه أيا كان انطواؤه على تشوهات وموروثات ساهم في صنعها والإبقاء عليها مما سينتج في الغالب نظاما أمنيا مشوها يقوم في الغالب على «نظام رعب اقليمي » فضلا عن استمرار نمط الإعالة الأمنية، و إعطاء إسرائيل شرعية في النظام الأمني الاقليمي ، وهو أمر يحمل تفجرات هذا النظام الأمني الذي يقوم على قاعدة من الرعب و المصالح الأمنية المتربصة.

في هذا السياق يمكن القول إن معادلة التفاعل الحادثة والتي سبق الإشارة إليها، إنما تؤكد على استمرارية الدور الأمريكي المتفهم لجوهر الوهن في المنطقة العربية بكل عناصرها المختلفة و تكويناتها. بينما أن الأطراف التي تمثل حقيقة الوهن في سلوكياتها قد وصلت في ردود أفعالها حيال الأحداث إلى حد جعلها «تحت خط الوهن» إن جاز ذلك التعبير، فاقدة عناصر القرار المستقل والفاعلية في الحركة السياسية تنتظر رد الفعل الامريكي حتى تقرر خطواتها ومواقفها طبقا لخطوات ومواقف الشرطي العالمي الأمريكي تحذو حذوه في سياستها حذو القذة بالقذة، حتى إذا دخل جحر الضب دخلوا وراءه.

واتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تتناسب مع «تحالف جحر الضب» اتخذ مجموعة من المؤشرات المهمة الأساسية: ـ

ـ الإنفراد بالقرار العسكري والسياسي مع اتخاذ بعض أشكال مظهرية من تشاور .. حتى أعلنت أكثر الأطراف من التحالف أنها في حالة تأهب في انتظار قرار الرئيس « بوش» ببدء «الحرب» أو استئناف الحرب في صورتها البرية.

ـ الإنفراد بالقرار السياسي ، يؤكد ذلك طبيعة ردود فعل أطراف التحالف حيال المبادرة السوفيتية الأولى و المعدلة، ومتابعة ردود الأفعال يؤكد ذلك ، فقد عبرت هذه الأطراف عن مواقف مختلفة ومتناقضة في البداية، إلا أنها ما لبثت أن دخلت ضمن ركاب الولايات المتحدة مع إعلان مواقفها الرافضة، كان ذلك صادقا على أعضاء التحالف الغربيين أو العرب.

و في سياق هذا الإنفراد العسكري و السياسي تقريبا للقطب الأعظم، كانت السياسات كلها تدور في إطار سياسة الترهيب و الترغيب في سياق التلويح بصكوك الغفران وحجب المساعدات، والتصديقات لذلك الأسلوب في السياسة الأمريكية على أرض الواقع السياسي أكثر من أن تختفي أو يمكن إهمالها(١٥) و يكمل هذا السياق سياسات الجر ودبلوماسية اللحاق والإلحاق فانه منذ بروز أزمة الخليج و تطوراتها، يبدو الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية هو قيادة ذلك النظام العالمي، قد تبدو هنا أو هناك عناصر لعدم الإنسجام إلا أن ذلك أبرز حقائق التصور الأمريكي للعالم وترتيب أموره، وكانت أزمة الخليج بتطوراتها المجال المفتوح لترسيخ أسس السياسة الأمريكية والتي اتخذت و بلا مواربة سياسة جر العالم كله بما فيه الدول الأربعة الكبري المالكة لحق الفيتو داخل مجلس الأمن إلى ركب السياسة الأمريكية بشكل غير مسبوق تقريبا للحاق بالسياسة الأمريكية وقراراتها أو بالإلحاق إذا لزم الأمر.

واستكملت الولايات المتحدة عناصر دبلوماسيتها بجانب ثالث تمثل في سياسة تحويل الأنظار عن غيرمواقفها؛ لتكريس حقائق الانفراد بصنع القرار، وفي ظل هذه السياسة اتبعت سياسة تعي العناصرالفاعلة في النظام الدولي وإمكانياتها بما يتيح لها تحقيق أهدافها الأساسية وعلى رأسها «الانفراد بصنع القرار العالمي» فعند أي محاولات من جانب أطراف دولية أن يكون لها المبادرة في طرح رؤى ذاتية و تصورات خاصة حاولت الولايات المتحدة لفت الأنظار عن هذه التصورات إما بالاهمال أو الاغفال أو التشكيك في جديتها و فاعليتها على أرض الواقع، و برزت دائما كمقدم للبديل وهو في عرفها البديل الوحيد المقبول، و ظل هذا الوضع في ظل غياب طرف تفاوضي، وفي

ظل شبكة المصالح برزت الولايات المتحدة كمحتكر لصناعة القرار بالنسبة لعمليات الحرب أو السلام، و الملاحظة المتفحصة لتطورات الأزمة و أساليب إدارتها خاصة المبادرة السوفيتية المطروحة قبيل الحرب البرية توضح خطوط هذه السياسة و آليات تحقيقها(١٦). وفي هذا السياق كانت سياستها لسد المنافذ الأخرى فيما عداها حيث اتبعت سياسة يمكن تسميتها بسياسة "المبادرات المحروقة"، إذ تكمل مجموعة السياسات المتداخلة التي تصب جميعا في إحكام قواعد قطب أعظم لقواعد لعبة التعامل الدولي بما يؤكد عناصر الهيمنة الأمريكية، و هنا كانت الرغبة الأمريكية أن تكون مع تعدد الأصوات، أن تكون الصوت المسموع والمتبع وهو ما جعلها تتبع سياسة "المبادرات المحروقة قياسا على ما ابتدعه بوش و ما أسماه بسياسة الأرض المحروقة" تتضمن هذه السياسة مواجهة تلك الأصوات بمواقف تتفاوت بين الرفض والإهمال، في محاولة لإثبات وجودها ورئاستها للنظام العالمي، فحاولت منذ البداية سد المنافذ أمام العراق و قتئذ بما يتيح لها تحقيق أهدافها كيفما خططت لها، و أهمها تقليم أظافر القوة والفاعليات العراقية كجزء من عملية ترك العراق ضعيفا ذليلا.

و استكمالا لهذه المنظومة التي تؤكد صياغة قواعد النظام العالمي أكدت وجود ذلك الحارس الدولي المتحدث باسم النظام الدولي الذي يفسرالصياغات، بل ويعدها، و يؤول كلماته و يحمي ما أراد حمايته وفق تفتيش دولي عن المواقف لم يسبق له مثيل، قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتحقق من الهويات و المواقف باتباع سياسات صكوك الغفران أو التلويح بالاتهامات لانتهاك حقوق الإنسان، بينما تجعل ممن يوافقونها دولا رشيدة في سلوكها السياسي رغم أنها لاتختلف كثيرا في حدود دائرةانتهاكها لحقوق الإنسان، والتلويح بالمساعدات و المعونات وتقليصها أو منعها «اليمن و الأردن» وشن حملات دعائية ضد نظم حاكمة [السودان ودول المغرب العربي] كل هذا لإثبات حقائق إمتلاك زمام القرار العالمي والحضور في كل حدث عالمي، بحيث جعلت من أزمة الخليج بتطوراتها عملية تقع كلية على عاتق الولايات المتحدة «بتسليم المفتاح» إن صح الإستخدام لهذا التعبير في هذا المقام.

وفي هذا السياق يمكن استنتاج حقيقتين أساسيتين:

- احتلال القرار العالمي مثلما تبين من قبل، بدءا بتبني إصدار قرارات بعينها عن طريق مجلس الأمن واحتكار القرار في كل تتابعات وتداعيات أحداث أزمة الخليج سواء في المواقف أو القرارات .

- سياسات التحالف التي اتخذت حقائق جحر الضب فى إطار من الطرف التابع والطرف القائد، في سياق صياغة عناصر النظام الدولي الجديد الذي يشكله ويقوده -إلى حد كبير - طرف دولي واحد، بمشاركة أقطاب أخرى تتفاوت درجة تبعيتها للقائد الجديد للنظام الدولي .

خلاصة القول أن مدخل عقلية الوهن سواء في الفاعلين الدوليين في النظام العالمي أو قابليات هذا في الأطراف العربية ودول التحالف، ومناقضها عقلية العزة، ومنهج السنن أصلح ما يكون لرؤية عناصر التغييرات وأوزانها وحقائقها، وذلك في سياق امتدادعملية التغيير في منظورها الحضاري كعملية ممتدة زمنيا لاتتوقف كثيرا عند التغييرات الجزئية المتناثرة أو الفورية، ولكنها تحاول جمعها في سياق التفسير السنني المحقق لعناصر الاعتبار والوعي والعبور إلى المستقبل حضورا لاغيابا، شهودا لا بورا، ومتابعة مقدمات تشكيل عقلية الوعي والعزة في قبالة عقلية الوهن والغفلة و التبعية هو موضع اهتمام المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني

عقلية العزة و الوعي : مقدمات و مقومات

في سياق بحث عقلية الوهن، قد يتبادر إلى الذهن ضرورة الحديث عن عقلية العزة، على نفس المستوى من التفصيل والتأصيل، إلا أن الاقتصار فيه على جانب المقدمات يعود إلى مجموعة من الإعتبارات: ـ

(١) إن الحديث عن عقلية الوهن ـ بمظاهرها المتعددة، ومداخلها المتنوعة، ومستوياتها المتكاملة تحمل في طياتها مقترحا للخطوط الأساسية لعقلية العزة ومداخلها، وذلك في سياق تمييز الخبيث من الطيب، أو وفق مقولة صارت من البدهيات «وبضدها تتمايز الأشياء».

(٢) إن ما يمكن الإشارة إليه في صياغة عقلية « العزة و الوعي » لا يتعدى لاعتبارات بحثية، الحديث عن المقدمات والأصول المنهجية الكلية التي تسهم في التوجه إليها وكيفية التوجه إلى دراستها نظريا..

(٣) إن مواصلة البحث بعقلية الوهن كمدخل تحليلي، أمر لايزال في حاجة إلى دراسات تشريحية و تفصيلية، بعضها قد تم بالفعل إلا أنه عابه التحرج بوصف ذلك ضمن عقلية الوهن، و البعض عولج باستخفاف شديد رغم أهمية ذلك التحليل والتفسير، وبعضها ربما عولج بصورة متسرعة أو بُحِثَ بصورة جزئية تسهم في تشويه التصور الكلي بينما قد تخطى بعضا من هذه الدراسات التشخيص، أو جعلت بعض الدراسات من المشاكل الحاضرة أو الحالة الآنية فحسب موضع بحثها، أو البدء بحزمة من المشكلات أُفترض أهميتها ـ كمعطاة ـ دون اختبار ذلك، بل إن بعضا منها عالج ذلك في ضوء استشراف المستقبل العربي، تحركها قناعات مسبقة للانتصار لهذا المستقبل و ذلك بتلمس بعض الأسانيد المؤسسية و الوظيفية بحيث تخفى خلفها المعايب و تغض الطرف عن المشكلات في تكونها وتجذرها داخل الكيان العربي .

ولا شك أن الجمع بينها جمعا حقيقيا وسدا لثغرات فيها، مهمة بحثية جليلة، آن

الآوان أن يكون هذا «مشروعا بحثيا للأمة» يضع القضايا ويعالجها وفق وزنها الحقيقي قياسا إلى معايير محددة، بحيث تتحدد بيسر «أولويات الأمة» تحديدا حقيقيا وواقعيا. كما عليه أن يتدبر أمره في «مناهج بحثه» لا يتبع فيها المناهج الغربية بمنهج التلقي والتقليد، ولا يتخطاها أو يتجاوزها بل عليه أن يتعرف عليها ويعيها ويبحث في حقيقة ملائمتها المنهجية في سياق «اللياقة المنهجية» كما أن عليه ألا يتعامل مع تراثه الحضاري بمنهج التقليد أو التبديد (١٧).

(٤) إن التفكير بعقلية الوعي والعزة، كضرورة لتقويم «الواقع العربي» يتطلب بدوره امتدادا بحثيا هائلا، لا يقل في خطورته أو في صعوبته عن المشروع البحثي المتعلق بعقلية الوهن هو أمر إذ يخرج عن طاقة بحث صغير عن أزمة الخليج، إلا أن ذلك لا يمتنع معه الإشارة إلى المقدمات والمقومات، دون الإشارةإلى حقيقة أساسية وهو امتداد الجهود البحثية إلى منطقة الإجراءات، وهو ما سنجد إشارة إلى بعض مجالات وقضايا تستحق مزيدا من التفكير والتأصيل والتعديل والإضافة.

(٥) إنه رغم هذا المنحى، فإنه ليس من الهدف تحويل المشاكل الخاصة بالواقع السياسي العربي الحالة والحقيقية إلى مشاكل بحثية، بل الهدف أن نحقق عناصر التوثيق والوصف لها بما يشكل خطوة لازمة ومتطلب سابق لوصف العلاج في سياق استكمال قاعدة البيانات وتفاعل حقيقي مع الواقع وهو أمر يتحفظ على المعالجات السطحية الآنية المتسرعة تحت ضغط الواقع الذي يتحكم بنا. وآن الآوان أن يمارس العلماء والباحثون جزءا من وظيفتهم الحضارية باعتبارهم ورثة الأنبياء، في شهادتهم للأمة وعليها، وبشارتهم بحمل الحلول لمشكلات الواقع المتراكمة والمتكررة حتى توضع عن كاهل الأمة الآصار والأغلال، وكذلك ضرورة القيام بمهمة «الإنذار» داعية إلى كلمة سواء فحواها الحق ومضمونها السراج المنير للحركة الحضارية للأمة. ودون حمل تلك الأمانة ـ بحقها ـ كنا ظلومين جهولين، نكرر أفعال الظلم والغفلة .

ومن هنا كانت أهمية دراسة هذه القضايا وتشريحها أمرا لاجدال فيه، فمهما وجدوا من إبتلاء غفلة النخبة أو صمت الجماهير، أو إبتلاء بأذى فإن عليهم مواصلة

مهمة وراثة الأنبياء وليس النبي من الأنبياء إلا تاريخ شدائد ومحن ومجاهدة في هداية الناس ومراغمة للوجود الفاسد ومكابدة التصحيح للحالة النفسية للأمة، فهذا كله هو الذي يورث عن الأنبياء لا العلم وتعليمه فقط (١٨).

(٦) بقي أن نشير إلى حقيقة أزمة المعلومات وحجمها، كإحدى «أزمات الأمة» بما يشكل ذلك موقفا حضاريا سلبيا من المعلومة أهم سماته حبس المعلومة سواء اتخذ ذلك شكل حجبها، أو احتكارها من جانب أطراف معينة، أو افتقاد الحس الحضاري لأمن المعلومة، أو بتزيين المعلومة وتشويهها، ناهيك عن الانتقاد والإخفاء التحكمي لها، أو المبالغة في ترتيب نتائج على المعلومةذاتها رغم طبيعتها المحدودة، وهو ما يخلق مناخا من المبالغة والتهويل رغبة في إضفاء أهمية إضافية على معلومة ربما بعد أن أمكن الباحث الحصول عليها بشق الأنفس، كل ذلك بأشكاله المختلفة يمكن أن يخفى الحقائق ويحجب الحقيقة.

فضلا عن ذلك فإنه من الضروري ألا تؤخذ المعلومات كمعطاة بل يجب القيام بما يمكن تسميته إن صحت التسمية بفقه المعلومات(١٩) يتعلق هذا ببيئة المعلومة، وطبيعتها، وموضوعهاو تحديد الهدف منها، فضلا عن تحديد مصدرها، والبحث في سياق المعلومة، وأخيرا إتساق المعلومات الذاتي، كل هذا في طريق تدقيق المعلومة واستثمارها وهو أمر من الناحية الحضارية يشير إلى حق العلم والمعرفة المترتب لزوما وضرورة على حق الحياة وحرمتها« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدةلعلكم تشكرون»(٢٠) .

وفي إطار البحث في عقلية الوعي والعزة في إطار المقدمات والمقومات، فإنها تمثل في حقيقتهامن حيث مفهومها وعناصرها نقيضا لعقلية الغفلة والوهن، وتعد أزمة الخليج وفي سياق سنة الإبتلاء فرصة لمراجعة عناصر الوهن وبيئته القابلة «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم»(٢١).

أزمة الخليج تكشف في أكثر من مكون «حال الوهن» من تداعي الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها »(٢٢) هكذا تتعامل الأمم مع المنطقة العربية تارة بالتداعي الفعلي،

وتارة بالتداعي بمعني التواطؤ والتغافل عن المشكلات الجوهرية بالمنطقة العربية، إلا أن المفارقة التي تؤكدها حقائق الوهن أن العرب في هذا السياق ليسوا قلة بل هم كثير، ولكنها كثرة واهنة [بفعل التفتيت والتجزئة والتبعية - وإهدار الحقوق الإنسانية] ومجموعة من إفرازات عقلية الوهن الكثرة الغثائية [امكانات مهدرة ــ عقلية الترف والسرف ــ استكمال مفقود، أجزاء متفرقة، تبعية محكمة استقالة حضارية - أمة مشهودة لا شاهدة - حركة واهنة ... الخ]

وفي إطار حقائق الظاهرة والقابليةلها والإستعمار والقابلية له، تشكل عقلية الوهن القابلية، وامتلاك غيرنا لأزمتنا [الظاهرة] التي تتمثل في نزع المهابة من قلوب الخصوم والأعداء، إنها بيئة التداعي يأتيها كل طامع مستهينا بالقوم في المنطقة، فالوهن في الـــــذات [القابلية] ونزع المهابة [الظاهرة] وتتفاعل الحقائق حول نظام دولي بني في الغيبة العربية، تتداعى الأكلة على قصعتها [المنطقة العربية النفطية]، ونظام عربي بكل مكوناته واهن لا بفقده الإمكانية، بل بامتلاكها، تارة هو غافل عنها جاهل بها، وتارة يحبسها بحيث لا تدور بالشكل الفاعل والواعي وتارة بالهدر، [إنها القرية التي كفرت بأنعم ربها]، تقام عليهما الحجة المرة تلو المرة، مرة بالنعمة ومرة بالأزمة فلا تحسن التصرف بالأولى ولا تقوى على مواجهةالثانية، إن هذا يجد تفسيره في مكوني عقلية الوهن «حب الدنيا» بكل الظواهر المتعلقة بها من أثرة وترف مهلك وإعالة أمنية، وغزو واعتداء، و«كراهية الموت» بكل صوره ومستوياته [ترك الجهاد بكل صوره] هذه الحال تتعلق «بعقلية الوهن» التي لا تعبرعن صفة لازمة، ولكنها بيئة قابلة ليست عصيةعلى التغيير أو الاستبدال وفق سنة التغيير «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»(٢٣) ووفق سنة الدفع «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»(٢٤) وأزمةالخليج ليست الخرق الوحيد بالسفينة «وتلك الأمثال نضربها للناس، و ما يعقلها الا العالمون»(٢٥) والرسول عليه الصلاة والسلام يضرب مثلا تمتزج فيه السنة المادية بالسنة الاجتماعية في مثل السفينة وركابها وعلاقة سنن المركب بسنن المادة تارة وبسنن البشر تارة أخرى، هذا المثل يذكره الرسول «ص» ليبين أن للمجتمع

قانونا يترابط به ليحميه من الغرق، و إذا كان من اليسير إمكان إدراك نتائج الخرق الذي يحدث للسفينة، ولكن ليس بمثل هذه السهولة إمكان إدراك نوع الخرق الذي يحـــدث للمجتمع، إنه علم ووعي وفق(٢٦)، فقه ينصرف إلى نظام له قانونه «ركوب البحر» و قوم معنا يخوضون معنا البحر ينتحلون ضروبا من الأوصاف، و لا يزال أحدهم ينقر موضعه من السفينة العربية بفأسه زاعما أنه موضعه من الحياة يصنع فيه ما يشاء، و يتولاه كيف أراد موجها من المعاذيرو الحجج، جاهلا أن القانون في السفينة إنما هو قانون العاقبة دون غيرها ، فالحكم لا يكون على العمل بعد وقوعه كما يحكم على الأعمال الأخرى، بل قبل وقوعه، والعقاب لا يكون على الجرم، بل على الشروع فيه ... وتوجه النية إليه، فلا حرية هنا في عمل يفسد خشب السفينة أو يمسه من قرب أو بعد ما دامت ملججة في بحرها ، سائرة إلى غايتها ، إذ كلمة [الخرق]لا تحمل في السفينة معناها الأرضي هناك، لفظة [أصغر خرق] ليس لها إلا معنى واحد وهو «أوسع قبر» فهو ههنا محدود على رغم أنفه بحدود من الخشب والحديد وتفسيرها في لغة البحر حدود الحياة والمصلحة(٢٧).

ولا فائدة من ذكر الأحداث ودراستها إن لم تحصن من الوقوع في أمثالها ، و لن نمتلك الحصانة إلا بتفهم السنن المسخرة للإنسان، وإلا ستظل المنطقة بأهلها ووفق قواعد السنن الشرطيةمسخرة لمن يعرفونها ، وبلوغ السنن والوصول بها إلى مرتبة الفقه والوعي لا تكون إلا بمكابدة دراسة واسعة للأحداث ضمن هدف محدد، وترك المجتمع والكيان دون رفع مستواه هو ضرب من العته، و لكنه عته ليس بالخلقة وإنما بالخُلق، عته المجتمع ليس طبيعيا ، و إنما هو عته من صنع اليد(٢٨) [وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون] (٢٩)، أزمة الخليج ليست الشروع الوحيد في خرق السفينة وإنما سبقته خروق كثيرة، واقتسام السفينة إن جاز فلا يعني جواز خرقها ، والإقتسام استكمال وحركة متسقة «فإن قوما ركبوا سفينة فاقتسموا فصار لكل رجل منهم موضع، فنقر رجل منهم موضعه بفأس، فقالوا له ما تصنع ؟ قال : هو مكاني أصنع فيه ماشئت، فإن أخذوا على يده نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا»، بل إن رواية

البخاري للحديث مع توافقها في المعنى لتضيف عناصر غاية في الأهمية تشير بجلاء إلى عقلية الوهن وأفعالها في الكيان العربي «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا».

فهذا تمثيل لعقلية الوهن، طائفة في [الأسفل] تعمل لرحمة من هم في [الأعلى]، عاطفة ظاهرها التماسك وباطنها العجز والوهن، وحمية ملتهبة ولكنها باردة، ورحمة خالصة ولكنها مهلكة، ولن نجد كهذا التمثيل في تصوير البلادة الاجتماعية والوهن القائم على التجزئة والتفتيت حتى ولو في ثوب من «الوحدة» و«مقاصد خيرة مدعاة» ، والغفلة عن حقائق الأمور وجوهر السنن، لأناس هم عند أنفسهم أمثلة الجد والعمل والحكمة، فكأن النبي [ص] يقول لهؤلاء: أنتم المصلحون إصلاحا مخروقا .....!، وكما أن لفظة [الخرق] يكون من معانيها في البحر القبر والغرق والهلاك، فكلمة [الوهن] وقابلياته يكون من معانيها في الاجتماع الحماقة والغفلة والبلاهة والعجز(٣٠).

«فالتهاون يدعو بعضه إلى بعض، و الغفلة تبعث على ضعف الحفظ والتصون، والاختلاط والاضطراب يجيء من الغفلة، والفساد يجتمع من الاختلاط والاضطراب»(٣١).

وفي هذا السياق لا يمكن النظر إلى تلك الأزمة أو معالجتها إلا باعتبارها محصلة لا نقطة بدء، وكذلك باعتبارها أحد الأعراض التي تظهر على الكيان العربي الواهن، كما إنها قرينة قاطعة على عقلية الوهن والغفلة، تشكل الحجة والتذكير والإنذار، ومنطق التعامل بعقلية العزة والوعي هو منطق التعامل مع السنن بالعبرة التي تعني التفحص والتدبر والفقه والوعي لعبور الأزمة وفق سنن الاجتماع والتاريخ والأنفس، والتعامل مع الأزمة بمنطق عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس ليس إعمالا للسنة بل انتهاكالها وانحرافا عنها والوعي بها، ذلك أن العالم العربي بإجماعه القائم

على النفاق وجموده المدمر قد انتهى، ولن يعود شيء كما كان من قبل ومن الخير أن نستشرف المستقبل بعقلية الوعي والعزة التي تعي محيطها الدولي وواقعها العربي، بحيث يتم مراجعة الحالة الحضارية بما يتوائم مع الوسع والإستطاعة. فكما كان التصور لعقلية الوهن باعتبارها حالة حضارية سلبية عاجزة، يجب الحديث عن عقلية العزة والوعي باعتبارها حالة حضارية شاملة ذات فاعلية إيجابية، تتوسل في ذلك أهم مداخل ومقومات عقلية القوة في ضوء إعتبار الواقع لا تحكيمه، لا تقفز عليه أو تخضع له، سنؤكد على تلك المداخل أو بعضا منها لتكون موضع بحوث مستفيضة متقصية وفق الأولويات وفقه عملية التدريج والتربية للتفاعل من سنن التغيير واستثمار مكنوناتها والوعي بها نظر وعملاً، وأهم تلك المداخل:

(١) عملية فك الارتباط [العزلة] بالواقع الدولي الذي يكرس حقائق التبعية بعناصرها ومستوياتها المختلفة، على أن يتحقق ذلك في سياق تحديد الهوية تكوينا وتأصيلا، بحيث لا تتشتت(٣٢) وفحوى ذلك التساؤل: -

على أي أرض نقف ؟؟؟ ومـــــاهي أرض وقـــاعدة عقلية الوعي والعزة ؟؟؟

عملية فك الارتباط الحضاري بشروطه العقيدية عملية ممتدة لها جوانبها الفكرية والثقافيـــة والتعليمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والموارد المائية ... تتطلب إبداعا في التفكير لوصف الواقع الخاص بالتبعية بحدة وفقه سنن استمرارها والوعي بالسنن الحاملة على الخروج منها وذلك ليس فقط في نطاق العموميات والمقومات بل وبصورة أوجب التفكير بالوسائل والإجراءات أخذا بالأسباب وإعمالا للقاعدة الكلية «مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

(٢) التأسيس الراسخ لمؤسسات عربية واسلامية فاعلة، لا تعبر عن كثرة غثائية عديمة الفعل أو الفعالية، أو تأخذ شكل الفعل غائبة النتيجة والأثر والثمر. من مثل السوق العربية الإسلامية المشتركة، يتم في إطارها إلتزاما وتلازما تطبيق «سنة السفينة» بالتكافل في المسئولية، ومواجهة أي شروع بالخرق، وذلك باستكمال حقيقة ذلك بمنظمة ذات اختصاص قضائي لفض المنازعات تملك صفة الإلزام، دون أن يعني

ذلك مساسا بصنم السيادة الداخلية وأوثان التجزئة والتفتيت، والدولة القومية المتفردة، وذلك بقيام محكمة عدل عربية إسلامية[٣٣] قادرة على التدخل في الزمن المناسب لمواجهة أي شروع في الخرق فإن عقلية التكافل أحد شروط عقلية العزة، ان لم تكن أهم شروطها، و خرائط الوهن وكذا الأرقام الواهنة تشير إلى تلك الحقائق الصارخة التي تعد شهادات إدانة لعقلية الوهن.

(٣) الحرمات الإنسانية مدخل أساسي لعقلية العزة، فليس من المتصور أن تنتهك تلك الحرمات، ويبقى الإنسان باعتباره الفاعل الحضاري في امتداد العملية الحضارية مالكا لعزته أو متفاعلا مع كل ما يبني وعيه ويعيد تشكيله، والرؤية المتكاملة للنفس البشرية والحرص على تغيير ما بها عملية أساسية تشكل القاعدة والشرط لحدوث عملية التغيير الحضاري بكل عناصرهاو تفاعلاتها، فانتاج الشخصية المستهلكة المترفة التي تتصرف فيما تملكه وفيما تطلبه بعقليةالسفيه هو انتقاص من الحرمات الإنسانية حين ترتبط بمعاني الاستخلاف الحضاري المؤهلة لممارسة العمارة الحضارية في كل مجالاتها(٣٤)، والإبقاء على الأمية ومجابهتها ببرامج شكلية ودعائية ليست إلا إنتهاكا لحرمة العلم وحق التعلم وتزكية نمط اللامبالاة لمصلحة النظم السياسية ليس إلا إخراجا لشخصية غير منتجة، لا تستطيع أن تعاملها بازدواجية بمطالبتها بالفاعلية في مجال دون مجال «من مات وليس في عنقه بيعه فكأنما مات ميتة جاهلية»[٣٥] والبيعة ليست إلا مظهرا سياسيا يؤكد على ضرورة الفاعلية السياسية والتكافل السياسي في الأمة .. وغير ذلك كثير إذا كانت همومنا تنصرف إلى إنجاز قاعدة عقلية العزة.

(٤) وفي سياق تأسيس الشرعية جوهرا وتأصيلا، تبدو ضرورة ضبط حقيقة الشرعية خاصة إذاما ارتبطت بالشرع[٣٦]، فسنة التعامل مع الشرع تفترض لزوما وضرورة إخلاص الشرعية، لا التحايل بها أو عليها ومن هنا تبدو كافة النظم العربية في مفترق طريق بالنسبة للشرعية وهي بهذا عليها أن تختار الرجوع للشريعة افتقارا دونما العودة إليها استظهارا، تسويغا وتبريرا للحركة السياسية، وهذا بدوره يعني إحياء وتأصيل «سلطة الإفتاء» بعد أن تحول إلى «إفتاء سلطة» فالأصل فيه أن الإفتاء

من مؤسسات الأمة ومحاولة إضفاء الجانب الرسمي على سلطة الافتاء، يجعل مصداقية شرعية الافتقار محل نظر، بل هي بذلك أقرب ما تكون إلى الرجوع الإستظهاري للشريعة، وهو أمر يرتبط بحقيقة التظاهرات والمؤتمرات الإفتائية التي تجمع علماء دين، قناصون للدليل، يسخرون الفتوى حسب المكان والزمان والأشخاص لمصلحة رأي من الآراء، وهذه التظاهرات تفترق بداهة عن مجامع الإجتهاد الجماعي التي ليس من هدفها الدعاية بالشرع ولكن الدعوة به، ومقصدها رجوع الإفتقار إلى الشرع لا الاستظهار به، باعتبارها الفئة القادرة على تحديد مضمون المصالح الشرعية المعتبرة وطرق تحقيقها تكاملا مع متخصصين في كافة المناحي العلمية، وعقلية العزة تبني بهم، فهم وسائطها، بالتأكيد على جوهر الشرع في إطار فقه حضاري متكامل وأصيل يعتني بالواقع معتبرا أحداثه وفي إطار من فقه التنزيل.

(٥) ضرورة استثمار مؤسسات الأمة[٣٧] باعتبارها قنوات أساسية في عملية التوحيد للأمة وتغيير عقلية التجزئة والتفتيت من خلال التعاون البحثي والعلمي وتكوين المجامع العلمية التي تجعل من دراسة مشكلات الأمة واقتراح العلاج لها وفق إجراءات محددة مشروعا علميا وثقافيا وفكريا في سياق بنيان العمارة الحضارية [النقابات ـ المؤسسات الشعبية ـ الإفتاء ... الخ]

(٦) في سياق الخصوصية الحضارية وتميز التكوينات الاجتماعية والسياسية في الكيان العربي أو في بعض مناطقه التي تتسم بمجموعة من السمات الخاصة والمتميزةوهو ما يعني ضرورة تخريج هيئات ومؤسسات تعتبر «قنوات وسيطة» بين السلطة والجماهير، بل وعلى مستوى الكيان العربي «جماعة أهل حل وعقد»[٣٨] يُجتهد في وضع محتواها، وتأكيد وظائفها، وتحقيق شروطها، وذلك في إطار تأصيل نظري ومؤسسي في أشكال متنوعة ومتعددة تراعي اختلاف البيئات والتكوينات الاجتماعية، وهذا ما يجعل على سبيل المثال صدى «العملية الديمقراطية» غير موات ضمن شروطه الذاتية المتمثلة في الأغلبية مثلا، في مجتمعات يغلب عليها «المواطنة الوافدة»، وهو ما يجعل من إحياء هذا المفهوم أهل الحل والعقد تنظيميا أمراً يجد له من المسوغات التي

تجعله مستجيبا لمعطيات الواقع السياسي في بعض المناطق العربية، على ألا يكون ذلك على شاكلة المجالس الاستشارية الشكلية والتي تؤسس فاقدة للفعل والفعالية والتأثير للقيام بالوظيفة والدور.

(٧) ومن عناصر التحدي التي تشكل عقلية العزة إحياء روح «**الجهاد**» سواء على مستوى عمليات الإنماء الداخلي أو الإستكمال العربي، واستثمار عقلية العزة والوعي التي برزت مع الانتفاضة الفلسطينية ولعلها تمثل المدخل لتأسيس هذه العقلية وترسيخها، اذ تشكل مسألة احتلال فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني عليها ومن ثم مشكلة تحريرها قضية تتعدى حدود فلسطين أو شعبها إذ تعالج في سياق كونها تحديا حضاريا شاملا، فلا تعتبر هذه القضية إلا المركز في خطة المواجهة.

و لابد من الإدراك العميق بأن الهروب من مواجهة التحدي الإسرائيلي ثم القبوع ضمن حدود التجزئة لن يحققا للأمة وحدة أو نهضة حضارية، بل لن يسمح حتى ببقاء دولة التجزئة مستقلة مهما كانت حريصة على الإستقلال منادية برفض التبعية، لأن مجرد عدم التعرض للعدو الصهيوني والقبول بالتجزئة يشكلان نسقا لاستقلال هو كما كان - ولم يزل - زرع الكيان القومي اليهودي في أرض فلسطين حلقة مركزية من أجل تكريس تجزئة الأمة وتابعيتها للخارج عاجزة عقيمة واهنة، فلابد من اعتبار جهاد هذا الكيان حلقة مركزية في الخطة المقابلة خاصة أن المناسبة قائمة وهي الإنتفاضة الفلسطينية بأشكالها المختلفة(٣٩).

(٨) إن اعتبارات الأمن «كقيمة حضارية» و«قضية وجود وحياة» وباعتباره «مفهوما شاملا» يمتد من الفرد داخل المجتمع السياسي وينتهي بالأمة مرورا بالمؤسسات والجماعات المختلفة يجب أخذه مأخذ الجد في سياق بناء عقلية الوعي والعزة، وفي سياق إعداد القوة بحيث يمكن التعبير عن ذلك بشكل إجرائي.

- تكوين جهاز أمني عربي [الأمن بالمفهوم الحضاري الشامل]لا عتباره مجردتبادل معلومات عن أفراد، بل تكون مهمته تشكيل الفئة الثالثة في حالة البغي ذات عناصر متوازنة لا على شاكلة قوة الردع العربية التي اختزلت إلى القوات السورية في لبنان.

ـ التفكير في توفير الحماية الأمنية للأمة في سياق تأسيس قاعدة الأمن والتي تشمـــل

[الغذاء ـ والأمن المائي] والذي يتصور أن تكون حلقة أزمة قادمة إذا ما استمرت عقلية الوهن ـ وأخيرا التكافل الأمني ... الخ(٤٠).

ـ الوحدة طريق الأمن إذا كانت هذه المقولة ترقى إلى مقام البدهيات فإنه يضاف إلى ذلك عنصر الضرورة في الحالة الخليجية، وهو ما يعني أن الدول المنمنمة بحكم تكوينها تشكل مطمعا [الجائزة](٤١) على حد تعبير البعض، وهذا يجعل الوحدة الخليجية مدخلا من مداخل الأمن فان أمر «صدام» سيختلف حتما لو أن الخليج بتكويناته المنمنمة كان دولة واحدة.

إن حقائق التأمين الذاتي ــ قطريا واقليميا وعربيا ــ يشكل الطريق الحقيقي للأمن يدفع الباغي لوكان عربيا، و العادي لو كان أجنبيا .

ليست تلك إلا بعض النماذج التي تشكل مناطق للإجتهاد ولتقديم بدائل إجرائية تشكل وسائط ووسائل عقلية العزة والوعي، التي تتطلب حركة فاعلة واعية متوازية في طريق إقصاء عقلية الوهن والغفلة لصالح بناء عقلية الوعي والعزة، وهي بذلك تتضمن حقائق أساسية في عملية التغيير الحضاري ـ طبيعة، وفقها، وشروطا، وموانع، وإمكانات، وعقبات، وإجراءات، فالوعي بعملية التغيير يجعلها تتم من تحت اليد لا من فوق الرؤوس، بحيث يمكن التعرف على حساباتها ونتائجها، والتي غالبا – مع فقدان ذلك الوعي أو تزييفه – ماتتم على حساب الكيان العربي فرادى وتجمعات ــ مهما كانت السيناريوهات لحل الأزمة أو الأزمات، إذ أن جوهر عملية التغيير أن تتم في الحضور لا في الغياب، و الحضور هنا بالمعنى الواسع بالقوة والتأثير والفاعلية .

وغاية الأمر ـ وفي سياق منهج السنن النفسية والاجتماعية والتاريخية – أن تبرز سنةالاستبدال المرتبطة بسنة التغيير الأساسية «وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم»(٤٢). (إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليماً ويستبدل غيركم ولا تضروه شيئا والله على كل شئ قدير)(٤٣)، هذه السنة في سياق عملية التغيير الحضاري لا تعني

سوي إما أن نستبدل بواقعنا الذي هو خير أو يُستَبدَل بِنا، و إما أن نملك أزِمَتَنا في العملية الحضاريةو إلا نظل نعيش الأزمات، نمالىء عقلية الوهن، و نحاكي أنماط تفكيرها، و هو إختبارأمة في مفترق طريق.. إما أن تكون قوما بورا أو شهودا حضاريا(٤٤).

هوامش الفصل الثالث

(١) انظر في مفهوم الإبتلاء ودلالاته الحركية والحضارية : نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ١٩١ ـ ١٩٣ .

(٢) من الجدير بالذكر أن الباحث بصدد إعداد دراسة حول حرب الكلمات لدراسة إعلام الأزمة وأزمة الإعلام .

(٣) النور / ٣٩.

(٤) انظر في التأكيد على هذه الفكرة : د. محمد عصفور، مرجع سابق، ص ٢٣٣ ـ٢٣٤ .

(٥)الرعد / ٨.

(٦) المائدة /٨.

(٧) انظر في تبسيط النظرة لأزمة الخليج وردها إلى سلوك فرد أو نظام، وهؤلاء الذين يركزون على المدخل الشخصي ويردون خطاياهم إلى شخص معين يتناسون أنهم هم الذين صنعوا الشخص وباركوا سلوكه قولا وعملا، وهو ما يشير إلى عناصر التناقض في تقاليد النقد الذاتي في المنطقة العربية : عادل الأنصاري، فضيحة الذين صنعوا الزعيم : دراسة في المواقف المتناقضة للصحافة القومية في أزمة الخليج، القاهرة، أمة برس للإعلام والنشر،١٩٩٠. انظر مدخل مهم يتحاشى الرؤية الشخصية ولكن يشير إلى واقع الأمة جملة : د. عبد الصبور مرزوق، الأبعاد الغائبة في أزمة الخليج : مدخل إلى دراسة واقع الأمة المشحون بالعجز والتخلف، القاهرة : المركز العربي الدولي، ١٩٩١.

(٨) انظر بصفة خاصة: آلان جريش، الهدف.... صدام حسين، مرجع سابق، ص٨.

(٩) يمكن متابعة تلك القاعدة الكلية أخف الضررين، وذلك في سياق من نظرية الضرورة الشرعية في: د. وهبةالزحيلي، نظرية الضرورة الشرعية، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، مواضع متفرقة .

(١٠) انظر الإشارة إلى ذلك في نهاية مقالة : فريد هوليداي، أزمة العالم العربي وردود صدام حسين الزائفة، مرجع سابق، ص ٩.

(١١) انظر في إشارة لهذا وحقيقة الأهداف الأمريكية الأساسية، ريتشارد بارنيت، أهداف أمريكا الأساسية، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر ١٩٩٠، ص١٦.

(١٢) سمير كرم، أسرار الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب: سقوط المغامرة، الكفاح العربي، مجلة أسبوعية، ٦٥٧، ٤/٣/١٩٩١، ص٢٠ ـ ٢٤.

(١٣)، (١٤) فاطر / ٤٣.

(١٥) انظر العالم، برنامج الإعانات الأمريكية، العدد ٣٦٩، مارس ١٩٩١، ص ٤. انظر كذلك د . محمد عصفور، مرجع سابق، ص ٢٨٩ وما بعدها إذ يفرد فصلا خاصا حول أهداف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج .

(١٦) انظر في هذا السياق الاتحاد السوفيتي ومباركة النظام العالمي الجديد : -

The Middle East, Soviet Union :Don't look to us any more, October , 1990 , P.13.

و انظر ايضا في النظام العالمي والقوى الأعظم بين حقائق الاتفاق وهوامش الاختلاف:

Stanlislan Kondrashov , Superpowers Against Iraq :But government Daily "Izvestia of Moscow , World Press Review , Oct . 1990, PP. 14 - 15.

قارن في تلك الحدود : أمنون كابليوك: هل مازال الاتحاد السوفيتي دولة عظمى، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، نوفمبر١٩٩٠ ص ١٠ ـ١١.

(١٧) سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر ....، مرجع سابق، ص ٤ – ١٢.

(١٨) انظر في إشارات إلى وظيفة العالم السياسية في الرؤية الإسلامية : المرجع السابق، ص ١٧٤ – ١٨١.

(١٩) المرجع السابق، ص ٢٩٧ – ٣٠٠.

(٢٠) النحل / ٧٨.

(٢١)البقرة / ٢١٦ .

(٢٢) انظر نص الحديث النبوى في صدر هذا الكتاب.

(٢٣) الرعد /١١.

(٢٤) البقرة /٢٥١

(٢٥)العنكبوت / ٤٣ .

(٢٦) انظر: مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، ضبطه: محمد سعيد العريان، القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م، ص ٦.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٧.

(٢٨) جودت سعيد، حتى يغيروا ....، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢٩) النحل /٣٣.

(٣٠) الرافعي، وحي القلم، مرجع سابق، ص ٧.

(٣١) انظر مصطفى صادق الرافعي، تحت راية القرآن، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة، ١٩٦٣، ص ٢٣.

(٣٢) د. علي شريعتي، العودة إلى الذات، ترجمة الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة :الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٦، مطالعة الكتاب في هذه القضية أمر يستحق المتابعة.

(٣٣) انظر في صياغة مثل هذا الاقتراح : د. عبد الله الأشعل، محكمة العدل الإسلامية الدولية، القاهرة : دار المعارف، ١٩٩٠ .

(٣٤) في سياق عقلية الترف وآثارها يمكن متابعة الرؤية الإسلامية من خلال الأصول في : ناصر عبد الله عمار، الترف ونتائجه على الفرد والمجتمع، القاهرة : مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٠.

(٣٥) انظر في إطار مفهوم المشاركة في الرؤية الإسلامية: سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والواقع العربي، مرجع سابق، ص ٣٦٣ وما بعدها.

و انظر في تخريج الحديث : النووي، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين،

القاهرة : محمد صبيح، د. ت، ص ١٢٠، وهو حديث صحيح رواه الإمام مسلم.

(٣٦) سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(٣٧) وفي فكرة مؤسسات الأمة : المرجع السابق، ص١٨٠ وما بعدها .

(٣٨) انظر في مفهوم أهل الحل والعقد ودورهم: فوزي خليل، دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١.

انظر أيضا: سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٥٩وما بعدها.

(٣٩) د. عبد الوهاب المسيري، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة، القاهرة، د. ن، ١٩٨٩.

(٤٠) ملاحظة كثير من أرقام الوهن الواردة في الملاحق . وبصدد الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية انظر: د. يوري دينيس، مصادر المياه وسياسات إسرائيل المائية، الباحث العربي، لندن: مركز الدراسات العربية، العدد ٢٢، يناير ـ مارس ١٩٩٠، ص ٤٨ ـ٥٨.

د . توماس ستور، مصادر المياه وإسرائيل «غنائم الحرب»، الباحث العربي، لندن : مركز الدراسات العربية، العدد ٢٢، يناير مارس ١٩٩٠، ص ٥٩ ـ ٦٨.

و مصادر أخرى كثيرة يمكن متابعتها بعد الاهتمام بقضية المياه التي تشير إلى أن حرب المياه ستكون محتوى الحرب القادمة .

(٤١) د . حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٤٢) محمــد / ٣٨.

(٤٣) التوبـة / ٣٩.

(٤٤) القوم البور وردت بالقرآن الكريم مرتين: ـ

« ولكن متعتهم وآبـــاءهم حتى نسوا الذكر وكانوا قوما بورا » الفرقان / ١٨.

« وزين ذلك في قــــلوبــــكم وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بورا » الفتح / ١٢.

الخاتمة

أزمة الخليج والتحيز في التحليل السياسي : رؤية عامة

كما بدأنا هذا البحث باستعراض بعض المناهج المستخدمة في دراسة الواقع العربي عامة وأزمة الخليج خاصة، فإنه يحسن أن نختتمه بخلاصة تتعلق بقضايا المنهج، وأخطرها جميعا قضية التحيز.

و أزمة الخليج في حد ذاتها، وبتشابك كافة مستوياتها الدولية والاقليمية والعربية وحتى النظم السياسية الداخلية، وحركة الشعوب العربية، ورؤى النخب المثقفة، والحياة الأكاديمية والثقافية والفكرية، والبعد الديني في حياتنا الحضارية، وغير ذلك كثير مما يستغرق مجمل حياتنا التي نعيشها، تشكل حالة دراسية نموذجية لدراسة مايمكن تسميته «بالتحيز في التحليل السياسي»، سواء ارتبط ذلك بمجموعة المفاهيم المستخدمة، أو المداخل التحليلية أو القدرات المنهجية أو التفسيرات المختلفة أوالتعميمات المتنوعة، أو مداخل تقويم الحدث وكيفية الخروج من الأزمة.

أزمة الخليج في جوهرها تعبر عن تحيزات خطيرة في سياق التعامل مع الغرب، وتشكل حال التضارب بصددها في المواقف والتنازع في الرؤى الحالة الواقعية النموذجية المرغوبة من جانب الخصم، وإذا كان العلم تعبيرا عن سكون النفس واطمئنانها إلى حال معرفي، فإن الأمر في أزمة الخليج لم يجعل الكثيرين يصلون إلى حال سكون النفس واطمئنانها، ومن باب أولى فقد فقدت تلك الرؤى جميعا- أو تكاد - الطريق لبلوغ الحقيقة أو المنهج المفضي إلى يقين، أو حتى غالب ظن.

أزمة الخليج - وبحكم تعدد مناهج التناول - اشارت بل وكشفت بما لا يدع مجالا للشك عن جملة «الاساطير المنهجية» التي نتعامل معها في تحليل ظواهر سياسية متعددة، إنها وبحق أثارت حقيقة فكرة الموضوعية والغيوم التي تحيط بنا عند الممارسة البحثية، و حقيقة التناول المهني للموضوعات الدراسية بالحِرَفيّة الباردة التي رغم «تفجر الظاهرة» بل و«اشتعالها» و«تناثر شظاياها»، حتى أنها لم تترك أحدا إلا وطالته بشكل أو بآخر بمستوى أو بغيره، توقف الباحثون في معظمهم يتعاملون مع «حريق الخليج» بالعقل البارد و« بمهنية مفزعة» و«بحياد رهيب» لم يسهم بأي حال في

إطفاء هذا الحريق، بل تركه يندلع بل وينتقل من مكان إلى مكان، فإن تلك العقلية العلمية الموضوعية آثرت أن تكون كذلك ـ إدعاء ومنهجا ـ فغابت بتحليلاتها للأزمة، أو قل غيبت بشكل غير مسبوق لتعبر بذلك عن جملة من التحيزات ضد «عالم الأحداث» والعوالم الأخرى، لتعبر إلى ـ حد كبير ـ عن فقدان «الوعي» وجوهر الإلتزام.

وبدا هذا الموقف في التحليل السياسي موقفا مرغوبا يتماشى في حقيقة أمره مع «دعوى»عالمية العلم والمنهج، وبرز فريق يروج لمفهوم المصلحة القومية، أو المصالح العليا للنظام السياسي، أو الرشادة في صنع القرار السياسي، إذ يعبرون بتبنيهم هذا عن جملة هائلة من التحيزات في التحليل السياسي يمكن تسميتها بمتوالية التحيز، في شكل مركب تتفاعل فيه المستويات المختلفة «للتحيز»، بدءا بدعوى صلاحية منهج المصلحة القومية للتحليل، رغم أنه قد يشير وبشكل واضح لالبس فيه إلى أن المفهوم المركزي في ذلك المنهج والذي يتأسس عليه هو مفهوم المصلحة القومية وهو مفهوم شديد الغموض يفتقر إلى مزيد من التحديد. وهنا تصير الدعوى الخاصة بصحة المنهج قائمة، أما الشق الخاص بصلاحيته لتفسير الواقع السياسي العربي فإن الأمر قد يختلف كثيرا، ثم يحاول القائم بالتحليل السياسي تقويم مختلف المواقف على تضاربها وتنوعها فيضفي عليها صكوك منهج المصلحة، فيدخل ويخرج ما شاء له دون ضبط أو تحديد ما يمكن أن يشكل من جملة المواقف مصلحة أو مصالح، ممارسا بذلك تحيزا باسم «المنهجية» حينا وباسم «الموضوعية» أحيانا أخرى.

فهذا الموقف يمثل المصلحة القومية، بينما موقف آخر مخالف لا يعد كذلك بالنسبة لنظام سياسي مختلف، فإذا أشير إلى التساؤل من يحدد المصلحة ؟! وأجيب بأنها النخبة السياسية أو النظام السياسي، فلماذا نقوّم النظم ونقول أن نظاما قد سلك سلوكا سياسيا ضد مصلحته، أو أنه لم يحدد المصلحة بشكل رشيد..؟. إن مفهوم المصلحة يمثل جوهر التحيز، سواء في التحليل أو الممارسة السياسية.. المصلحة وتحديدها والإنفراد بذلك مدخل للإستبداد سواء على مستوى النظام الداخلي أو النظام العالمي، المصلحة وفق هذه الرؤية أن تجعلها مفسرا لكل شيء ولكل موقف مهما

تضاربت المواقف أو تناقضت ولومن فاعل سياسي واحد، أوهي رؤية انتقائية تحكمية لما يمكن أن يعد مصلحة ومالا يعد كذلك، يتيح كل ذلك إضافة غموض على غموض المفهوم ذاته، ويشكك في الإمكانات المنهجية ويدفعنا إلى حلقة التحيز المفرغة دفعا، وإلى مكيدة الموضوعية، إنها أساطير المنهجية التي تعد أهم مداخل التحيز، والتحيز في التحليل السياسي وعلاقته بأزمة الخليج موضوع – في تفصيلاته – يستوجب دراسة مستقلة، وغاية الأمر هنا أن أشرنا إلى نموذج منها لنوضح كيف أن حال الفوضى في المواقف والإتجاهات والآراء، لم تكن في حقيقة أمرها سوي إنعكاسا لبعض كوامن المنهج، وحقائق التفتيت والتجزئة التي لم نعد ننظر إلى أمورنا إلا من منظورها، فالأمر يجب أن يتضح ويتماين، فبين التحيز والذاتية، والالتزام والاستقامة، بون كبير.. وبين تلك وغيرها من مفاهيم غامضة لا تتحدد، تستجدى مواقف هائمة غائمة من الباحثين باسم الحياد والموضوعية والمهنية بونا أكبر، وكلها ألفاظ تلوكها ألسنتنا، و الحريق ـ حريق الخليج في بيتنا العربي، وباسم العلم ينصحون أن نلاحظ الظاهرة من خارجها لا من داخلها ...إن هذه المقولات في حقيقتها لم تكن تعني سوى إنفصالنا عن قضايانا وأزماتنا وترك بيتنا يحترق.. إن هذا هو الوهن، فأين نحن من الشهود الحضاري ؟!

الملاحق

الملاحق

برزت فكرة الملاحق لهذا البحث لاعتبارين أساسيين :

الأول: يؤكد على كون «الخرائط» و«الجداول» قد تعبر بشكل بليغ عن المقصود أكثر من الحديث بالكلمات.. ومن هنا كان **الملحق الأول** والذي أسميته «خرائط الوهن»، وأسميت كل خريطة باسم معين يوضح كيفية النظر إليها من منظور عقلية الوهن وعقلية العزة، وهي من جملة أنماط القراءة للواقع العربي المعاصر في إطار النظام الدولي، فالقراءة بالخريطة قد تكون أمرا مناسبا في بيان حقائق كثيرة قد لا يناسبها الكلام.

بينما كان **الملحق الثانى** والذي أسميته «أرقام واهنة وقابليات القوة»، والذى تشكل الجداول محتواه وفحواه إنما يعبرعن نمط متميز من القراءة للواقع العربي المعاصر في إطار النظام الدولي، وقد حرصت – ما استطعت إلى ذلك سبيلاً – على تخير الجداول الرقمية التي تقرأ نفسها، أو على الأقل يكون من السهل على القارىء قراءة الأرقام وما يكمن خلفها من دلالات وقيم، تشير بوضوح وصراحة إلى المقصود منها باعتبارها «شهادات إدانة» لعقلية الوهن ومستوياتها وأشكالها، مقوماتها وقدراتها وامكاناتها، والعقليات المتولدة عنها: عقلية السرف والترف وعقلية السفه، وعقلية العزلة والانكفاء، وعقلية الغفلة والتغافل، وكيف أنه يمكن قراءة معظم هذه الأرقام في سياق نزع المهابة من قلوب الأعداء والخصوم، وعقلية الوهن التي تتمركز حول محورين أساسيين «حب الدنيا والإنغماس فيها وفي شهواتها» و«كراهية الموت» وكل ما يؤدي إليه، حتى وإن جلب القوة والعزة، ولوجلب حب الدنيا «الموت في الدنيا» والغياب وعدم الحضور والاستقالة الحضارية من عالم اليوم، وهو ما يرتب محصلات هامة في وصف الواقع العربي في حقيقته «بالكثرة الغثائية» [بل أنتم كثير، ولكن كثرتكم كغثاء السيل]، وهو ما يجعل مع نزع المهابة من قلوب الأعداء «من ضرورة تداعي الأمم علينا، كما تتداعى الأكلة على قصعتها»

في هذا السياق والمنظور يمكن قراءة الجداول.

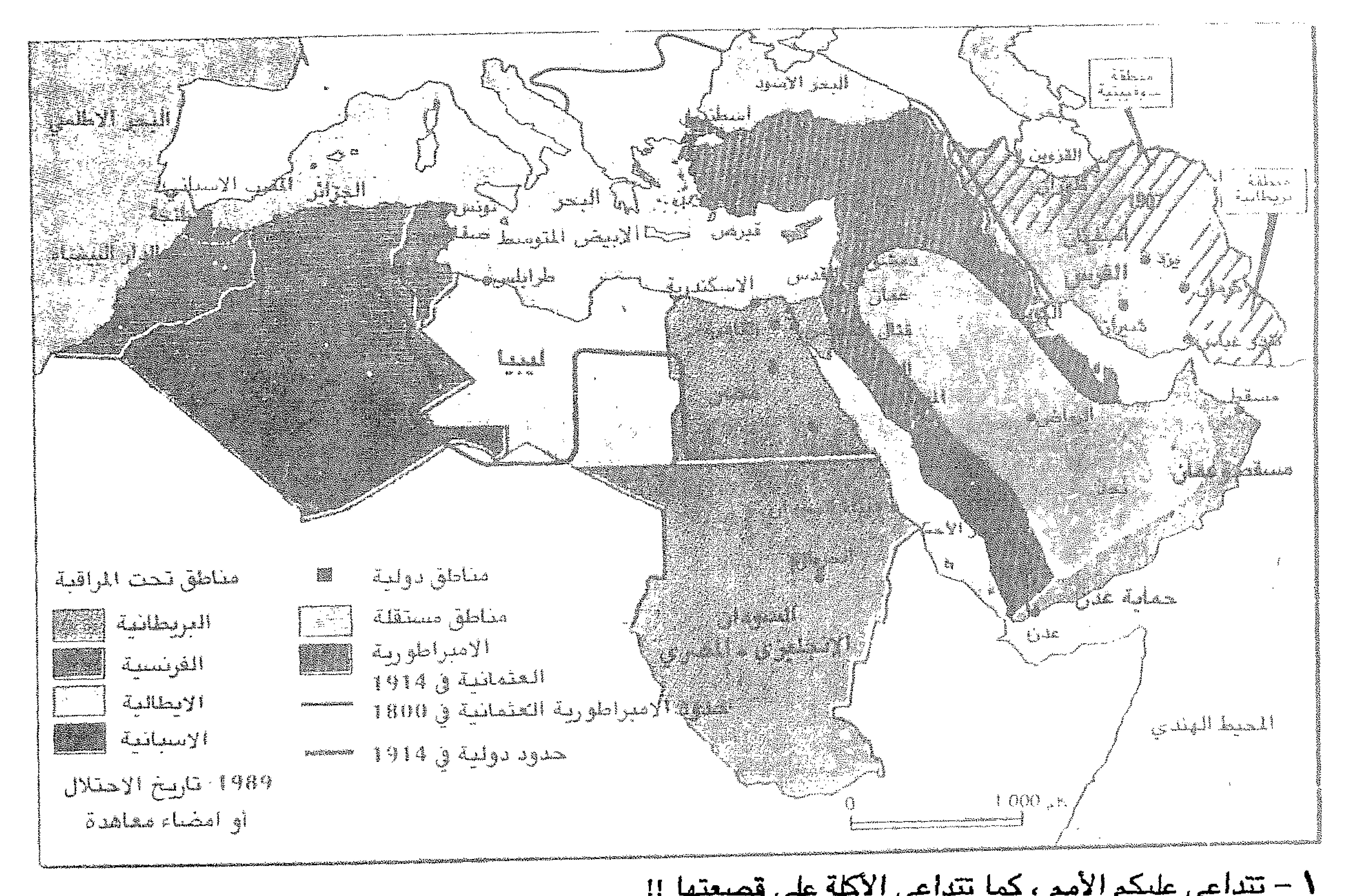
الثانـــي : أن الباحث فضل أن تكون قراءة «خرائط الوهن» و«الأرقام الواهنة

وقابليات القوة» باعتبارها قراءة تتطلب نظرات تأمل ومقارنة واتساقا، مع عدم قطع سياق البحث، آثر أن تكون تلك القراءات المساندة للوصف والتحليل والتقويم ليست في صلب البحث وإنما في ملاحق تالية، وهو أمر لن يعفي - ما أمكن - من الإشارة إلى ضرورة قراءة «الخرائط» و«الجداول» في أي سياق، بما يؤكده التحليل أو يتأكد به.

كما أن الاستشهاد ببعض الأرقام في ثنايا البحث سيكون في حدوده الدنيا، بما لا يخل بتلك القاعدة الأساسية وذلك الاعتبار الذي يقتضي عدم قطع السياق.

في هذا السياق كانت فكرة الملاحق والتي تخيرت وفق معايير متعددة بما يخدم وضوح الفكرة أو إسنادها، بينما تظل إمكانات الإضافة إلى هذا الملحق واردة، سواء بتحديث البيانات وتجديدها مع مرور الزمن، أو الإشارة إلى بيانات أخرى بعقلية الوعي والعزة، وهو أمر سيكون محل متابعة مستقبلية إن شاء الله.

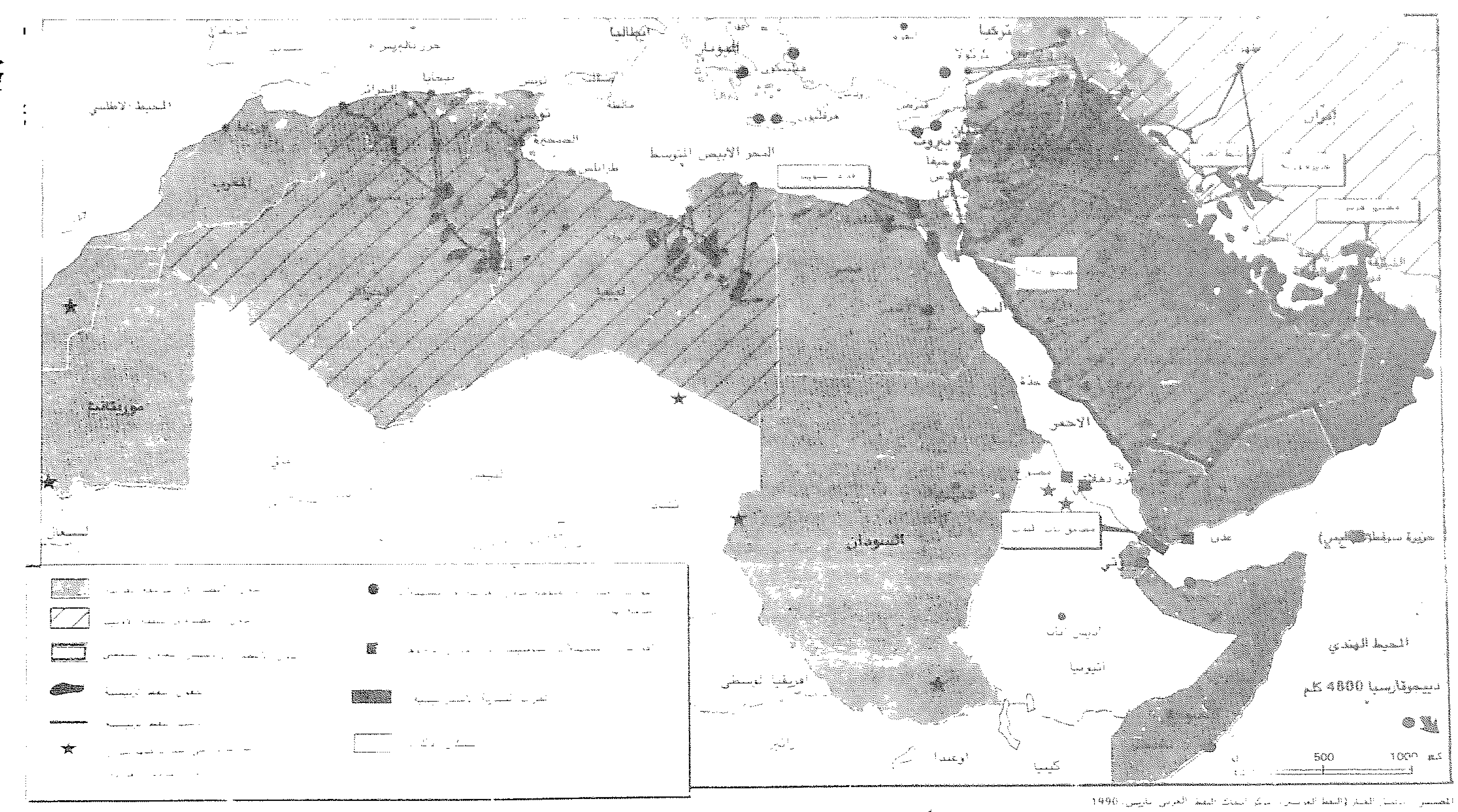
«الملحق الأول»
خرائط الوهن



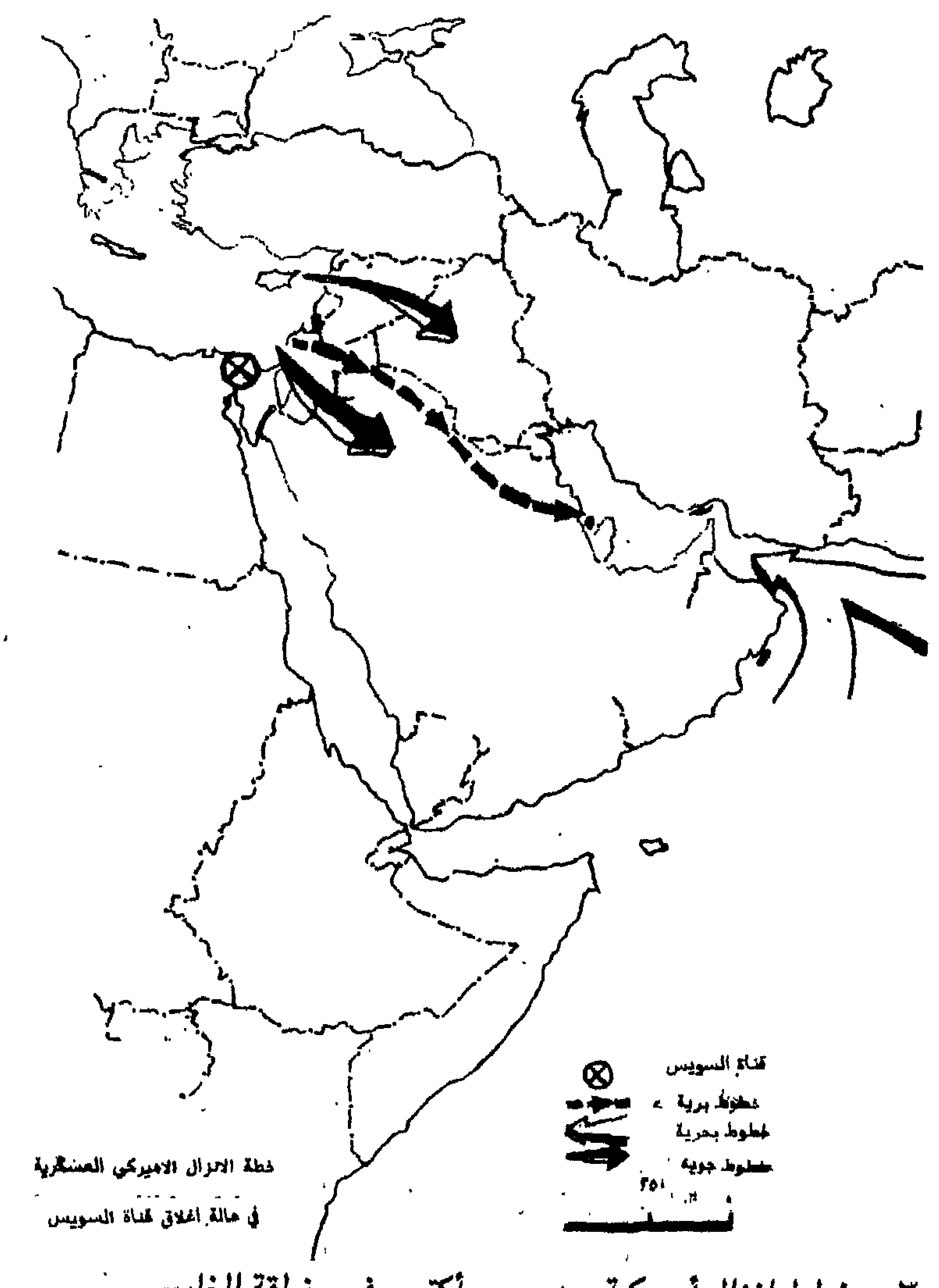
١ – تتداعى عليكم الأمم ، كما تتداعى الأكلة على قصعتها !!

فهل تعلمنا درس التاريخ ؟!

لومند ديبلوماتيك ، النشرة الشهرية العربية ، نوفمير ١٩٩٠ .



٢ – العالم العربى : امكانيات بلا فاعليات – الهدر والقابلية له – لو مند ديبلوماتيك ، النشرة الشهرية ، نوفمبر ١٩٩٠.

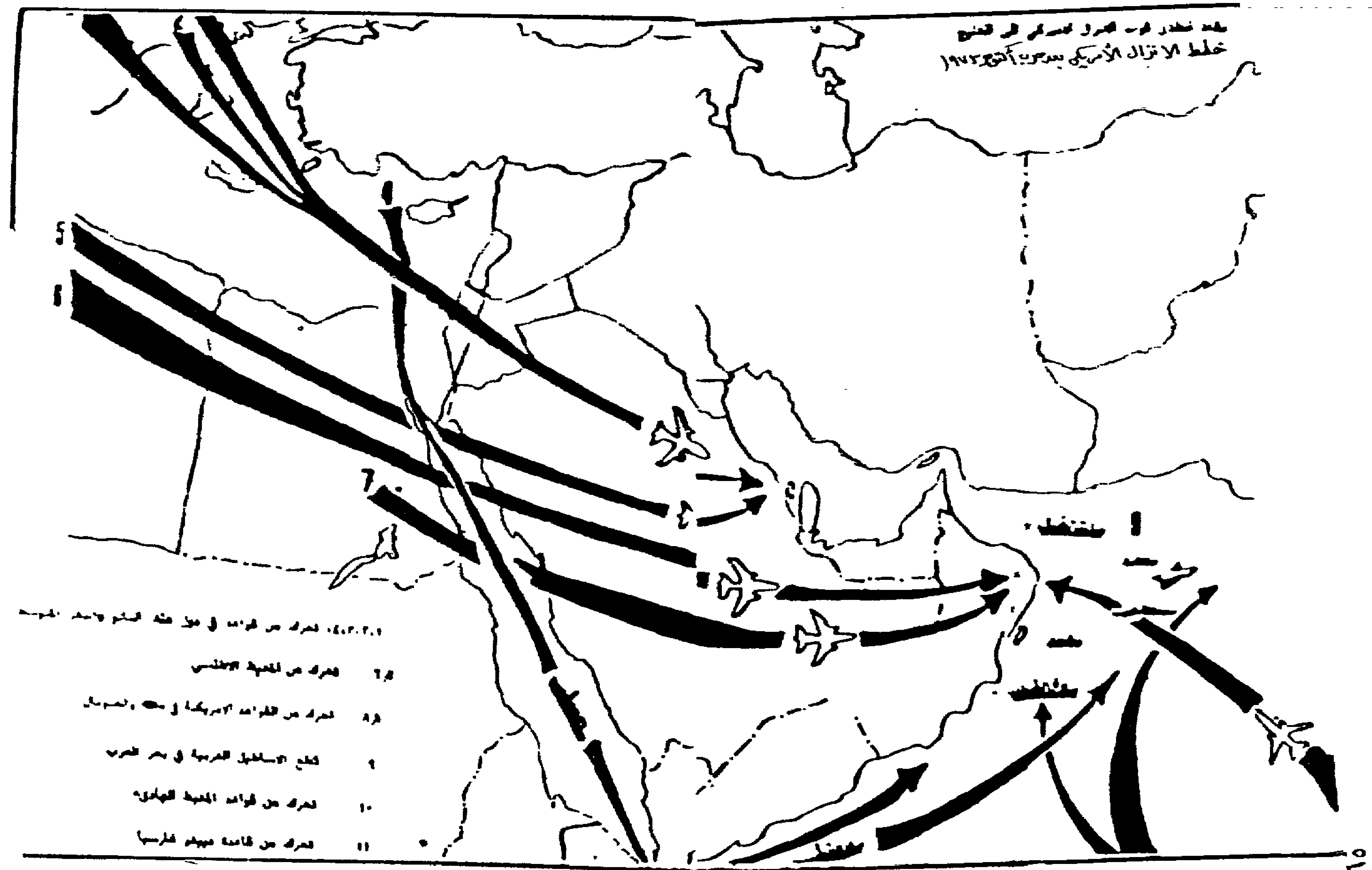


٣ – خطط إنزال أمريكية بعد حرب أكتوبر فى منطقة الخليج

فى ١٩٧٤/٢١/٢٣ أعلن كيسنجر فى تصريح مجلة بزنس ويك أن المخططين الاستراتيجيين يدرسون الإمكانيات العملية لقيام الولايات المتحدة بوضع الخطط اللازمة لتدخل عسكرى مباشر فى الخليج ، وذلك بهدف ما أسماه كيسنجر « منع خنق الولايات المتحدة عبر منع تدفق النفط بحرية » ولم يوضح كيسنجر من هو هذا الطرف الذى سيقوم «بخنق» الولايات المتحدة الأمريكية *

نشرت ضمن بحوث قدمتها : جبهة التحرير الوطنى البحرانية ، أشكال الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج بيروت ، د.ت، ص ١١٢.

أنظر هذا التصريح فى المرجع السابق *، ص ٨٩-٩٠



٤ – هل جاءت الولايات المتحدة من أجل الشرعية الدولية أم من أجل النفط ؟؟!

نُشرت ضمن بحوث قدمتها : جبهة التحرير الوطني البحرانية ، أشكال الوجود الأمريكي في منطقة الخليج ، بيروت ، د.ت ، ص ١٠٦ – ١٠٧ .

تزايد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد

هبط انتاج النفط الاميركي بواقع ٥,١ مليون برميل يوميا خلال الثمانينات في حين ازدادت الواردات النفطية. ويشكل النفط المستورد الآن اكثر من نصف الاستهلاك الاميركي.

بملايين البراميل يوميا

١٠
٨
٦
٤
٢
٠

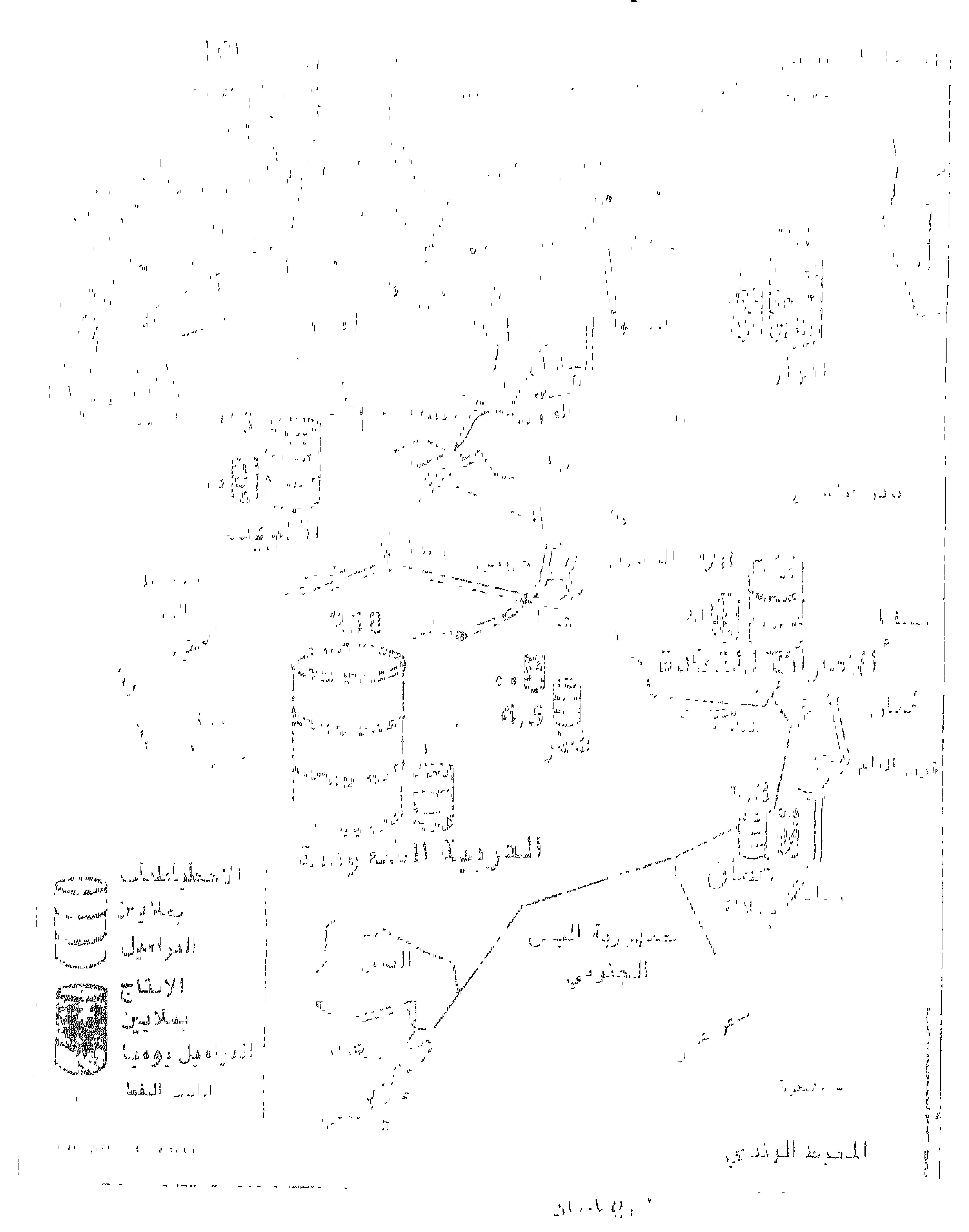
انتاج النفط الاميركي

الواردات الاميركية

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٦/٩٠

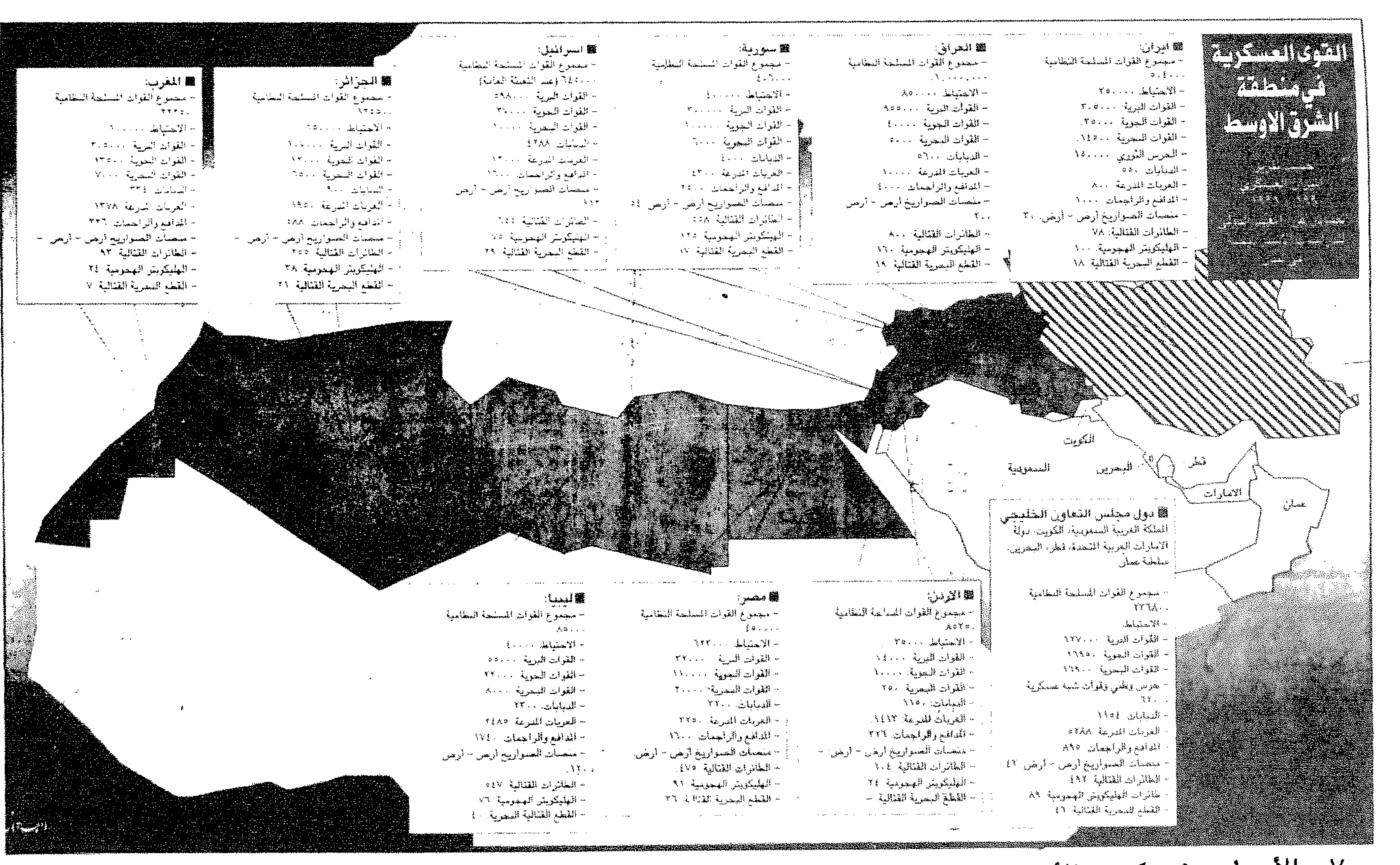
المصدر: معهد البترول الاميركي و«أندبندنت بتروليوم اسوسييشن». (كرتن/الحياة)

٥- منطقة النفط العربية فى قلب المصالح الأمريكية جريدة الحياة : الاثنين ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ ، العدد ١٠٠٨٤



٦–القصعة (النفط) التى تداعت عليها الأمم .

لوموند ديبلوماتيك ، النشرة العربية ، نوفمبر ١٩٩٠.



٧ – الأمن ليس فى تكريس الأسلحة

الحياة ، السبت – الأحد ٢٧ – ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ ،

العدد ١٠١٣١

الملحق الثانى

قراءة مغايرة فى قلب الأرقام فى ضوء مدخل عقلية الوهن

(أرقام واهنة وقابليات القوة)

القوات العسكرية المتواجهة فى الخليج

الدول المتحالفة									
الأرجنيتين	١٠٠	–	–	–	–	–	٢	–	–
البحرين	٣,٣٥٠	٢٠	٥٠	٤٠	–	–	–	–	–
بنغلادش	٥,٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–
بريطانيا	٣٠,٠٠٠	٢٤	١٩٢	٦	١٢	–	١٦	٧٢	٦
كندا	٤٥٠	–	–	–	–	–	٢	١٥	–
مصر	٢٠,٠٠٠	١٠٠	٣٠٠	–	–	–	–	–	–
فرنسا	١٥,٠٠٠	٢٤	٤٨	–	٧٢	١	١٠	٣٠	–
ايطاليا	–	–	–	–	–	–	٢	٨	–
المغرب	١٠,٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–
عمان	٢٥,٥٠٠	–	٣٠	–	–	–	٤	٦٣	–
باكستان	٥,٠٠٠	...	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	١١٧,٧٠٠	٤٥٠	٥٥٠	٢٧٠	–	–	٨	١٨٠	٣٠
السنغال	٢,٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–
سورية	١٥,٠٠٠	١٠٠	٣٠٠	–	–	–	–	–	–
تركيا	١٣٥٠٠٠	–	٥٠	–	–	–	٢	١٥٤	–
الإمارات	٤٣,٠٠٠	١٥٥	٢٠٠	١٦٠	٢٠	–	١٥	٩٠	١٥
اميركا	٤٠٠,٠٠٠	١,٢٣٢	٢,٨٢٨	٢٠	٦٥٦	٧	٧٨	١,٢٨٢	٣٠
المجموع	٨٢٧,١٠٠	٢,١٠٥	٤,٠٥٤٨	٤٩٦	٧٦٠	٨	١٥٢	١,٨٩٤	٨١
القوات العراقية في منطقة القتال	٤٥٠,٠٠٠	٢,٤٠٠	٣١٠٠٠					٥٥٠	
مجموع القوات العراقية	١٠٠٠,٠٠٠	٣,٦٠٠	٥,٥٠٠	٧٠٠	١٦٠		١	٧٠٥	١٥

	استراليا	بلجيكا	الدنمارك	اليونان	هولندا	اسبانيا	الاتحاد السوفيتي
	٢	٢	١	١	٢	٣	٢

* تداعي أم استدعاء : هل هناك فرق ؟!
* غياب القوة العربية عى إمكاناتها جعل الفرق يتلاشى !!
* والقوة العراقية : قوة في المظهر وهن في الأهداف : قوة في غير ميدان !!

جريدة الحياة ، الثلاثاء ، ١ يناير ١٩٩١ ، العدد ١٠١٩٥

قابليات الوهن: موقع العقل فى العالم العربى

تطور الأنفاق والمشتغلين فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى والتطور التجريبى فى العالم العربى

مقارنة بمناطق العالم الأخرى بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠

مناطق العالم	الأنفـــاق						الانفاق ٪ من الانتاج القومى الإجمالى			عدد العلماء والمهندسين لكل مليون شخص					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠					١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	مليون دولار	٪ للعالم	مليون دولار	٪ للعالم	مليون دولار	٪ للعالم	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	العدد	٪ للعالم	العدد	٪ للعالم	العدد	٪ للعالم
البلدان المتقدمة	٦٠٦٧٧	٩٧,٧	١٠٩٣٣٠	٩٦,١	١٩٥٣٧٧	٩٤,٠	٢,٣٦	٢,٢٥	٢,٢٤	٢٢٩٠	٢٨٩,٩	٢٦٩٦	٣٣٥,٧	٢٩٥٤	٣٤٨,٨
أوروبا	١٥٧٢٩	٢٥,٢	٣٦٤٥٥	٣٢,٠	٧٠٦٤٩	٣٤,٠	١,٧٠	١,٧٨	١,٧٩	١٢٥٣	١٥٨,٦	١٥٥٣	١٩٣,٣	١٧٤٣	٢٠٥,٨
أمريكا الشمالية	٢٧٦٢٠	٤٤,٥	٣٨٣٨٢	٣٣,٧	٦٦٦٤٦	٣٢,١	٢,٥٩	٢,٢٦	٢,٢٣	٢٥٢١	٣١٩,١	٢٣٦٩	٢٩٥	٢٦٧٧	٣١٦,١
الاتحاد السوفيتى	١٢٩٨٧	٢٠,٩	٢٣١٩٤	٢٠,٤	٣٢٤٢١	١٥,٦	٤,٠٤	٤,٧٩	٤,٦٧	٣٨٨٣	٤٩١,٤	٤٨٠٩	٥٩٨,٩	٥١٧٢	٦١٠,٦
البلدان النامية	١٤٢٤	٢,٣	٤٤٨٥	٣,٩	١٢٤٢٤	٦,٠	٠,٣٠	٠,٣٦	٠,٤٣	٨١	١٠,٣	١٠١	١٢,٦	١٢٥	١٤,٨
اسيا (عدا الدول العربية)	٤٥٤٠	٧,٣	١٢٣٠٤	١٠,٨	٣٠٦٦١	١٤,٨	١,٠٢	١,٠٨	١,١٨	٢٢٥	٢٨,٥	٢٧٠	٣٣,٦	٢٨٤	٣٣,٥
أمريكا اللاتينية	٤٩٨	٠,٨	١٦٨٦	١,٥	٣٧٤٥	١,٨	٠,٣٠	٠,٤٤	٠,٤٩	١٣٦	١٧,٢	١٨١	٢٢,٥	٢٥٣	٢٩,٩
أفريقيا (عدا الدول العربية)	١٠٥	٠,٢	٣٠٠	٠,٣	٦١٨	٠,٣	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٦	٢٩	٣,٧	٤٣	٥,٤	٥٢	٦,١
العالم العربى	١١٥	٠,٢	٣٣٤	٠,٣	١٠٢٧	٠,٥	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٢٧	١٢٣	١٥,٦	١٦٥	٢٠,٥	٢٠٧	٢٤,٤
إجمالى العالم	٦٢١٠١		١١٣٨١٥		٢٠٧٨٠١		٢,٠٤	١,٨٧	١,٧٨	٧٩٠		٨٠٣		٨٤٧	

المصدر: احتسب من بيانات:

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESC) , Statistical year Book 1984 , Paris , 1984 , PP . v-27 , v-28.

فى: مايكل سمبسون. الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجى فى المجتمعات العربية. ص ١٧٠
فى كتاب: هشام شرابى (محرر) العقد العربى القادم: المستقبلات البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.

نقلا عن: د. طه عبد العليم، د. محمد السيد السعيد، الاقتصاد السياسى للأمن القومى العربى، ضمن أعمال: النظام الإقليمى العربى لوضع الراهن والتحديات المستقبلية، أعمال المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول، عمان ١٥ - ١٧ سبتمبر، ١٩٨٧، ص ١٨٤.

إمكانات بلا فاعليات

تطور انتاج النفط الخام داخل المنطقة العربية وخارجها ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦

(مليون طن)

النفط : قوة .. أم قصعة تتداعى عليها الأكلة ؟!

السنة / المناطق والبلدان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
امريكا اللاتينية	٢٢٩,٤	٢٢٨,٥	٢٥١,٤	٢٨٠	٢٩٨,٥	٣١٧,٥	٣٢٩,٨	٣٢٦,١	٣٣٦,٩	٣٣٣,٣	٣٣٠,٤
امريكا الشمالية	٥٣٩,٢	٥٤٢,٦	٥٦٢,٥	٥٦٤,٧	٥٦٥,٨	٥٥٥,٧	٥٥٤,٥	٥٥٨,٥	٥٧٨,٤	٥٨٥,٨	٥٦٩,٥
أوروبا الغربية	٤١,٣	٦٥,٧	٨٥,٥	١١٢,٤	١٢١,٤	١٢٩,٦	١٤٧,٥	١٦٨,٤	١٨٤,٤	١٩٢,١	١٩٨,٢
افريقيا (يشمل البلدان العربية الافريقية)	٢٨٥,٨	٣٦٤,٧	٢٩٥,٩	٣٢٨,٦	٣٠١,٧	٢٣٩,٧	٢٢٩,٧	٢٢٧	٢٤٨,٨	٢٥٤	٢٥٠,٨
آسيا واستراليا (يشمل البلدان العربية الأسيوية)	١٢٢٢,١	١٢٥١,٩	١١٩٥,٨	١٢٢٢,٤	١٠٦٢,٧	٩٢٩,٣	٧٨٧,٣	٧٤٠,٤	٧٣٩,٦	٦٩٨,٤	٨١٧,٣
البدلان الاشتراكية	٦٢٧,٢	٦٦٣,٥	٧٠١,٨	٧١٦,٢	٧٣١,٨	٧٣١,٩	٧٣٨,٥	٧٤٦,١	٧٥٠,٩	٧٤٢,٥	٧٦٦,٦
مجموع العالم	٢٩٥٥,١	٣٠٦٦,٩	٣٠٩٢,٩	٣٢٢٥,٤	٣٠٨١,٩	٢٩٠٣,٧	٢٧٨٧,٣	٢٧٦٦,٥	٢٨٣٩,٠	٢٨٠٦,١	٢٩٣٢,٨
الأقطار العربية											
أبوظبي	٧٦,٨	٨٠,٠	٦٩,٧	٧٠,٣	٦٤,٧	٥٤,٥	٤٢,٥	٣٩,٣	٣٨,٩	٤١,٦	٥٠,٦
الجزائر	٥٠,١	٥٣,٥	٥٧,٢	٥٨,٥	٥٢,٢	٤٦,٣	٤٥,٨	٤٢,٩	٤٦,١	٤١,٦	٤٢,٥
دبي	١٥,٦	١٥,٨	١٨	١٧,٦	١٧,٤	١٧,٨	١٧,٨	١٦,٩	١٨,٣	١٨,٨	١٨,٨
السعودية	٤٢١,٦	٤٥٤	٤٠٩,٨	٤٦٩,٩	٤٩٣,٠	٤٩١,٣	٣٢٧,٩	٢٥٥,٨	٢٣٣	١٧٢,١	٢٥١,١
العراق	١١٨,٨	١١٥,٢	١٢٥,٧	١٧٠,٦	١٣٠,٢	٤٤	٤٩,٦	٥٤,١	٦٠,٣	٧٠,٦	٨٤,٧
عمان	١٨,٤	١٧,١	١٥,٨	١٤,٨	١٤,٤	١٦,٤	١٦,٢	١٩,٦	٢١	٢٥,٤	٢٨
قطر	٢٣,٩	٢١,٦	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٢,٤	٢٠,٢	١٦,٢	١٤,٧	٢٠,١	١٥,٩	١٦,٥
الكويت	٩٨,٢	٩١,٥	٩٧	١١٣,٢	٧١,٥	٤٨,٢	٣٤,٩	٤٤,٧	٤٨,٩	٤٥,٧	٦٢,٣
ليبيا	٩٣,٣	٩٩,٤	٩٥,٥	١٠٠,٧	٨٨,٤	٥٨,٧	٥٤,٧	٥٣	٥٣	٥٢,٤٧	٥١
مصر	١٦,٤	٢١	٢٤,٢	٢٦,٥	٢٩,٨	٣٤,١	٣٤,٩	٣٥,٧	٤٢,٥	٤٥,٢	٤١,١
مجموع البلدان العربية	٩٣٣,١	٩٦٩,١	٩٣٦,٥	١٠٦٦,٩	٩٨٤	٨٣١,٨	٦٤٠,٦	٥٧٦,٧	٥٨٢,١	٥٣٠,٧	٦٤٦,٦
البلدان العربية / العالم نسبة مئوية	٣١,٥	٣١,٥	٣٠,٢	٣٣,٠	٣١,٩	٢٨,٦	٢٢,٩	٢٠,٨	٢٠,٥	١٨,٩	٢٢,٠

المصدر :

BP. Staistical of World Energy, edited by Peter Brigg (London : The British Petroleum Company, 1987) , P.4.

نقلا عن : د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل (المحرران) ، التنمية العربية ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٤١ .

عقلية الاستهلاك ... فأين الانتاج ؟!

تطور معدلات نمو الإنفاق الإستهلاكي العام والخاص في الوطن العربي ، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥

السنة / الدولة	معدلات النمو للإنفاق الاستهلاكي العام							معدلات النمو للإنفاق الاستهلاكي الخاص						
	١٩٧٣- ١٩٧٥	١٩٧٥- ١٩٨٣	١٩٨٠- ١٩٨١	١٩٨١- ١٩٨٢	١٩٨٢- ١٩٨٣	١٩٨٣- ١٩٨٤	١٩٨٤- ١٩٨٥	١٩٧٣- ١٩٧٥	١٩٧٥- ١٩٨٣	١٩٨٠- ١٩٨١	١٩٨١- ١٩٨٢	١٩٨٢- ١٩٨٣	١٩٨٣- ١٩٨٤	١٩٨٤- ١٩٨٥
الجزائر	١٨,٩	١٩,٦	٥,٤	١١,٩	١٠,٦	٧,٩	١١,٢	٢٤,٣	١٦,١	٨,٦	٥,٥	١٢,١	٧,٩	١٨,٣
العراق	٦٨,٥	٢٢,١	٢٩,٩	١٤,٢	٧,٣	٠٠	٠٠	٧٥,٦	١٠,٦	٤٤,٦	٦٥,٠	٠,٩	٠,١-	٥,٣
مجموعة الأقطار شبه النفطية	٤٨,١	٢١,٤	٢٢,٥	١٣,٦	٨,١	٧,٩	١١,٢	٤٢,٤	١٣,٧	١٦,٢	٢٣,٨	٧,٥	٣,٣	٧,٩
الكويت	٣٥,٢	١٥,٣	١١,٥	١٦,٧	٠,١	٥,٣	٤,٧-	٣٢,٦	١٩,٦	٨,٠	١٧,٧	٦,١	١,٧	٣,٤-
ليبيا	٥٠,٤	١٣,٥	١٠,٣	١٠,٧	٢,١	٣,٠٠	٣,٠٠	٣٠,٨	١٠,٥	٩,٤	٩,٧	٢,٩	٤,٠٠	٤,٠٠
قطر	٣٥,٤	١٣,٩	٤٥,٥	١١,١	١٥,١	٧,٢	٤,٥-	١٠,٠	٢٩,٣	٢٠,٨	٩,٠	١٥,٥	٢٠,٠	١٧,٢-
السعودية	٧٧,١	٢٧,٧	٨,٧	٢٣,٠	٧,٤	٧,٧-	٧,٦-	٥٥,٠	٢٩,٣	٣١,٦	٨,٧	٨,٨	٠,٨٠	١,٣-
الأمارات العربية المتحدة	٥٩,٩	٢٦,٩	٣٤,٦	١٩,٠	٧,٠	١٦,٢-	١,٥	١٠٢,٠	٢١,٤	٢٥,٣	١٣,٢	٢,٣	٥,١٠٠	٢,٠٠
مجموعة الأقطار النفطية	٥٧,١	٢٢,٠	١,٦	١٧,٨	٤,٩	٥,١-	٤,٤	٤٤,٢	٢٢,٦	٢٤,٧	١٠,٧	٦,٣	١,٣-	٠,٣-

تابع: تطور نمو الإنماء الاستهلاكى العام والخاص

فى الوطن العربى ١٩٧٣ - ١٩٨٥

البحرين	٣٧,٥	١٢,١	٢١,٣	٢٨,٦	٥,٢	٥,٤	٢,١	٢٤,٩	١٦,٦	١٤,١	٥,٢	٧,١	٢٣,٦	٥,٢-
مصر	٩,٧	٧,١	١٦,٥	١٠,٢	٣,٥	١٤,٣	١٤,٠	١٩,٦	١٢,٦	٠,٣	٢٥,٦	٤,٣	٢١,٦	٢٠,٠٠
الأردن	١٨,٧	١٤,٩	٧,٣	١١,٩	٦,٠	٠,٧-	١,١-	٢٨,٦	١٩,٠	٦٩,٠	٥,٤	٧,١	٢,٨-	٢,٨-
لبنان	٧,٤	١٥,٥	١٨,٢	٥,٦	١٥,٤	٢٣,٥-	١٨,٧-	١٤,٠	٢,٨	٠,٦	٠,٢	١٥,٢	٢٧,٠٠-	٢٢,٤-
المغرب	٤١,٦	٨,١	١٣,٣	١,٥	١٤,٥	١٥,١-	٩,٤-	١٦,٩	٥,٤	٩,٦	١,٦	٨,٩	٦,٦-	٦,٣-
عمان	١١٠,١	١٣,٨	٢١,٥	٩,٠	٩,٠	٣,٦	١٠,٨	٢٨,٦	٢٨,٨	٢٠,٣	٢٧,٠	٨,٥	١٧,٩	١٠,٨
سوريا	٤٥,٣	١٦,٩	١٤,٥	١٢,٤	٤,٨	٧,٣	٤,٤	٣٩,١	١٨,٤	٤٤,٦	١,٨	١٢,١	٢,٢-	٢,٠٠
تونس	٢٢,٥	١٠,٥	٠,٥	٦,٠	١,٤	٢,٢	٥,٢	١٨,٥	٨,٦	٤,٨	٢,٦	٢,٨	٠,١	٨,٠٠
مجموع الأقطار النامية	٢٥,٤	١١,٢	١٢,٣	٨,١	٢,٠	٤,٨	٦,٩	٢٠,٦	١١,٨	١١,١	٨,٤	٤,١	٦,٦	٨,٣
جيبوتي	١٨,١	١٩,٠	٢٤,٤	٦,٠	٥,١	١٦,٦	١٦,٦	٢٣,٠	١٥,٧	١٩,٩	٦,٠	٤,٩	١٦,٦	١٦,٦
موريتانيا	٢٤,٢	٧,٩	٥,٩	٠,٧	٥,٤	١٥,٦-	١٢,٣-	٢٣,٢	١٠,١	١٢,٤	٢٦,٢	٥,٣	١٠,٩-	١٣,٥-
اليمن العربية	٣٧,٢	٣٣,٣	٥٣,٢	٧٣,٥	٠,٥	١١,٦-	١٢,٤-	٣٥,٣	١٠,١	٢,١	٥,٩	١,١	١٣,٢-	١٤,٣-
الصومال	٢٠,٨	١٣,٣	٣٦,١	٢١,٥	٤,٢	١٠,٤-	٤٧,٢-	١٣,٦	١٦,٣	٤٦,٦	١٨,٦	٤,١	١٨,٤-	٤٣,٠-
اليمن الديمقراطية	٢١,٢	٢٢,٩	٤٤,٨	١٢,٠	٨,٩	٨,٢-	١٠,٨	٤,١	١٨,١	٢,٥	٥,٢	١٠,٨	٠,٥	٤,٧
السودان	١٩,٥	٠,٣	٠,٩	٢٨,١	٢,٩	٥,٢	٢٧,٥-	٢٨,٠	٦,٥	٣٤,١	٢٨,٦	٤,٤	١٧,٩	٣٦,١-
مجموع الأقطار النامية	٢٢,٨	١٥,١	٢١,٠	٥,٢	٢,١	٣,٥-	٩,٧-	٢٢,٥	٩,٩	٢٠,٨	١٦,١	١,٨	٢,٢	٢٦,٤-
مجموع الأقطار النامية	٤١,٥	١٨,٩	٩,٤	١٤,٣	٥,٢	٢,٢-	١,٥-	٢١,٠	١٥,٣	١٠,٠	١٩,٨	٥,١	٢,٧	٢,١

المصدر : الصندوق العربي للإنماء لاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي (الكويت : الصندوق ، ١٩٨٥) ، جدول رقم (٣، ٢، ١) بيانات عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ و ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

عقلية الترف : إحدى منتوجات عقلية الوهن

تطور هيكل التوزيع النسبي المحلي الرجمالي للوطن العربي (بعد استبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية) في أعوام مختارة
(بسعر التكلفة بالأسعار الجارية)
(نسب مئوية)

البيان / القطاعات الاقتصادية	هيكل التوزيع النسبي					
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥
الزراعة والثروة الحيوانية	٢١,١	١٩,٢	١٧,١	١٢,٠٠	١٠,٨	١٢,٣
الصناعات التحويلية	١٥,٠٠	١٥,١	١٥,١	١٣,١	١٢,٥	١١,٩
الكهرباء والماء والغاز	١,٧	١,٧	١,٣	١,٣	١,٠٠	١,٢
البناء والتشييد	٨,١	٨,٩	١٢,٨	١٧,٦	١٧,٧	١٥,٤
مجموع القطاعات السلعية	٤٥,٩	٤٥,٠٠	٤٦,٣	٤٤,٠٠	٤٢,٠٠	٤٠,٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧,٧	١٧,٤	١٦,٩	١٧,٢	١٦,٦	١٨,٣
التمويل والتأمين والمصارف	٢,١	٢,٢	٢,٧	٣,٨	٤,٨	٤,٤
النقل والمواصلات والتخزين	٧,٤	٨,٠٠	٧,٣	٨,٥	٨,٨	٩,١
مجموع القطاعات التوزيعية	٢٧,٢	٢٧,٦	٢٧,٠٠	٢٩,٥	٣٠,٣	٣١,٨
الاسكان	٤,٩	٥,١	٥,٦	٥,٢	٤,٦	٣,٥
الخدمات الحكومية	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٦	١٦,٢	١٩,٤	١٥,٩
الخدمات الأخرى	٩,٢	٩,٣	٧,٨	٥,٣	٣,٧	٨,٢
مجموع القطاعات الخدمية	٢٧,٠٠	٢٧,٦	٢٦,٩	٢٦,٦	٢٧,٩	٢٧,٦
الناتج المحلي الإجمالي باستبعاد الصناعات الاستخراجية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وهكذا تتضح الصورة الكلية فالقطاعات الصاعدة هي : البناء والتشيد والتمويل والمصارف والنقل والتخزين ، والخدمات الحكومية . والقطاعات الهابطة تمثلت في : الزراعة والثروة الحيوانية ، الصناعات التحويلية ، الاسكان ، وهي كلها قطاعات على درجة كبيرة من الأهمية والحيوية من منظور التنمية والأجل الطويل .

نقلا عن : د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل (المحرران) ، التنمية العربية بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٦٧ .

هيكل انتقال العمالة العربية البيئى حسب أقطار الاستقبال والإرسال فى عام ١٩٨٠

(بالألف شخص)

إلى / من	السعودية	ليبيا	الامارات	الكويت	قطر	البحرين	الاردن	عمان	اليمن الشمالى	اليمن الجنوبى	الإجمالى	
											٪	العدد
مصر	٢٥٠	٢٥٠	٢٢,١	١٠٥	٦	١,٤	٧٠	٦,٣	٤	٣٤٢		١٠٥٧
اليمن الشمالى	٥٠٠	-	٥,٤	٢.٧	٢	٠,٤	-	٠,١	-	-		٥١٠
الأردن-فلسطين	١٤٠	٦,٥	١٩	٥,٥	١	٠,٢	-	٦,٥	٢	-		٢٦٢
اليمن الجنوبى	٦٥	-	٦,٦	٧	٢	-	-	٠,١	-	-		٨٠
سوريا	٢٤,٦	١٥	٥,٨	٢١	١	-	٢,٦	٠,٦	١	-		٧٣
لبنان	٣٢,٢	٥,٧	٦,٦	١٢	١	٠,٤	١,٢	١,٥	٠,٥	-		٦٢
السودان	٥٥,٦	٢١	٢,١	٣١	١	٠٠	-	٠,٦	٢,٣	٢٧		٨٤
المغرب العربى	٠,٥	٦٥,٦	٦٥,٦	٤,٥	-	-	-	٠,١	-	-		٧٧
عمان	١٠,٠	-	-	١.١	١	١,٥	١,٦	-	-	-		٣٣
العراق	٣,٣	-	-	١٧	-	٠٠	-	-	-	-		-
الصومال وأخرى	٨,٣	٥	٥	٤,٦	-	٠,١	-	٠,٤	١٠,٧	-		٢٤
الهجرة العربية ٪ للوافدين	١٠٩٠,٥	٢٦٨,٨	٩٣.٢	٢٢٩	١٩,٧	٢.٨	٧٦,٤	٢,٠	٢٠,٤	٣٦٩		٢٢٨٣
الهجرة الأسيوية ٪ للوافدين	٩٥٣	١٢٤	١٢٤	١٥,٥	٣٧,١	٧٠	١٤,٣	٢,٠	٥,٣	٨٤,٧		١٠٦٩
العمالة بالألف	٢٢١٣	٠٠	٤٧١	٣٩٣	٨٦	١٣٦	٠٠	٢٨٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٤٧٤٩
الوطنيون ٪	٤٧,٣	٠٠	١١,٤	٢٧,٦	١٩,٣	٤٥,٥	٠٠	٦٠	٠٠	٠٠	٤٠,٧	١٩٣٧
الوافدون ٪	٥٣,٧	٠٠	٨٨,٦	٦٢,٤	٨٠,٧	٥٤,٥	٠٠	٤٠	٠٠	٠٠	٥٩,٣	٢٨١٢

المصدر: د. إبراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل. انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٧٠.

وبالنظر إلى الجدولين والخاصيين بنسب الأيدي العاملة الوطنية لأعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ ، يتضح أنه في الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ وهي فترة قمة الهجرة إلى بلدان النفط وقمة الثروة النفطية ، تدهورت نسبة الأيدي العاملة الوطنية في الكويت من حوالي ٣٠٪ إلى حوالي ٢١,٧٪ ، بل إذا أخذت هذه الأرقام على اعتبارها مبالغ فيها ، يمكن تصور انخفاضها إلى ١٥٪ وربما أقل . كذلك الحال بالنسبة للأمارات حيث انخفضت نسبة الأيدي العاملة الوطنية من ١٦٪ إلى حوالي ١٠,٣٪ خلال الفترة . ويمكن بالنظر إلى المادة التي يقدمها أحد المتخصصين في هذا الامر عن الامارات الاتجاه إلى أن تكون نسبة ١٠,٣٪ مبالغ فيها ، وذلك حيث يذكر أنه في عام ١٩٨٠ انخفضت نسبة المواطنين من ٣٦,١ ٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٢٧,٩٪ ووضع العادات الاجتماعية في الأمارات في الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أقل من ١٠,٣٪ وربما يصل إلى ١٥٪ .

جدول

الأيدي العاملة الوطنية وغير الوطنية بدول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

السنوات	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
الدولة	وطني	غير وطني	وطني	غير وطني	وطني	غير وطني
الأمارات	٤٤,٧	٢٣٤,١	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٦٥,٣	٤٦٠
البحرين	٤٦,٤	٣٨,٧	٦١,٦	٧٣,٩	٨٨,٦	١١٤,٧
السعودية	١٤٣٩,٧	٤٨٠	١٥١٨,٧	١٦٩٤	١٦٢١,١	٢٧٢١
عمان	١٥٥	٧٠	١٦٨	١١٢	١٧٨	١٩١
قطر	١١,٧	٧٥٠	١٦,٦	٦٩	٢٤	٧٨
الكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	١٠٨,٥	٣٩٢,٦	١٣١,٧	٣٨٦,٨
الإجمالي	١٧٨٩,٩	١١١٩,٤	١٩٢٧,١	٢٨١٢,٣	٢١٠٨,٧	٣٩٥١,٥

المصدر :

١ـ مستقاة من النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ، ادارة البحوث والدراسات ، نوفمبر ١٩٨٥ .

٢ـ SURVEY OF ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT IN THE ECWA REGION 1984, P. 129

المرجع : مجلة التعاون ، السنة الأوى ، العدد الأول يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٨

نقلا عن : د. جهاد عودة ، التركيب السكاني بمنطقة الخليج والأمن القومي العربي (حالة تركيب قوة العمل في عدول مجلس التعاون الخليجي) ، ضمن : *النمظام العربي في بيئة دولة متغيرة* ، أعمال : المؤتمر الاستراتيجي الثاني ، القاهرة : ٨ـ ١٠ يناير ١٩٨٩ ، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ١٩٩٠ ، ص ١٧٥ .

جدول

نسبة الأيدي العاملة الوطنية والأيدي الغير الوطنية %

خلال الفترة ٧٥ ـ ٨٠ ـ ٨٥ ★

السنوات	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
الدولة	وطني	غير وطني	وطني	غير وطني	وطني	غير وطني
البحرين	٥٤,٥٢٤٠٩	٤٥,٤٧٥٩١	٤٥,٤٦١٢٦	٥٤,٥٣٨٧٤	٤٣,٥٨٠٩٢	٥٦,٤١٩٠٨
الكويت	٢٩,٨٦٤٦	٧٠,١٩٣٥٤	٢١,٦٢٣٧	٧٨,٣٤٧٦٣	٢٥,٤٠٠٢	٧٤,٥٩٩٨
عمان	٦٨,٨٨٨٩	٣١,١١١١	٣٧,٧٧٧٨	٦٢,٢٢٢٢	٤٨,٢٣٨٤٩	٥١,٧٦١٥١
قطر	١,٥٣٦٠٤	٩٨,٤٦٣٩٦	١٩,٣٩٢٥٣	٨٠,٦٠٧٤٧	٢٣,٥٢٩٤٢	٧٦,٤٧٠٥٨
السعودية	٧٤,٩٩١	٢٥,٠٠٣٩	٤٧,٢٧١٧٧	٥٢,٧٢٨٢٣	٣٧,٣٣٤٤٧	٦٢,٦٦٥٥٣
الأمارات	١٦,٠٣٣	٨٣,٩٦٧	١٠,٢٧٢٥٤	٨٩,٧٢٧٤٦	١٢,٤٣١	٧٨٧,٥٦٩

* محسوب علي أساس الجدول السابق

ولم تتعقد المعضلة السكانية ، فقط من خلال ارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الوطنية بالنسبة إلى الأيدي العاملة الوطنية ، بل أيضا في ارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الوطنية الأسيوية بالنسبة إلى الأيدي العاملة غير الوطنية العربية . ففي الأمارات في ١٩٧٥ كان الأسيويون يمثلون ٦٣,٧٪ من قوة العمل في مقابل ١٩,١٪ لقوى العمل العربية وهذا في حين أن في عام ١٩٨٠ ، ارتفعت نسبة العمالة الأسيوية إلى ٦٩,١٪ بينما انخفضت العمالة العربية إلى ١٨,٤٪ ومع قدوم ١٩٨٥ ، كما يوضح الجدول ، استمرت هيمنة العمالة غير الوطنية على هيكل القوة العاملة ، وأن التغير الذي حدث من ارتفاع لنسبة الايدي العاملة الوطنية من ١٠,٣٪ تقريبا إلى ١٢,٥٪ تقريبا لم يؤثر بأي درجة ذات مغزى علي استمرار هذه الهيمنة . فقد كانت العمالة غير الوطنية في ١٩٨٠ تبلغ تقريبا تسع أمثال العمالة الوطنية بينما بلغت في ١٩٨٥ ثمانية زمثال ونصف العمالة الوطنية ووفقا للمناقشات في ندوة العمالة الأجنبية في الخليج العربي ، يمكن القول بأن هناك احتمالا قويا بأن هذا الانخفاض في العمالة غير الوطنية عكس انخفاضا في العمالة العربية لصالح العمالة الآسيوية .

المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

آفاق الانتاج والطلب على الحبوب في الوطن العربي في بديل النمو المتوسط (ألف طن)

المواد	الطلب					الانتاج					نسبة الأكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)		
	١٩٧٥	١٩٩٠	م.ن (نسبة مئوية)	٢٠٠٠	م.ن (نسبة مئوية)	١٩٧٥	١٩٩٠	م.ن (نسبة مئوية)	٢٠٠٠	م.ن (نسبة مئوية)	١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
القمح	٢١٢٢٩,٧	٣٢٥٠٧,٠	٢,٨٨	٤١٧٨١,٠	٢,٧٤	٩٣٧٥,٤	١٢٥٦٠,٨	١,٩٧	١٥٢٨٤,٣	١,٩٧	٤٤,٢	٣٨,٨	٣٦,٦
الأرز	٣٣٧٥,٢	٦٧٠٧,٦	٤,٦٩	٩٨٥٧,٢	٤,٣٨	٢٤٦١,٨	٣٥٨١,٠	٢,٥٣	٤٤٥١,٤	٢,٤٠	٧٢,٩	٥٢,٤	٤٥,٢
الذرة	٤٤٠٧,١	١٠٧٤٤,٣	٦,١٢	١٨٨٥٣,٣	٥,٩٩	٣٥٧٢,٥	٥٠٤٥,٦	٢,٣٢	٦٤٢٨,٣	٢,٣٨	٨١,١	٤٧,٠	٣٤,١
الشعير	٤٩٢٨,٢	١١١٣٢,٣	٥,٥٨	١٨٦٤٤,٤	٥,٤٧	٤٦٨٥,٣	٦٤٨٤,٨	١,١٩	٧٦٦,٢	٢,٠٤	٩٥,١	٥٨,٣	٤١,١
الحبوب الأخرى	٤٦٠٣,٨	٦٥٥٣,٨	٢,٣٨	٨٨١٧,٩	٢,٦٣	٤٥٦١,٤		٢,١٠		٢,٤٣	٩٩,١	٩٥,٠	٩٤,٢
							٦٢٢٨,٠		٨٣٠٤,٤				
مجموع الحبوب	٣٨٥٤٤,٠	٦٧١٣٥,٠	٣,٨٣	٩٧٩٢٢,٨	٣,٠	٢٤٦٥٦,٧		٢,١٥		٢,١٨	٦٤,٠	٥٠,١	٤٢,٦

ملاحظة عامة : تشير العلامة (م.ن.) إلى معدل النمو السنوي باعتبار عام ١٩٧٥ كعام أساس .

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الأمكانات المستقبلية وآفاق الطلب على المواد الغذائية الرئيسية في الـدول العربية (روما : المنظمة ، ١٩٨٦) .

نقلا من : د. إبراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل (المحرران) ، التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦ .

خيركم من اكل من عمل يده.. شمول الحقيقة الأمنية «الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»

آفاق الانتاج والطلب على المنتوجات الحيوانية في الوطن العربي في بديل النمو المتوسط (ألف طن)

المواد	الطلب					الانتاج					نسبة الأكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)		
	١٩٧٥	١٩٩٠	م.ن (نسبة مئوية)	٢٠٠٠	م.ن (نسبة مئوية)	١٩٧٥	١٩٩٠	م.ن (نسبة مئوية)	٢٠٠٠	م.ن (نسبة مئوية)	١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
لحوم الأبقار	٧٦٥,٠	١٨٧٤,١	٦,١٦	٢٠١٠,٢	٥,٦٣	٦٨٥,٦	١٠٨٧,٦	٢,١٢	١٥٤٥,٨	٢,٢١	٨٩,٦	٥٨,٠	٥١,٤
لحوم الأغنام	٦٩٦,٣	١٦٢٢,٧	٥,٨١	٢٨٠٥,٦	٩,٧٤	٦١٣,٤	٩٤٧,٢	٢,٩٤	١٢٦٩,٦	٢,٢٧	٨٨,١	٥٨,٣	٤٨,٨
اللحوم البيضاء	٤٢٨,٣	١٩٦١,٤	٠,٥١	٣٦٢٨,٩	٨,٨٢	٣٢٩,٣	١٠٨٩,٦	٨,٣٠	٢١٤٥,٣	٧,٧٨	٧٥,١	٥٥,٦	٥٩,١
مجموع اللحوم	١٨٩٩,٦	٥٤٥٩,٢	٧,٢٩	٩٤٤٤,٨	٢,٦٢	١٦٣٨,٣	٢١٢٤,٤	٤,٤٤	٥٠٦٠,٧	٤,٦٤	٨٥,٧	٥٧,٢	٥٢,٦
الألبان	٩٤٤٧,٨	٢٠٢٠٠,٧	٥,٢٣	٣٠٥٢٩,٩	٤,٨٠	٧١٢٨,٥	٩٤٢٨,٠	١,٨٨	١٠٢٤٨,٠	٢,٠٩	٧٥,٥	٤٦,٤	٤٩,٩
البيض	٣٣١,٧	١٠٥٩,٢	٨,٠٥	٢٢٢٥,٤	٧,٩١	٢٨٥,٢	٧٠٤,٩	٦,٢٢	١٢٨٦,٦	٦,٢١	٨٦,٠	٦٦,٦	٥١,٨

ملاحظة عامة : تشير العلامة (م.ن.) إلى معدل النمو السنوي باعتبار عام ١٩٧٥ كعام أساس .
المرجع السابق : ص ٣٤٨

إمتلاك القوت واستقلال القرار
ركيزة في معادلة الأمن

تطور الانتاج ونسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الزراعية للعالم العربي
١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

(بالمليون طن)

السلع	١٩٧٥			٧٨ ـ ١٩٨١				٨٢ ـ ١٩٨٥			متوسط النمو السنوي ٧٨ ـ ١٩٨٥			
	صافي الواردات	اجمالي الطلب	الاكتفاء الذاتي %	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب	الاكتفاء الذاتي %	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب	الاكتفاء الذاتي %	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب
الحبوب	١٠,٦	٢٤,٣	٣٤,٩	٧٠	٢٤,٨	٤٢,٧	٥٨	٦٣,٢	٢٥,٠	٦١,٣	٤٠	١٠,٥	٠,٢	٥,٣
القمح	١٠,٠	٩,٤	١٩,٤	٤٨	٨,٩	١٩,٢	٤٦	١٦,٢	٩,٩	٢٦,١	٣٧	٦,٥	٢,٨	٤,٤
الارز	٠,٥	٢,٥٢	٣,٠٤	٨٢	٢,٦	٣,٧	٧٠	١,٩	٢,٥	٤,٤	٥٧	٨,٢	.٧-	٢,٧
الشعير	٠,٣	٤,١	٤,٤	٩٢	٤,٨	٥,٨	٨٣	٨,٢	٤,٥	١٢,٨	٣٥	٢٤,٩	١,٦-	١١,٩
الذرة الصفراء	٠,٩	٢,٥	٤,٤	٨٠	٢,٨	٥,٦	٦٨	٤,٤	٤,٢	٨,٦	٤٩	١٣,٨	٢,٨	٦,٥
البقول	٠,٠٥	١,٢٥	١,٤٠	٩٦	١,١	١,٢	٩٨	٢,٢	١,٢	١,٥	٧٨	٤٢,٨	١,٢	٢,٩
المحاصيل السكرية	٢,١٠	١,٠٢	٢,١٣	٣٢	١,٢	٢,٢	٤١	٢,٩	١,٨	٤,٧	٢٨	٦,٢	٨,٧	٥,٧
الزيوت والشحوم	—	—	—	—	١,١	١,٩	٦٠	١,٦	١,٠	٢,٦	٣٩	١١,٢	٢,٢-	٤,٩
اللحوم	٠,٣٥	١,٧٩	٢,١٤	٨٤	٢,٤	٢,٩	٨٤	١,٠	٣,١	٤,١	٧٤	٢٢,٠	٥,٧	٤,٩
البيض	٠,٤	٢,٢	٣,٦	٨٨	٠,٤	٠,٥	٨١	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٧٨	٨,٠	٩,١	٥,٧
الزبد والجبن	—	—	—	—	٠,٥	٠,٨	٦٨	٠,٤	٠,٦	١,٠	٥٩	٦,٢	١,٢	٢,٧

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي ١٩٨٧ الملاحق الإحصائية ، ص ٣٠٨

– د. خالد تحسين على : أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ البيان يشير إلى « السكر » في عام ١٩٧٥ .

نقلا عن : د. طه عبد العليم ، د. محمد السيد سعيد ، الاقتصاد السياسي للأمن العربي ، : النظام الإقليمي العربي

الوضع الراهن والتحديات المستقبلية ، آمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، عمان ١٥ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ ، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأوربية ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٤ .

إعالة امنية .. حتى في الغذاء!!

تطور حجم الواردات من الحبوب في البلدان العربية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ (بالألف طن متري)

السنة المرجعية / البلد	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٨٥	رقم قياس ٧٤ ـ ١٠٠
الأردن	١٧١	٦١٩	٧٢٠	٤٢١
الامارات العربية المتحدة	١٣٢	٢٨٧	٤٣٧	٣٣١
تونس	٣٠٧	٩٦٠	٧٣٢	٢٣٨
الجزائر	١٨١٦	٣،٣٦١	٥٢٧١	٢٩٠
السعودية	٤٨٢	٤،١٠٠	٥٠٣٦	١٠٤٥
السودان	١٢٥	٣٠٥	١٠٨٣	٨٦٦
سوريا	٣٣٩	٩٧١	١٠٨١	٣١٩
الصومال	٤٢	٤٣٣	٢٤٤	٨٠٣
العراق	١٣٨١	٢،٢٧٥	غ.م	
عمان	٥٢	-	٢٠٣	٣٩٠
الكويت	١٠١	٣٨٦	٦٨٣	٦٧٦
لبنان	٣٥٤	٦٩٢	٥٩٠	١٦٧
ليبيا	٦١٢	٩٤٢	١٠٢٤	١٦٧
مصر	٣٨٧٧	٧،٢٨٧	٨٩٠٤	٢٣٠
المغرب	٨٩١	٢،٧٥٨	٢٢٧٠	٢٥٥
موريتانيا	١١٥	١٨٣	٢٤٠	٢٠٩
اليمن الديمقراطية	١٤٩	٢٥٣	٣٥٧	٢٤٠
اليمن العربية	١٥٨	٥٠٩	٦٥٤	٤١٤
مجموع الوطن العربي	١١١٠٤	٢٦٢١٨	٢٩٦٢٩	٢٦٧

The World Bank : World Development Report, 1983 (Washington, D.C. : The : Bank, 1983) , Table 3. pp. 178 - 179, and World Development Report, 1987 (Washington, D.C. : The Bank , 1983) . Table 6. pp. 230 - 231 .

نقلا عن د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل (المحرران) ، التنمية العربية ، مرجع سابق ص ١٠١ .

تطور نسب الاكتفاء الذاتي في اهم مجموعت السلع الزراعية على الصعيد العربي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ (نسب مئوية)

السنة / المجموعات السلعية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الحبوب	٧٠	٥٣	٤٦
الشعير	٩٢	٦٨	٤٦
الذرة الصفراء	٨٠	٥٩	٥٠
الأرز	٨٢	٦٦	٥٦
المحاصيل الدرنية	١٠٢	٩٢	٩١
السكر	٣٢	٢٨	٣١
المحاصيل البقولية	٩٦	٧٦	٧٤
تيلة القطن	١٩٠	١٧٣	١٧٨
اللحوم	٨٤	٦٩	٧٠

نقلا عن المرجع السابق ص ١٠٨.

عقلية التكديس .. وكن لا أمن ؟!

كذلك فإن نسبة الانفاق العسكري إلى عدد السكان في الوطن العربي تجعل نصيب الفرد العربي في نفس هذا الانفاق تتفوق على جميع دول العالم الثالث الأخرى في هذا المجال وأكثر من ذلك فإن عدد من الأقطار العربية هي . عمان والسعودية ودولة الامارات يتفوق فيها نصيب الفرد من الانفاق الدفاعي عى نصيب الفرد في دول العالم الأخر كافة .

وخلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥ تجاوز الانفاق العسكري العربي ٣٨٠ بليون دولار .

أو ما يوازي أضعاف الانفاق العسكري الاسرائيلي خلال نفس الفترة . ورغم إن الانفاق العسكري العربي لم يكن فقط في مواجهة اسرائيل ، وإنما لمواجهة تهديدات أخرى أبرزها ايران ، فإن هذا الانفاق يظل مرتفعا للغاية خاصة إذا ما قورن ببلاد العالم الثالث الأخرى ، ورغم أنه يبدو أنه منذ عام ١٩٨٢ فإن هناك ميلا نسبيا لانخفاض الانفاق العسكري العربي وهو ما يمكن أن يعزي إلى انخفاض أسعار النفط ، إلا أن هذا السبب لايعد كافيا ، فقد انخفض الانفاق العسكري بنسبة أقل من نسبة الانخفاض في هذه الأسعار . مما يدفع إلى الاعتقاد بوجود أسباب أخرى مثل وصول بعض القوات المسلحة العربية إلى درجة من التشبع بمعنى وصولها إلى الحد الأقصى الممكن سواء من حيث البشر أو السلاح ، وربما يمكن اضافة سبب ثالث يصلح لمعظم الاقطار العربية وهو أن نمو الارنفاق السكري لم يرتبط دائما بتعزيز الأمن القومي لهذه الأقطار أو للأمن القومي العربي بصفة عامة ، وقد شهدت فترة الاتفاع الكبير في الانفاق العحكري العديد من الهزائم والنكسات مما أدى إى اتساع مفهوم الأمن القومي بحيث أصبح يتطلب اجراءات تنموية واجتماعية سياسية بالاضافة إلى تنمية القدرة العسكرية .

إنظر في التعليق : د. عبد المنعم سعيد ، لواء أ.ح متقاعد طلعت أحمد مسلم ، التحدي العسكري الاسرائيلي ف المستقبل : معادلة الكيف والكم ، ضمن : النظام العربي في بيئة متغيرة ، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني ، يناير ١٩٨٩ . ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

الدولة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأردن	٥٣٧	٤٤٠	٤٣٦	٤٩٦	٤٥٧	٤٩٩	٥١٩	٥٤٢	٥٢٤	٥٦٥	٦١٣
الأمارات العربية المتحدة	٩٧,٤	٥٣٠	٨١٤٠	١١٨٥	١٧٠٧	٢٠٦٩	١٩٦٠	١٨٩٩	١٨٦٤	٢٠٢٣	١٨٦١
البحرين	٣٥,٧	٤٦,٦	١١٤	١٤٨	١٥٧	١٩٢	٢٣١	(١٣٣)	١١٨	١٢٨	١٢٧
تونس	١١٩	١٦١	١٨١	١٧٨	١٩٤	٢٥٦	(٥٦٦)	٦٦٦	(٥٠٠)	٥٥٨	٦٠٠
الجزائر	٨٣٦	٧٢٩	٧٩٢	٧٨٣	٨٩٠	٧٩٢	٨٢٩	٨٥٥	٨٨٥	٧٩٩	٨٦٣
الجماهيرية الليبية	٢٠١١	٢٣١١	٢٩٢٤	٣٧٩٩	٣٢٧٦	٣٤٣٩	٢٥١٨	٢٣٠٦٩	١٨٤٠	٠٠	٠٠
السعودية	٩١٥٩	٩٩٠١	١٢٢٧٩	١٦٣٣٦	١٩٢٦١	٢٢١٦٤	٢٥٣٩٦	٢٤١٨٣	٢٢٥٥٧	٢١٤٢٩	٠٠
السودان	٢٣٩	٣٧٠	٢٣٣	٢١٢	٢١٧	٢١١	٢٠٧	(٢٤٢)	(٢٩٤)	٢٣٤	٠٠
سوريا	١٤٠٩	١٣٨٨	١٥٠٥	٢٥١١	٢١٤٤	٢٠٧٦	٢٠١٥	٢٠٠٩	٢٠٥٠	٢٠٥٣	١٩٨٠
الصومال	٦٣,٩	٦٩,٠	١٦١	١٣٩	٩٥,٥	٩٢,٧	٧٥,٩	٨٧,٢	٦٢,٦	٤٧,٣	٠٠
العراق	٢٥٨٤	٣٧,٠	٢٥٥٦	٣٢٣٥	٣٢٥٣	٢٨١٥	٥٩٨١	٧٧٩١	٨٦٠٧	٦٤٠٥	٠٠
عمان	٧٨٥	٦٨٦	٧٦٧	٧٧٩	١١٧٨	١٥١١	١٦٨٣	١٩٤٣	٢١٣١	٢١٥٧	١٧٤٠
الكويت	١٢٥٠	٩٣٤	١٠٣١	١٠١٧	١٠٧٥	١٢٧٥	١٣٢٩	١٣٨٩	١٥٥٤	٠٠	٠٠
لبنان	١٩٩	١٣١	١٩٥	٢٦٦	٢٨٥	١٦٤	٢٦٨	٧٣٠	٣٩٦	٠٠	٠٠
مصر	٣٧١١١	٣٨٨٢	٢١٧٩	٢٠٦٨	١٦٢١	١٦٤٧	١٨٢٠	١٨٩٣	١٩٦٥	١٨٨٥	١٧٤٦
المغرب	٩٤٨	١٠٨٨	٩٦٦	٩٧١	١١١٨	١١٤٠	١١٨٧	٨٩٩	٨٠٠	٨٣٣	٩٧٨
موريتانيا	١٠٩	١٢٣	٩٤١٩	١٠٤	٨٠٠٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩,٨	٤٠,١
اليمن	٦٧,١	٧٤,٦	١١٢	١١٥	١٣٣	١٥٦	١٤٦	١٥١	١٤٤	١٣٥	٠٠
اليمن العربية	١٦٨	١٨٨	٣٣٤	٣٧١	٣٣٩	٤٢٣	(٤٤٠)	٦٠٤	٤٥٦	٤٤٥	٠٠
اسرائيل	٠٠	٤٩٢٩	٤٤١٢	٥٣١٥	٥٤٣٤	٤٩٣٥	٤٩٢٢	٥٤٧٦	٦٠٣٨	٤٠٣٨	٤٠٣٠

ملاحظة : الأرقام بين الأقواس تقديرية

وقد أشرنا من قبل إلى أنه فيما عدا استثناءات قليلة (في مصر أساسا والعراق مؤخرا) فإن معظم احتياجات الجيوش العربية من السلاح والمعدات العسكرية يتم تغطيتها حتى الآن بالاستيراد ، الذي يمثل العالم العربي أهم مشتر للسلاح في العالم الثالث ، وهو ما أدى إلى اعتماد شبه مطلق لمعظم البلدان العربية علي الخارج ، خاصة على الدول الغربية الكبرى ذات العلاقات الوثيقة باسرائيل (المراد تحقيق التكافؤ معها).

نقلا عن المرجع السابق ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢

كم ولا كيف [الحالة الغثائية] .. فكيف ننال الأمن ؟؟!

« أمن قلة نحن يارسول الله ... بل أنتم كثير ... و لكنكم غثاء كغثاء السيل »

الأرقام الموجودة ، و الحقائق المعروفة ، تؤكد أنه لا يوجد « اختلال » استراتيجي بين العرب و إسرائيل لصالح الأخيرة . بل - على العكس - فانها تشير إى الاتجاه المضاد ، و هو أن هناك تفوقا عربيا حقيقيا علي اسرائيل سواء في اقلوة العسكرية أو في كافة عناصر القوة الاشملة التي يتخذها الخبراء كمؤشرات لقياس القوة . جدول يطرح هذه الحقيقة بطريقة لاتدع مجالا للشك ، سواء إذا تم قياس التوازن بين جميع العرب واسرائيل ، أو دول المواجهة العربية واسرائيل ، وحتى إذا ما زخذنا ثلاث دول عربية سوريا والعراق ومصر ـ سنفردة ، فإن كلا منهم تكاد تكون «« الدفاع » و « الهجوم » وأن المهاجم عليه دائما تبعه ضرورة التفوق بنسبة لاتقل عن ضعف القوة المدافعة في الاتجاه الرئيسي . ورغم ذلك كله فإن اسراذيل « المهاجمة » نجحت على طول مراحل الصراع العربي ـ فقط في أن توسع من حدودها وفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ـ المرفوض عربيا انذاك ـ بل وتبتلع فلسطين كلها في عام ١٩٦٧ .

الميزان العسكري العربي / الاسرائيلي

الدولة	القوات المسلحة	الناتج القومي	دبابات الدفاعي	مدفعية رئيسية		صواريخ سطح/ سطح	طائرات قتال	سفن وارق قتال	هليكوبتر صورايخ غواصات
	مليون	كم٢	الف حندي	بليون دولار	بليون دولار	دبابة قطعة	قاعدة طائرة	سفينة غواصة	زورق طائرة
عمان	١.٢	٣٠٠٠٠٠	٢١.٥	٩.١٠	١.٥١	١٣٥ ٢٩	٥٣ -	- -	- ٤
الإمارات المتحدة	١.٣	٧٣٠٠٠	٤٣	٢٢,٢٠	١.٥٨	٨٨ ١٣٦	٦٥ -	- -	٧ ٦
قطر	٠.٣	١١,٤٣٧	٧	٤,٥٩	٠.١٦٥	٢٤ ٢٤	٢٢ -	- -	٣ ٣
البحرين	٨٧٨,٣	٢,٨	١٣٧	٣,٩٩	٩٠	- ١٥	- ١٢	٢ -	-
السعودية	٩.٩	٢٢٤٠٠٠٠	٧٣.٥	٨٣,٤٤	١٩,٢٣	٨٦٥ ٥٥٠	٢٢٦ -	- ٨	٢٠ ٩
الكويت	٩.٨	١٧٨١٨	١٥	١٧,٥٦	١,٤٢	٥٨ ٣٦٠	٨٠ ٤	- -	٢٣ ٨
العراق	١٥,٩	٤٣٨,٣١٧	١٠٠٠	١٧,٦٩	١١,٥٨	٣٠٠٠ ٤٥٠٠	٥٠٠ ٥٠	- ١١	١٥٠ ٨
مجموع دول الخليج	٢٧		١١٩٢,٨	١٥٤,٥٧	٣٣٦٢٢	٤١٧٥٥٠٦٩	٩٥٩ ٥٤	١٩ .	٢٠٣ ٤٠
لبنان	٢.٧	١٠,٠٤٢٢	١٥,٥٠٠	١١,٢٥	١.	٢٥٤ ٩٠	٧ -	- -	٨ -
سوريا	١١,٢	١٨٤,٠٥٠	٤٠٧,٥	٢٠,٥١	٢,٩٥	٢٨٠٠ ٤٠٠٠	٤٧٨ ٧٨	٣ ٢	١١٠ ٢٤
الأردن	٢.٨	٩٧,٧٤٠	٨٠	١,١٠٠	٨	٢٤٧ ٦٨٩	١٠٩ -	- -	٢٤ -
مصر	٥٢	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	٦٢,٥٨	٤,٥٧	٢٥٠٠ ٢٢٥٠	٤٤١ ٢١	١٢ ٩	٥٢ ٣٠
منظمة التحرير	-	-	٥,٦	-	-	١٣٠ -	٢٤ -	- -	- -
مجموع دول المواجهة	٦٨,٧		٩٥٣,٩٠	٩٩,٤٤	٩,٤٢	٥٩٣١٧ ٣٢٦	٩٥٠ ٢٠٨	١٥ ١١	١٩٥ ٥٤
السودان	٢٣,٥	٢٥٠٥٠٠٠	٥٨,٥	٨	.٤	٢٠١ ١٥٥	٤٣ -	- -	- -
ليبيا	٣.٨	٧٧٥٥٠٠	٧٦.٥	١٨.٨٠	١,٢٩	١٢٠٠ ٢٢٨٠	٥٤٤ ١٢٨	٦ ٩	٥٢ ٢٤

الدولة	القوات المسلحة	الناتج القومي	دبابات الدفاعي	مدفعية رئيسية	صواريخ سطح/ سطح	طائرات قتال	سفن وارق قتال	هليكوبتر صورايخ غواصات
تونس	٧.١	٦٢.٩١٠	٤٢.١	٩.٤١	٠.٥٣	٦٨	٧٨	- ٩ ١ ٣١ -
الجزائر	٢٣.٩	٢٢٨٧٤١	١٩٩	٦٩.١٢	١.١٤	١٠	٧٨٠	٤٥ ١٢ ٢ ٦ ٢٤٩ -
المغرب	٢٢.٤	٤٥٨٧٠	٢.٣٠٥	٥.١١	٠.٨	١١٠	٢٤٩	٢٤ ٤ - ١ ١١٧ -
موريتانيا	١.٩	٣٩٧٧٥٠	٢٤.٨	٠.٧	٠.٤	-	-	- - - ١٧ -
مجموع دول افريقيا	٨٣.٣		٥٦٤.٤	١٢١.١٤	٤.٦٥	٣٥٢٣	٢٧.٥	١٢١ ٤٦ ٨ ١٩ ١.٩٤ ١٢٨
اليمن الشمالس	٩.٦	٢٠٠٠٠٠	٢٦.٨	٤.٥		٦٨٣	٤٩٥	- - - - ٧٣ -
اليمن الجنوبي	٢.٣	٢٢٦٨٩٠	٢٧.٥	١.٠٩	٠.٦	٤٧	٣٥٠	١٥ ٦ - - ٩٢ ١٨
الصومال	٧.٠١	١٣٧٦٥٧	٦٥	١	٠.٢	٢٩٢	١٦٢	- ٢ - - ٧١ -
جيبوتي	٠.٤	٢١٧٨٣	٠.٤	٠.٢	٠.٣	-	-	- - - - -
مجموع دول المغرن								١٥ ٨ - - ٦ ٢ ١٨
الافريقي	١٩.٣٧		١٢٩.٧	٦.٩٩	٠.٦٣	١٤٤٦	١٠١٠	٥٣٤ ١٤٨ ٢٣ ٤٧ ٣١١٢ ٢٩٩
مجموع دول العربية	١٩٨.٣٧		٢٦٨٧.٨	٢٨٢.١٤	٤٧.٣٢٢	١٧٨٦٤	١٣٨٢١	٧٦ ٢٢ ٣ ٤ ٦٧٦ ٣٦
اسرائيل	٤.٥		٧٨٦	٢٢.١٦	٥.١١	٨٣٩٠٠	١٣٢	
نسبة العرب في اسرائيل	٤٤.٠٨		٢.٤١	١٧.٢٤	٩.٢	٤.٩	١٠.٠٤	٧.٠٢ ٩.٨ ٧.٧ ١١.٨ ٤.٦ ٨.٣

Surce : MIliary Balaoce, jlss, 1987 - 1988 .

ثم تعتدي على « دول المواجهة » العربية ، وتحتل أراضيها ، ثم تمد ذراعيها الطويلة إلى مسافة ممتدة من بغداد إلى تونس ، ومن الهلال الخصيب حتى جنوب السودان .

لعل ذلك هو ما حير العقل العربي طويلا ، بل لعل ذلك حير أيضا كافة المراقبين والباحثين الذين اهتموا بالصراع العربي ـ الاسرائيلي . كان السؤال المطروح دائما : كيف استطاعت اسرائيل أن تحقق كل ذلك ، رغم حدودها الكمية لتي يفترض أن تجعلها أن لم يكن في وضع استراتيجي بالغ السوء ، فإنه عى الأقل لايسمح لها بتحقيق أهدافها وتوسعاتها ؟ بالطبع فإن الاجابات تعددت ، كان هناك من أضاف « العمق العربي » الاسرائيلي حتى يكبر من حجمها ومن امكانياتها « الكمية » وكان هناك من لام التفكك العربي ، وانعدامالارادة السياسية العربية للمواجهة . وبالتأكيد فإن كل ذلك كان يحمل « الكيف » الاسرائيلي و الكم العربي حتى يضيف جزءا آخر إلى الحقيقة التي تفسر الفجوة الهائلة ما بين حالة العرب من امكانيات ، وما لاقوة من نكسات ونكبات متوالية من اسرائيل .

نقلا عن : د. عبد المنعم سعيد ، لواء طلعت أحمد مسلم ، التحدي العسكري الاسرائيلي في المستقبل معادلة لكيف والكم ، ضمن : النظام العربي في بيئة دولية متغيرة ، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني القاهرة : ٨ ـ ١٠ يناير ١٩٨٩ ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

مركز الدراسات الاستراتيجية بلجامعة الأردنية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لازاد له

التوزيع النسبي للسكان وللناتج المحلي الاجمالي
ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في الوطن العربي،
١٩٧٣ ـ ١٩٨٥

البيان / البلد	النصيب النسبي من السكان			النصيب النسبي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والإجمالي		
	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٥
مجموعة الأقطار شبه النفطية	١٩,٤	١٩,٤	١٩,٧	١٩,٦	٢٣,٣	٢٢,٤	٥١٠	٢٢٠٩	٣٣٦٤
الجزائر	١١,٥	١١,٤	١١,٧	١٢,٢	١١,٨	١١,٣	٥٦٣	١٩١١	٢٠٤٤
العراق	٧,٩	٨٠,٠	٨,٠	٧,٩	١١,٥	١١,١	٤٩٢	٢٦٢١	٢٨١٤
مجموع الأقطار النفطية	٨,٠	٩,٨	٧,١	٦٠,٧	٥١,٥	٤٧,١	٣٢٨٧	١٠٣١٩	٩٣٩٢٢
الكويت	٠,٧	٠,٩	٠,٥	٨,٠	٥,٥	٥,٣	٦٢١٥	١٤٠٥٥	١٢٢٥٣
ليبيا	١,٨	٢,١	٢,٠	١٠,٩	٧,٠	٨,٣	٣٣٨٤	٧٨١٦	٨٩٢٥
قطر	٠,١	٠,١	٠,١	١,٥	١,٦	١,٤	٦٨٦٠	١٩٣٣٥	١٥٢٤٨
السعودية	٥,٢	٥,٨	٤,٢	١٦,١	٣٠,٣	٢٥,١	١٦٧٧	٩٠٣٩	٧٧٥٥
الإمارات العربية المتحدة	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٤,٢	٧,٢	٧,١	٨٨٨٤	٢٣٦٦٦	٢١٢٤٠
مجموعة الأقطار النامية	٩٣,٠	٥٠,١	٥١,٥	١٣,٨	٢٢,٨	٢٧,٩	٣١٥	١٠٥٦	١١٦٠
البحرين	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٥	١,٢	١,٣	١٥٦٩	١٢٦٢٠	١٢٣٣٥
مصر	٢٦,٩	٢٥,٠	٢٥,٧	١٤,١	٧,٥	١٣,٠	٢٦٣	٨٠٩	١٠٦٧
الأردن	١,٢	١,٤	١,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٣٦١	١٠٤٩	١٠٣١
لبنان	١,٩	١,٥	١,٤	٣,٨	٠,٨	٠,٤	١١٥٤	١٣٥٨	٦٣٧
المغرب	١٢,٣	١٢,٠	١٢,٧	٨,٧	٣,٢	٢,٨	٣٥٦	٦٣٤	٧٧٩٣
عمان	٠,٩	٠,٩	٠,٥	٠,٧	٢,٠	٢,٤	٦٨١	٦٩٠٣	٧٧٩٣
سوريا	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٣,٥	٤,٧	٥,٢	٣٧٩	١٩٣٧	٢٠١٦
تونس	٤,١	٣,٨	٣,٨	٣,٦	١,٨	١,٩	٤٩٣	١٠٢٦	١٠٤٧
مجموعة الأقطار الأقل نموا	١٩,٦	٢٠,٧	٢٠,١	٥,٩	٣,٣	٢,٦	٣٢٩	٣٥٨	٢٦٢
جيبوتي	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٦٢١	١٣٣١	١٧٢٦
موريتانيا	١,٠	٠,٩	١,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٢١٧	٣٩٤	٣١٦
اليمن العربية	٣,٥	٤,٢	٣,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧	١٤٣	٥٧٢	٤١٩
الصومال	٢,٣	٣,٠	٢,٩	٠,٥	٠,٤	٠,٢	١٥٢	٣٠٣	١٣٦
اليمن الديمقراطية	١,٢	١,١	١,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	١٥٣	٣٥٩	٤٠٥
السودان	١١,٤	١١,٣	١١,٤	٣,٦	١,٦	١,١	٤٢٤	٢٨٤	١٩٤
مجموع الوطن العربي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٣٦	٢١١٥	٢٠٧٩

المصدر : التوزيع النسبي للناتج المحلي والتوزيع النسبي للسكان من : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصدر نفسه ، بالنسبة إلى بيانات عام ١٩٨٥ ، من : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة (وآخرون) ، المصدر نفسه . متوسط نسبي الفرد من الناتج اشتق ، من : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، المؤشرات الاحصائية للعالم العربي ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بيروت : اللجنة ، ١٩٨١) .

نقلا عن د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل (المحرران) ، التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٢

توزيع المشروعات العربية المشتركة
والعربية الدولية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها
(بالآف الدورلارات)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة				مشروعات عربية ـ دولية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	١٦	١٣٨١٩١	١٩	١٤٧٢٨٠٠	٣١	٣٦٦٧٣٠٧	١٦	١٥٦٠٣٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢٠٤٦٩٧٥	٣٦	٢٧١٠٣٤	٥٣	٣٤٠٦٤٥٨	٤٥	٢٧٩٩٢٢٤
زراعة	٢٣	٣٩٦٤٢٨	١٢	١٦٠٤١٥٦	٢٥	٢٨٢٢٠٠	٩	٣٧٦٠٦
تمويل (*)	٥٤	٢٠٩٩٣٩٨	٦٩	٦١٦٧٩٠٥	٥١	٨٥٠٣٠٣	١٠٤	٥٤٢٤٤٢١
فنادق وسياحة	٢١	٢٥٥٥٣٥	١٠	٢٩٤١٠٠	١٧	٣٠٥٩٣٠	١٢	١٨٨٥١١
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩٣٧٥	١٥	٣١٣٠٠٥٠	١٥	١٢٠٩٥١	٣	٦٤٧٠٠
بناء وتشييد	١٤	٢٢١٠٤٠	١١	٣٣٠٠٠٠	٢١	١٣٥٤٤١	١	٢٥٣٠
خدمات	١١	٥٢٨٠٤	٩	١٦٩٥٧٧	١٥	٢٠٩٢٥	١١	١٧٩٤٠٠
الإجمالي	٢١٠	٥٥٠٠٧٤٦	١٨١	١٥٨٧٩٢٢٢	٢٣٨	٥٤٨٩٥١٥	٢٠١	٨٨٥٢٤٢٨

* يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف .

إستكمال .. تكامل .. تكافل : حلقات واهنة في العلاقات العربية ـ العربية

د. إبراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل (المحرران) و التنمية العربية مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

استكمال .. تكامل .. تكافل : حلقات واهنة في العلاقات العربية ـ العربية

المشروعات العربية المشتركة : البيئية والعالمية : في نهاية ١٩٨٣

(بالمليون دولار)

الفروع الاقتصادية	الشروعات العربية الاقتصادية المشتركة												مشروعات عربية دولية اقتصادية مشتركة												الإجمالي العام			
	مشروعات ثنائية				مشروعات جماعية				الإجمالي				مشروعات ثنائية				مشروعات جماعية				الإجمالي							
	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢	عدد	رأس المال	٪ ١	٪ ٢
صناعة استخراجية	١٠	٧٤		٢	١٢	١٣٧٠		٩	٢٢	١٤٤٣		٨	١١	٢٥٨٠١١		٨	٥	١٠٣١٧٦		١,٣	١٦	٤٦١١٨٢		٢,٨	٢٨	٦٩٠٣٧٢٧	١٠٠	
مناعة تحويلية	٢٣	١٥٩٦	١٧	٣٩	٢٠	٢١٩١	٢٤	١٦	٥٣	٣٧٨٧	٤١	٢١	٤٤	٢٨٦٤١٣٨	٣٣	٦٣	٤٢	٢٤٩٩٤٣١	٢٧	٣٣	٧٦	٥٢٥٦٠٦٤	٥٩	٤٤	١٢٩	٩٤٤٢٠٩٥	١٠٠	
زراعة	١٩	٢٥٥		٩	٩	١٣٩٢		١٠	٢٨	١٧٤٧		١٠	٢١	٢٨٢٢٠٠		٦,٢	٣	٢٥٥٥٦		٠,٣	٢٤	٣٠٧٧٥٦		٢,٥	٥٢	٣٠٥٤٩٠٢	١٠٠	
تمويل	٢٨	١٢٦٦		٣١	٤١	٤٩٨٧		٣٦	٦٩	٦٢٥٣		٣٥	٢٢	٤٥٧١٢٤		١٠,٣	٧٥	٤٨٠٧٠٣٣		٦٢	٩٧	٥٢٦٤٩٥٦		٤٣	١٦٦	١١٥١٧٠١٢	١٠٠	
فنادق وسياحة	١٦	٢٢٨		٦	٨	٢٨٧		٢	٢٤	٥١٤		٣	٧	٢٩٨٨٠٠		٦,٧	٨	١٢٨٠٠٠		١,٣	١٥	٤٣٦٨٠٠		٢,٦	٣٩	٩٥٠٩٠٠	١٠٠	
نقل ومواصلات	١١	٢٧٧		٧	١٣	٢١٢٩		٢٤	٢٤	٢٤٠٦		١٩	٨	٩٤٤٠٠		٢,١	٣	٦٤٧٠٠		٠,٨	١١	١٥٩١٠٠		١,٣	٢٥	٢٥٦٥٠٢٥	١٠٠	
بناء وتشييد	١١	٢١٧		٥	١٠	٢٢٤		٢	٢١	٥٤١		٣	١٤	٨٥٤٠٠		١,٩	١	٢٥٢٠		--	١٥	٨٨٧٢٠		٠,٧	٣٦	٦٢٩١٠٠	١٠٠	
خدمات	٧	٤٣		١	٤	١٤٨		١	١١	١٩١		١	٤	١٢٠٠٠		٠,٣	١١	١٣٩٤٠٠		٢,٣	١٥	١٩١٤٠٠		١,٦	٢٦	٢٨٢٢١٩	١٠٠	
الإجمالي العربي	١٢٥	٤٠٥٥	١٣	١٠٠	١١٧	١٣٨٢٧	٤٦	١٠٠	٢٥٢	١٧٨٨٢	٥٩	١٠٠	١٣١	٤٤٥٢٠٧٣	١٥	١٠٠	١٢٨	٧٨١٢٣٣٠	٢٦	١٠٠	٢٦٩	١٣٢٦٤٣٩٣	٤١	١٠٠	٥٢١	٣٠١٤٦١٠١٠	١٠٠	

المصدر : د. سميح مسعود (اشراف) . دليل الشمروعات العربي المشتركة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت ١٩٨٤ المقدمة .

٪ ١ إلى إجمالي الشمروعات البيئية والدولية

٪ ٢ إلى إجمالي المشروعات حسب الفروع الاقتصادية

نقلا من : د. طه عبد العليم ، د. محمد السيد السعيد . الاقتصاد السياسي للأمن العربي مرجع سابق ، ١٩٠ .

إستكمال.. تكامل.. تكافل: حلقات واهنة فى العلاقات العربية

المشروعات الصناعية العربية والدولية المشتركة حتى منتصف عام ١٩٨٢

(مليـــون دولار)

الفروع الصناعية	مشروعات عربية صناعية مشتركة						مشروعات عربية دولية صناعية مشتركة						الإجمالـــى		
	مشروعات ثنائية			مشروعات متعددة الأطراف			مشروعات ثنائية			مشروعات متعددة الأطراف					
	العدد	رأس المال	٪	العدد	رأس المال	٪	العدد	رأس المال	٪	العدد	رأس المال	٪	العدد	رأس المال	٪
الأسمنت ومـواد البنـــاء	١٦	١١١٠٠٨١	٥١,٨٥	٨	٤٢٨٩٤٨	١٦	٢١	١٧٧٦٢١	٥,٣	٧	٢٧٥٠٠	١,٦	٥٢	١٧٤٤١٥٠	١٧,٧
الكيماويـــــة	٤	١٠٦٤٥٠	٤,٩	٤	١٨٧٧٢٥	٧,٠	٣١	٢٠٢٤٣٠	٦	١١	١٧٨٤٥٥	١٠,٦	٥٠	٦٧٥٠٦٠	٦,٩
البتروكيماويـــة	-	-	-	٢	٥٩٠٠٠٠	٢٢	١٠	١٦٧١٠٠٠	٤٩,	٣	١٢٨٠٠٠	٧,٦	١٥	٢٣٨٩٠٠٠	٢٤,٣
الدوائيـــــة	١	٨٧٥	٠,٠٤	١١	٦٤٨٩٤٠	٢٤	٢	٥١٥٠٠	٩	-	-	-	١٤	٧٠١٣١٥	٧,١
الأســـــمدة	٣	١٥١٦٠٠	٧,١	١	١٦٥٠٠	٠,٦	٨	٢٨١٧٨٠	١,٥	١	١٤٠٠٠	٠,٨	١٣	٤٦٣٨٨٠	٤,٧
التكريـــــــر	-	-	-	٢	١٥٣٩٠٠	٥,٨	٥	١٩٢٠٠٠	٨,٤	-	-	-	٧	٣٤٥٩٠٠	٣,٥
المعدنيـــــة	٤	١١٥٠٠	٠,٥	٤	٢١٨٩٩٠	٨,٢	١٠	٢٨٩٧٢٥	٥,٧	٨	٥٥٨٦٠٠	٣٣	٢٦	١٠٧٨٨١٥	١٠,٩
الغذائيـــــة	٧	٢٩٨٠٠٠	١٣,٩	-	-	-	٤	١٠٩٥٠	٨,٧	٨	٦١٧٢٠٠	٣٦,٥	١٩	٩٢٦١٥٠	٩,٤
الغزل والنسيـج	١٢	١٤٤٠٠٠	٦,٧	٣	٦٠٠٠٠	٢,٢	٥	١٥٤٥٦٥	٠,٣	٤	١٠٠٠٠٠	٥,٩	٢٤	٤٥٨٥٦٥	٤,٧
الخشبيـــــة	٢	١٤٠٠٠	٠,٧	-	-	-	٢	١٥٠٠٠	٤,٦	-	-	-	٤	٢٩٠٠٠	٠,٣
الهندسيـــــة	٦	٣٠٠٠٠٠	١٤	٣	٣٦٨٠٠٠	١٣,٨	١٠	٢٩٨٠٠٠	٠,٤	١	٦٧٠٠٠	٣,٩	٢٠	١٠٣٣٠٠٠	١٠,٤
الإجمالـــى	٥٥	٢١٣٦٥٠٦	١٠٠	٣٨	٢٦٧٣٠٠٣	١٠٠	١٠٨	٣٣٤٤٥٧١	٨,٩	٤٣	١٦٩٠٧٥٥	١٠٠	٢٤٤	٩٨٤٤٨٣٥	١٠٠
٪		٢١,٧			٢٧,٢			٣٣,٩	١٠٠		١٧,٢				١٠٠

المصدر: سميح مسعود. النفط والتنمية ص ١٦٤ - ١٦٥.

نقلا من: المرجع السابق، ص ١٩١.

إستكمال .. تكامل .. تكافل : حلقات واهنة
فى العلاقات العربية
هيكل الواردات العربية البيئية فى عام ١٩٨٤

(مليون دولار)

من / الى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	سوريا	السودان	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	يمن شمالي	يمن جنوبي	الاجمالي (مليون دولار)
الأردن	x	-	,١	٠,٦	-	-	٥٤٤,٤	٢٩,١	-	_	١٦,٥	-	٢,٨	٢٩,٠	٢٢,١	-	١٧,٨	-	-	-	-	٦٦٢,٤
الإمارات	-	x	٣٦,٤	٢,٠	-	-	٦٣,٠	٦,٠	-	٦	٩,٠	١,٠	٢٠,٠	١٤٢,٠	٤٤,٠		٧,٠			١		٥٨٠,٠
البحرين	١,٣	٣٣,١	x	٠,٤	-	-	١٢٩٤,٩	,١	-	_	-	١,٦	١,٩	٢,٩	٩,٩							١٢٤٦,٠
تونس	,٣	,١	-	x	٥٩,٦	-	٣٤,٩	١٧,٣	٣,٩	_	٢,٨			٦,٢	١,٤		٥,٢	١٩,١				١٦٩,٤
الجزائر					x		١١,	١٢	٢	-	-				٩,٠		١,		٤,٠			٧٠,٠
جيبوتي			٤٧,٢			x	٢ ٥			١,١							٠,٢			٠,٢		٥١,٢
السعودية	٠,٤	١٦٤	٥٠	١٩		٢	x	٩	٢٢	٤٠	٣٦	٧	١٩	٩٣٤	١٣٦		٦٣	٢٤		٢١,٠	٢,٠	٨١١,
سوريا	٢٦,٦	,٢			٢٩,٦		٨,٩	x	٣,١				٠,١	١,٠	٢٥,٨	٢٠,٥		٢,٢		.	٠,١	٢٠٩,
السودان		٢,٩	٥,١	٠,١			٣٢,٣	٧,٩	x	_	-	-	٠,١	٣٣,٢	١,٧		٣٣,٢	١,٠	-	-	٣٦,٦	٢٣٣,١
الصومال		٥,٤	١٥ ٨	٠٠	-	١٣,٢	٥٢١٣	,٨	-	x	-		٠٠١				١,٠				١,٠	٨٩٨٣,٠
العراق	١٦٠	٦٤	-	-	-	-	٤٧	-	٢	_	x	١,٠	-	٧٨٦	١٩,٠	-	١,٠	١١,٠				١٠٩٩,٠
عمان	-	٤٨٩١	٢,٦	٠,٢	-	-	٩,٢	-	,١	,١	-	x	٥,٢	٤,٢	٢,٢		٠,٥					٥١٦,١
قطر	١١,٠	٢٩,٩	١,٧	-	-	-	-	١١,١	-	_	-		x	٤,٢	٨,٨							٦٧,٢
الكويت	٢٦	٢٨	١٤	١	-	-	٢٥	٩	١	_	٩,٠	٢,٠	٤,٠	x	٦٣		١٨	٢		٠,١	٠,٤	٢١٣,٠
لبنان	٧,١	٩,٦	١٨,١	٠,٤	١,٢	-	١٢,٨	٦,٩	٧,٦	_	٥٧,٤	-	-	١٢,٩	x	-	٢٢	١,٢	-			٢٥٩,٠
ليبيا	-	٢	-	١٣	-	-	١	٤,٠	-	_	-				٩,٠	x		٢٩,٠		٠,١	-	١١٨,
مصر	,٢	١,٦	٤٢,٤	١٢,٢	,٦	-	٣٧,٥	-	٣١,٩	,١	,٧	-	٢,٦	٢,٨	٢٥,٦	,٢	x	٢,٢	-			١٧١,٠
المغرب	-	-	-	٦,١	-	-	٥٤٦,٢	٠,٨	-	-	٥٧,٨			٧٦,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٥	x				٦٧٤,٠
موريتانيا	-	-	-	,٢	٢٣,٢		٠,٠										١١,٤	٠,٤	x	x	٢٠,٢	٢٤,٥٧
اليمن الشمالي	٢,٥	٧,٠	٣٣,٢	,١	-	٥,٥	١٦٣,٤	,٢	١,٩	١٥,٦	١,٢		,٦	٦٦,٠	٢,٧		٧,٧			٢١٥٩	x	٢٥٩,٠
اليمن الجنوبي	٢,٦	٨٤,٢	٢٤,٢	,٢	٤٠,٦	٨,٤	٦٦,٤	٠,٥	٢,٩	٢,٥			٣٣,٤	٥,٠	٦,٢		٠,٩					٨٨١٩,
الإجمالي	٢٤٩,١	٩٣٠,٣	٤٤٢,٥	٩٩,٧	١٦٣,٨	٢٩,٦	٣١١٩,٤	١٤٥,٤	١٣٠,١	٦٦,١	٤٠٣٠,٤	١٢,٦	١٤٤,٠	١٣٣٨,٠	٢٨٩,٧	٢٢٩,٣	١٨٣,١	١١٠,٣	٤,٠	٢٣,٢	٤٩,٠	٨٣٨٨,٣

المصدر: احتسب من: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦، الملاحق الإحصائية.

نقلا عن: المرجع السابق، ص ١٩٢.

استكمال .. تكامل .. تكافل : حلقات واهنة
في العلاقات العربية
هيكل الصادرات العربية البينية في عام ١٩٨٤

إلى / من	أردن	امارات	بحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	سوريا	السودان	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	يمن شمالي	يمن جنوبي	٪ لكل قطر
الأردن	x	-	٠,٥	-	-	-	٣٢,٥	٢,٦	-	-	١٨	-	١,٨	١٠,٦	٢,١	-	٠,١	-	-	١,١	٠,٨	١٠٠
الإمارات	-	x	٢,٣	-	-	-	١٥,٧	-	٠,٣	٠,٦	٦,٦	٥٠,٧	٣,١	٦,٢	١,٠	٠,٢	١,٣	-	-	٢,٣	٨,٨	١٠٠
البحرين	-	٥٦,٥	x	-	-	٥,٣	١١,٥	-	٥,٨	١,٨	-	٠,١	٢,٦	١,٦	٢,٠	-	٤,٩	-	-	١,٤	٢,٧	١٠٠
تونس	٢,٢	١,٣	-	x	٠,٣	٣٣,٢	٣,٦	٠,١	٠,١	-	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٤٤,٣	٨,٧	٢,٨	-	٠,١	٠,١	١٠٠
الجزائر	-	-	-	٤٩,١	x	-	-	٣١,٨	-	-	-	-	-	٠,٩	٠,٩	-	-	-	١٨,٢	-	-	١٠٠
جيبوتي	-	-	-	-	-	x	٢,٧	-	-	٤٨,٤	-	-	-	-	-	٣,٩	-	-	-	١١,٥	٣٨,٩	١٠٠
السعودية	١٤,٨	١,٨	٤٣,٩	٠,٥	٠,٤	٠,١	x	٠,٢	٥,٤	١,٤	١,٥	٠,٢	-	١,٢	٣,٠	٠٠	٥,٢	١١,٠	-	٤,١	٠,٤	١٠٠
سوريا	١٦,٠	٣,٧	٠,١	١٠,٩	٢٣,٧	-	١٣,١	x	٣,٩	٠,٤	-	-	٨,٢	٤,٠	٣,٣	٢,٠	-	٥,٨	-	٠,٢	٠,٢	١٠٠
السودان	-	-	-	٢,٢	-	-	٦٨,٤	١,٥	x	-	١,٥	٠,١	-	٠,٦	٤,٤	-	١٨,٦	-	-	١,١	١,٧	١٠٠
الصومال	-	٥,٩	-	-	[illegible]	١,٠	٧٤,٩	-	[illegible]	x	-	٠,١	-	-	-	-	٠,١	-	-	١٤,٦	٢,٣	١٠٠
العراق	٣,٢	١,٧	-	٠,٦	-	-	١,١	-	-	-	x	-	-	١,٢	١,٣	-	٠,٣	١,٠	-	٠,٣	-	١٠٠
عمان	-	١٠,١	١٩,٠	-	-	-	٤١,٨	-	-	-	١,٤	x	-	٨,٩	-	-	١,٣	-	-	٨,٧	-	١٠٠
قطر	٢,٢	٣٣,١	١,٥	-	-	-	١٣,٣	٠,١	-	-	-	٤,٥	x	٣,١	-	-	٢,٤	-	-	٠,١	-	١٠٠
الكويت	٢,٣	١١,٦	٠,٤	٠,٥	-	-	١٣,٣	٠,١	١,٩	-	٦٣,٦	٠,٤	٠,٤	x	١,١	-	١,٤	٢,٩	-	٠,٨	٠,٤	١٠٠
لبنان	٤,٦	٩,٢	٢,١	٠,٣	١,٨	-	٤٥,١	٥,٣	٠,٣	-	٣,٩	٠,٥	١,٨	١٣,٢	x	١,٨	-	٠,٥	-	٠,٨	١,٣	١٠٠
ليبيا	-	-	-	١٣,٤	-	-	-	٨٦,٧	-	-	-	-	-	-	-	x	-	١,٠	-	-	-	١٠٠
مصر	٩,٠	٣,٣	-	٢,٩	٠,٤	٠,١	٤٣,٥	-	١١,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٢	-	٥,٣	١١,٥	-	x	١,٢	٥,٨	٤,٩	٠,١	١٠٠
المغرب	١,٨	١,٣	-	١٥,٢	-	-	٢٨,٠	٢,٨	٠,٨	-	١٤,٦	-	-	١,٦	١,١	٣١,٠	١,٨	x	٠,٣	-	-	١٠٠
موريتانيا	-	-	-	-	١٠٠	-	-	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	x	-	-	١٠٠
اليمن الشمالي	-	٢٣	-	-	-	٠,٧	٤٠,٠	٠,٢	-	-	-	-	-	٠,٧	٠,٣	-	-	-	-	x	١٥,٣	١٠٠
اليمن الجنوبي	-	٠,٤	-	-	-	-	٩,٧		٤٩,٠	١,٨	-	-	-	-	٠,٨	-	-	-	-	٣٨,٠	x	١٠٠
الإجمالي	٣,٦	١٠,٣	١,٥	١,٥	١,٣	٠,٣	٣٦,٠	٢,٢	١,٨	١,١	٥,٥	٠,٩	١,٣	١٣,٢	٥,١	٢,٥	٢,١	١,٣	-	٠,٤	٠,٦	١٠٠

المصدر : احتسب من: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ، الملاحق الاحصائية.
نقلا عن: المرجع السابق، ١٩٢.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

(١) الكتب العربية:-

- أبو إسحاق الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة، القاهرة دار الفكر العربى، د.ت، أربعة أجزاء.

- إبراهيم بن الوزير، على مشارف القرن الخامس عشر الهجرى: دراسة للسنن الإلهية والمسلم المعاصر، بيروت - القاهرة: دار الشروق، د.ت.

- د. إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ١٩٨٢.

- د. إبراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل (المحرران)، التنمية العربية (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، يونيو ١٩٨٩.

- د. إبراهيم شحاتة، البنك الدولى والعالم العربى: تحديات وآفاق الاقتصاد المصرى، القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠.

- د. أحمد حمد، الإجماع بين النظرية والتطبيق، الكويت: دار القلم، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

- أحمد طربين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٨٧.

- د. أحمد عمر هاشم، أزمة الخليج فى ميزان الاسلام، القاهرة: دار الصحوة للنشر، ١٩٩٠.

- د. أحمد محمد كعنان، أزمتنا الحضارية فى ضوء سنة الله فى الخلق، كتاب

الأمة، قطر - الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، المحرم ١٤١١هـ - أغسطس ١٩٩٠م.

- د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١): دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

- د. أسامة الغزالي حرب وآخرون، الإرهاب الدولي ومشكلات التحرير والثورة في العالم الثالث، سلسلة حوار الشهر، اتحاد المحامين العرب: مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، العدد (٣)، ١٩٨٦.

- د. السيد الحسيني، التنمية والتخلف، القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٨٠.

- السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم الغربي، القاهرة: الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ١٩٧٣.

- اليكس إنكر، مقدمة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرين، القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٠.

- بيارسا لينجر، إريك لوران (الترجمة العربية الكاملة)، حرب الخليج (الملف السرى)، بيروت: دار آزال، فبراير ١٩٩١.

- جبهة التحرير الوطني البحرانية، أشكال الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، بيروت، د. ن، د. ت.

- جميل مطر، د. علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

- جودت سعيد، حتى يغيروا ما بأنفسهم: بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع، تقديم: مالك بن نبي، الناشر المؤلف، د. م. ن، ط ٢، ١٩٧٥.

- جودت سعيد، الإنسان حين يكون كلا وحين يكون عدلا، بيروت: دار الصحوة، ط٤، ١٩٨٧.

- د. حامد الببلاوي، بعد أن يهدأ الغبار «برنامج للعمل»، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠.

- د. حامد عبد الله ربيع، الدعاية الصهيونية، جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

- د. حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٤.

- د. حسين غانم، المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادى والحضارى (رؤية اسلامية)، القاهرة: دار الوفاء للطباعة، ١٩٩٠.

- د. سعد الدين إبراهيم (إشراف)، اتجاهات الرأى العام العربى تجاه مسألة الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

- سميح عاطف الزين، حركة التاريخ فى المفهوم الإسلامى، بيروت: دار الكتاب اللبنانى، ١٩٨٥.

- د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر «رؤية اسلامية»، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

- عادل الأنصارى، فضيحة الذين صنعوا الزعيم: دراسة فى المواقف المتناقضة للصحافة القومية فى أزمة الخليج، القاهرة: أمة برسى للإعلام والنشر، ١٩٩٠.

- د. عبد الحليم عويس (تقديم)، فتاوى وآراء علماء العالم الإسلامى فى الغزو العراقى للكويت وآثاره المدمرة، القاهرة: دار الصحوة للنشر، ١٩٩٠.

- د. عبد الصبور مرزوق، الأبعاد الغائبة فى أزمة الخليج: مدخل إلى دراسة واقع الأمة المشحون بالعجز والتخلف، القاهرة: المركز العربى الدولى، ١٩٩١.

- د. عبد العزيز سرحان، الغزو العراقى للكويت: دراسة قانونية على ضوء نظرية الدولة فى القانون الدولى وقرارات مجلس الأمن والمبادىء الأساسية للقانون الدولى العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١.

- د. عبد اللطيف شرارة، الفكر التاريخى فى الإسلام، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٠.

- د. عبد الله الأشعل، محكمة العدل الاسلامية الدولية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠.

- عبد الله التليدى، أسباب هلاك الأمم وسنة الله فى القوم المجرمين والمنحرفين، بيروت: دار البشائر الاسلامية، ١٩٨٦.

- د. عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفييت، القاهرة: دار الهلال، ديسمبر ١٩٩٠.

- د. عبد الوهاب المسيرى، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة فى الإدراك والكرامة، القاهرة: د.ن، ١٩٨٩.

- د. عماد الدين خليل، القرآن والبعد الزمنى، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨١.

- عمر بهاء الأميرى، وسطية الاسلام وأمته فى ضوء الفقه الحضارى، قطر: الدوحة: دار الثقافة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- د. على شريعتى، العودة إلى الذات، ترجمة: د. إبراهيم الدسوقى شتا، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٦.

- د. عونى عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت: التحدى الامبريالى الصهيونى المعاصر، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٥.

- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم الأستاذ الدكتور عز الدين فودة، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣.

- د. كمال مصطفى محمد، منهج الاسلام فى علاج حاضر المسلمين، القاهرة: الناشر المؤلف، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.

- كرايسون وريدل، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة: د. غريب محمد سيد

أحمد، د. عبد الباسط عبد المعطى، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

– مالك بن نبى، وجهة العالم الاسلامى، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٧.

– مجدى أحمد حسين، أزمة الخليج بين أحكام القرآن وفتاوى السلطان، القاهرة: دار الشرق الأوسط، ١٩٩٠.

– محمد أبو القاسم حاج حمد، الاسلامية العالمية الثانية، أبو ظبى: دار المسيرة، ١٣٩٩هـ.

– محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١.

– محمد حسين فضل الله، الاسلام ومنطق القوة، بيروت: دار التعارف، ١٩٨٧.

– د. محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الاسلامية، القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ط٦، ١٩٨٣.

– د. محمد سليم العوا، العبث بالاسلام فى أزمة الخليج، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٩٠.

– د. محمد عصفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية فى العصر الأمريكى، القاهرة: القارىء العربى، ١٩٩١.

– د. محمد فتحى عثمان، القيم الحضارية فى رسالة الاسلام، السعودية: الدار السعودية للنشر، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– محمد قطب، حول التفسير الاسلامى للتاريخ، السعودية: المجموعة الإعلامية، ط٣، ١٩٨٩.

– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، النظام الإقليمى العربى: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية،

أعمال المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول، عمان، ١٥ - ١٧ سبتمبر ١٩٨٧.

- مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، النظام العربى فى بيئة دولية متغيرة، أعمال المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى، القاهرة: ٨- ١٠ يناير ١٩٨٩.

- مصطفى صادق الرافعى، وحى القلم، ضبطه: محمد سعيد العريان، القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٢٦٠هـ - ١٩٤١م (ثلاثة أجزاء).

- مصطفى صادق الرافعى، تحت راية القرآن، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط٥، ١٩٦٣.

- محمود شاكر، رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا، القاهرة: دار الهلال، أكتوبر ١٩٨٧.

- محمود شاكر، العالم الاسلامى اليوم، القاهرة: دار الصحوة للنشر، ١٩٨٢.

- محمود شاكر، العالم الاسلامى ومحاولة السيطرة عليه، الناشر المؤلف، د. م. ن، ط ٢، ١٩٨١.

- منير شفيق، فى الوحدة العربية والتجزئة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

- منير شفيق، الاسلام وتحديات الانحطاط المعاصر: قضايا التجزئة والصهيونية والتغريب والتبعية، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ط ٢، ١٩٨٧.

- د. نادر فرجانى، سعيا وراء الرزق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

- نازك الملائكة، التجزيئية فى المجتمع العربى، بيروت: دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٠.

- ناصر عبد الله عمار، الترف ونتائجه على الفرد والمجتمع، القاهرة: مكتبة التراث الاسلامى، ١٩٩٠.

– ناعوم شومسكى، الارهاب الدولى: الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبرى، تقديم: مصطفى الحسينى، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

– النووى، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، القاهرة: مطبعة محمد صبيح، د. ت.

– د. هانى عبد المنعم خلاف، المستقبلية.. والمجتمع المصرى، القاهرة: دار الهلال، إبريل ١٩٨٦.

– د. وهبة الزحيلى، نظرية الضرورة الشرعية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٢.

(٢) الدوريات العربية:

– آلان بيطار، منطق السلام ومنطق الحرب، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– آلان جريش، العالم العربى يفتقد التنمية والديمقراطية، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– أحمد سالا ميثان، القوة والقانون فى منطقة الخليج: ضعف النظام الإيرانى يلزمه الحذر، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– د. أحمد صدقى الدجانى، قضية فلسطين.. بعد أن تصمت المدافع، مجلة الهلال، فبراير ١٩٩١.

– أحمد عز الدين، قطار التسوية حائر بين النصوص، الفرسان، أسبوعية سياسية، الاثنين ٢٢ ابريل ١٩٩١.

– آمنون كابليوك، هل مازال الاتحاد السوفيتي دولة عظمى؟ لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– برنار كاسين، دروس رفيعة، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– بول مارى دى لاجورس، الدفاع الاسرائيلى فى حالة تأهب، لوموند ديبلوماتيك النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– توماس ستور، مصادر المياه واسرائيل (غنائم الحرب)، الباحث العربى، لندن: مركز الدراسات العربية، العدد ٢٢، يناير – مارس ١٩٩٠.

– جاك ديكورنوا، القوة والقانون فى منطقة الخليج: حمى نفطية أم غرغرينا عامة، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– جاك توبى، من الأطلسى حتى فارس (حدود صنعها الاستعمار)، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– جورج قدم، مزايدات قاتلة فى حرب الخليج: قائمة التحولات الطويلة فى الشرق الأوسط، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– درية عونى، الدين العربى يبلغ ٢٠٨ مليار دولار، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– روجر ماتيوز (محرر شئون الشرق الأوسط)، القضية الفلسطينية وأزمة الخليج، فاينشال تايمز ٢ – ١٩٩١/٣/٣، ترجمة: جريدة الجرائد العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات،١٩٩١/٣/٢٦.

– رياض بن محمد بن فضل، من أجل حل عربى.. لا لمنطق الحرب، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– ريتشارد بارينت، أهداف أمريكا الأساسية، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– سمير كرم، أسرار الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب: سقوط المغامرة، مجلة الكفاح العربى، أسبوعية سياسية، ٤/٣/١٩٩١.

– د. عبد العزيز كامل، القرآن والتاريخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ١٢، العدد٤، يناير – مارس ١٩٨٢.

– د. عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية «الاشكاليات والآفاق»، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ١٨، العدد ٤، يناير – مارس ١٩٨٨.

– فريد هوليداى، أزمة العالم العربى.. ردود صدام حسين الزائفة، لوموند ديبلوماتيك النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– ك.ج، مثيرو الحروب، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– كلود جوليان، جندرمة مشبوهة، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– حروب مقدسة، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– كلود رافستان، عناصر لنظرية الحدود (التخوم)، المترجم: أحمد رضا محمد رضا، ويوچين، مجلة فصلية، اليونسكو، القاهرة، العدد ٧٨، ١٩٨٨.

– محمد الغزالى، الاجتهاد فى العصر الحاضر، مجلة الدراسات الاسلامية، إسلام أباد، العدد الرابع، المجلد ١٨، يوليو – أغسطس ١٩٧٣.

– د. محمود زايد، علم المستقبل فى وقتنا الحاضر، مجلة الفكر العربى، بيروت: معهد الإنماء القومى، العدد ١٠، إبريل ١٩٧٩.

– د. محمود عبد الفضيل، الجهود العربية فى مجال استشراف المستقبل: نظرة تقويمية، عالم الفكر، الكويت، المجلد ١٨، العدد ٤، يناير - مارس ١٩٨٨.

– د. مراد إبراهيم الدسوقى، السيناريو المتوقع للحل العسكرى: نتائجه وأبعاده، السياسة الدولية، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٠.

– مجلة العالم، تقرير سياسى: منطق السلم تراجع أمام منطق الحرب: رابحون وخاسرون فى حرب الخليج، العالم، العدد ٣٦٩، مارس ١٩٩١.

– برنامج الإعانات الأمريكية، العدد ٣٦٩، مارس ١٩٩١.

– د. المهدى المنجرة، من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ١٨، العدد ٤، يناير – مارس ١٩٨٨.

– موريس برتران، سياسة واقعية فى خدمة أى نظام دولى!، لوموند ديبلوماتيك، النشرة الشهرية العربية، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٠.

– د. نادر فرجانى، حول استشراف المستقبل العربى للوطن العربى: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مايو ١٩٨٠.

– مفتاح عبد الصمد، لا توازن اقليمى بدون تنسيق سعودى إيرانى (التفاعل بين الوسط والأركان)، مجلة الاتجاه، مجلة شهرية، ليماسول – قبرص، العدد الأول، السنة الأولى، مايو ١٩٨٩.

– يورى دينيس، مصادر المياه وسياسات إسرائيل المائية، الباحث العربى، لندن، مركز الدراسات العربية، العدد ٢٢، يناير – مارس ١٩٩٠.

(٣) الرسائل الجامعية والبحوث غير المنشورة:

– أحمد عبد الونيس شتا، الدولة العاصية..، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.

– د. أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، محاضرات غير منشورة، السنة الثانية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١ – ١٩٨٢.

– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الاسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.

– فوزى على خليل، دور أهل الحل والعقد فى النموذج الاسلامى لنظام الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم والسياسة، ١٩٩١.

– مصطفى علوى محمد سيف، سلوك مصر الدولى خلال أزمة مايو – يونيو ١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: طلبة الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١.

– مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن فى الاسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠.

– د. منى أبو الفضل، المدخل المنهاجى لتناول النظم السياسية العربية: مقدمة فى أصول المنظور الحضارى، محاضرات غير منشورة، طلبة البكالوريوس علوم سياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١.

– د. منى أبو الفضل، نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الاسلامى: بين المقومات والمقدمات، ضمن مؤتمر قضايا المنهجية والعلوم السلوكية، مؤتمر المعهد العالمى للفكر الاسلامى، الخرطوم ١٥ – ٢٢ يناير ١٩٨٧.

– نصر محمد أحمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الاسلامى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨.

(٤) الجرائد اليومية:

جريدة الحياة، السبت – الأحد ٢٧ – ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠.

جريدة الحياة، الاثنين ١٠ سبتمبر ١٩٩٠.

المراجع الأجنبية:

1) Books:-

- Charles Lerch & Abdul A. Said, Concepts of International Politics Printic Hall, INC, N. j., 1970.
- F. H. Hinsly, Sovereignty, Cambridge University Press, Cambridge, 2 ed Edition, 1986.
- Glen H. Snyder and Paul Diering, Conflict Among Nations. Brgainig, Decision Making, and System Structures in International Crisis, New Jersey: Princeton University Press, 1977.
- Hlubert M. Blalack, The Measurement Problem the Languages of Theary and Research, in Methodology in Social Research, Edited by Hulbert M. Blalack, New York, MC Grow, 1968.
- Joseph Frankel, National Interest, Pall Mall Press, LTD, London, 1970.
- Marvin S. Saroos, Bey and Sovereignty. the Challenge of Global Policy, University of South. Carolina Press, 1986.
- Thomas Robinson, National Interest, in International Politics and Foreign Politics, Edited by James Resenau, 2 ed Edittion, Free Press, New York, 1964.

2) Periodicals:

- Le Monde, Septempir, 13, 1990.
- The Middle East, Saviet Union: Don't Look to us Any. More, Octoher, 1990.

- NewYork Times, September, 20, 1990.

_ New York Times, Octoher, 1, 1990.

-Stanlialan Kondrashov, Superpowers Agins Irag, But Govermment Daily, Izvestia of Mostcow, World Press Review, October, 1990.

- Time, October, 1, 1990.

- Time, September, 17, 1990.

- Washington - Post, September, 15 - 16, 1990.

المؤلف فى سطور:

دكتور/ سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

- ولد بالقاهرة فى ١١/١١/١٩٥٤م.

- تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وحصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية فى ١٩٨٧.

- يعمل مدرساً بقسم العلوم السياسية.

- تخصص فى النظرية السياسية والدراسات السياسية الاسلامية.

- له مؤلف حول «التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر: رؤية اسلامية».

- قدم العديد من البحوث فى مؤتمرات مصرية وعربية، كان من بينها «بناء علم سياسية اسلامى»، و«بناء المفاهيم الاسلامية السياسية ضرورة منهجية»، و«منهاجية التجديد السياسى: رؤية اسلامية».

- له العديد من البحوث والكتابات قيد النشر.

الفهـــرس

رقم إيداع
١٩٩١/٧٠١٨

هذا الكتاب

يخاطب نوعين من العقليات

عقلية الوهن ، علها تنفض

عنها وهنها ، وتنهض من غفلتها ..

وعقلية العزة ، لعلها تحقق شروط

المواجهة ببصيرة وتتخوض

معارك التحدى بعزة ......

فإما أن نكون شهوداً حضاريا

وإما أن نظل قوما بورا

فأى النجدين نختار وإلى أى

السبيلين نتجه ..؟ !!

فالاختيار ليس مجرد كلمة

والاتجاه تعوزه البوصلة

« والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » ...

دار القارئ العربى



مطبعة المعرفة

عمارة التأمين ميدان لاظوغلى / القاهرة

ت : ٣٥٥٣٩٩٠